

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

المرجع: 07

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم: القانون العام

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

## انقضاء القرار الإداري

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

من التخصص: قانون إداري

الشعبة: قانون عام

تحت إشراف الأستاذ(ة):

إعداد الطالب(ة):

دويدي عائشة

خروبي سليمان

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة).....شبيخي نبيه.....رئيسا

الأستاذ(ة).....دويدي عائشة.....مشرفا مقرر

الأستاذ(ة).....طراولة أمينة.....مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

نوقشت يوم: 2019/06/26

# إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا" صدق الله العظيم

إلى من زرعتني في أرض طيبة، وسقاني بمكارم الخلاف، إلى الذي تعب لأرتاح أنا إلى من علمني النجاح قائلًا بعد كل نهاية وبعد كل عمل راحة، وكل من تعب نال وكل من كسل خاب... أتعب نفسك ترتاح.

أبي الحبيب أقول شكرا وورعك الله وأمي أجمل كلمة تتناغم الشفاه عندما تنطقها...

إليك يا من كان جسدي ودمك دمي إليك يا من يهتزلتضرعها عرش الرحمان ووضعت تحت قدميها الجنان يا أوف صديقة يا توأم الوجدان أُمِّي الحبيبة.

رحمكما الله وأسكنكما فسيح جنانه

إلى من أتقاسم معهم حنان الوالدين

إلى من ساندوني ولو بكلمة طيبة

إلى من تقاسمت معهم ثمرة أعوام الدراسة

إلى من بنيت معهم مدرسة الصداقة

إلى من توجنا معا صداقتنا بالأخوة

وإلى من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

## شكر و عرفان

الشكر لله أولا وأخيرا على توفيقه لي في إتمام هذا العمل المتواضع وعلى كل النعم التي أنعمها علينا.

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذتي الفاضلة ع.دويدي على اخلاقها ورحابة صدرها وحسن إرشادها

والشكر المسبق لأعضاء لجنة المناقشة

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بكامل الشكر والتقدير إلى جميع الأساتذة بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة مستغانم

وفي الأخير أشكر كل من ساعدني في هذا العمل من قريب أو من بعيد

### مقدمة

يعد القرار الإداري من الأعمال القانونية الصادرة من جانب الإدارة بإرادتها المنفردة، فالقرار الإداري يمثل في ذاته أهم امتيازات الإدارة التي تمارس بواسطته جل نشاطاتها وأعماله يحوي بدوره مجموعة من الامتيازات تكفل تواصل توافق إصداره مع ظروف وملابسات الحال والزمان التي جاء في ظلها إلى الوجود، فهو يعد مظهر من مظاهر السلطة العامة إذ لا يمكن لأي دولة أن تنهض بأعباء السلطة العامة إلا به، فهو وسيلة الإدارة للقيام بوظائفها المتعددة لما يحقق من سرعة وفعالية في العمل الإداري، ومرجع ذلك أن القرارات الإدارية قوتها الملزمة وللإدارة تنفيذها بالطريق المباشر استنادا لطابعها التنفيذي.

فالقرار الإداري يحتل مكانة متميزة على صعيد العلوم القانونية عامة والقانون الإداري خاصة، ذلك أن القرار الإداري يعد أهم الوسائل القانونية التي وضعها المشرع بين يدي الإدارة للقيام بأعبائها ووظائفها بهدف تحقيق المصلحة العامة وخدمة الجمهور كما يعد أكثر وسائل الإدارة شيوعا واستعمالا على المستوى العملي ويظل القرار الإداري وسيلة فعالة لمراقبة أعمال الإدارة الانفرادية قضائيا، ومن خلاله يتمكن القاضي فحص ومراقبة مدى التزام الإدارة بمبدأ المشروعية في أعمالها ومدى احترامها الحقوق وواجبات الأفراد فيعد وسيلة فعالة لتحقيق النظام العام داخل الدولة، فيعتبر من المقومات والدعائم الأساسية التي يقوم عليها القانون الإداري ومن الوسائل التي تستخدمها الإدارة للإفصاح عن إرادتها الملزمة في الشكل الذي يتطلبه القانون لما لها من سلطة عامة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد إحداث أثر قانوني متى كان جائزا أو ممكنا ابتغاء تحقيق المصلحة العامة.

فالقرار الإداري يتيح للإدارة إمكانية البت من جانب واحد في أمر من الأمور دون الحاجة إلى الحصول على رضا ذوي الشأن، أو حتى معاونتهم، فهو يتمتع بقدر من الحصانة يفترض فيه السلامة والمشروعية وعلى من يتنازع في صحته اللجوء إلى القضاء طالبا إلغائه وعليه عبء إثبات الدليل على العيب الذي يشوبه وهو قرينة بدونها تختل الحياة الإدارية.

فالنظام القانوني للقرار الإداري يجعل منه سلطة في يد الإدارة لتحقيق أهدافها وغايتها هو إحداث آثار قانونية مثل إنشاء أو تعديل أو إلغاء وضع قانوني ما، فإن هذه القرارات لا تبقى على الدوام فهي آيلة للزوال باعتبار أن القرار الإداري مثله مثل باقي العمليات الأخرى يواكب التطور والتغيير مهما طال مدة سريانه ونفاذه، فإن لهذا النفاذ حد ينتهي إليه ويزول به القرار وهي المرحلة الأخيرة التي تمر بها حياة القرار الإداري والتي تعرف انقضاء القرار الإداري .

فقد يتقي القرار الإداري طبيعياً إما انقضاء الأجل المحددة لسريانه أو بنفاذه أو ينقضي بغير إرادة الإدارة لأسباب خارجة عن إرادتها كتغيير الظروف الواقعية أو القانونية. وقد ينقضي القرار بأثر رجعي عن طريق القضاء الإداري والذي يعتبر الملاذ الأخير الذي يلجأ إليه الأفراد عن طريق دعوى الإلغاء، وقد ينقضي القرار عن طريق تدخل الإدارة وذلك بإفصاحها عن إرادتها في إنهاء قرارها ويطلق عليه الإنقضاء الإداري للقرار الإداري وهو ما يهمننا في هذه الدراسة.

ومما تقدم ارتأينا إلى طرح الإشكالية التالية:

ما مدى سلطة الإدارة في إنهاء قراراتها؟

- هل تؤثر عملية إنقضاء القرارات الإدارية على حقوق الأفراد؟

و لدراسة هذا الموضوع أهمية بالغة تتجلى في :

- أن نظرية القرار الإداري تحتل مكانة متميزة على صعيد العلوم القانونية عامة والقانون الإداري خاصة، فالقرار الإداري بمجرد صدوره له من الأهمية لما كان في التأثير على المراكز القانونية وحقوق المخاطبين به .

- التعرف على أنواع السحب والإلغاء للقرارات الإدارية على اختلاف أنواعها .

ولانقضاء القرار الإداري أهمية علمية وعملية :

تكمن الأهمية العلمية في :

مساهمة هذه الدراسة في بناء النظرية العامة للقرارات الإدارية والتي توضح مسألة مهمة من مسائل هذه النظرية ومرتكزاتها الأساسية .

أما من الناحية العملية:

فتساهم في توضيح الرؤية لدى القضاء وفك العديد من الإشكالات العملية المتعلقة بهذه المسألة، وخاصة مدى سحب وإلغاء القرارات المشروعة وهذا ما يدفعنا إلى دراسة هذا الموضوع لمعرفة عن كثر آلية سحب وإلغاء القرار الإداري.

وللإجابة عن الإشكالية ارتأينا إلى إتباع المنهج التحليلي الوصفي الذي يتطلبه هذا النوع من المواضيع وذلك من خلال إبراز أنواع السحب والإلغاء للقرارات الإدارية والآراء الفقهية التي تضمنتها.

هناك أسباب شخصية وموضوعية دفعت بنا إلى اختيار هذا الموضوع :

- الأسباب الشخصية :

- الميل لدراسة موضوع القرار الإداري بصفة عامة، ونهايته بصفة خاصة.

- محاولة منا الإلمام بكل كبيرة وصغيرة حول القرار الإداري عن طريق سحبه وإلغائه.  
الأسباب الموضوعية :

- بالإضافة إلى ما قد يثيره هذا الموضوع من مسائل قانونية.

إن الغرض من دراسة هذا الموضوع هو تحقيق الأهداف التالية :

- تحديد معالم السحب والإلغاء القرارات الإدارية خاصة كثرة الآراء الفقهية.

المساهمة في بناء بحثا علمي في القانون العام والذي يعتبر القرارات الإدارية من أبرز محاوره.

- بما أن الخوض في غمار البحث العلمي يستدعي من الباحث أن يلم بكل جوانب الموضوع محل الدراسة والذي يستوجب منه الإطلاع على الدراسات السابقة ويبنى على أساسها بحثه حتى لا يكون إعادة لما سبق والمغزى من هذا هو لتجميع أعمال البحث في أطر متكاملة ومنسجمة الآن كل دراسة سلطت الضوء على جزء من الظاهرة المبحوثة.

على الرغم من أن الدراسات المتخصصة في مجال القرار الإداري متعددة إلا أنها لم تعالج موضوع البحث بالتفصيل.

إضافة إلى التعقيدات الإدارية في بعض الإدارات بحجة السرية المهنية يشكل حاجز في الإطلاع على الجانب التطبيقي على السحب وإلغاء القرارات الإدارية في بعض الإدارات العمومية ، وكيفية القيام بسحب وإلغاء أنواع معينة من القرارات الإدارية وذلك وفق خطة جاءت إجمالاً مقسمة إلى:

سنتناول فصلين في كل فصل مبحثين:

- الفصل الأول بعنوان الانقضاء غير الإداري للقرار الإداري وتناولناه في مبحثين.

- الفصل الثاني بعنوان السحب والإلغاء الإداري للقرار الإداري وتناولناه في مبحثين .

## الفصل الأول: السحب والالغاء الإداري للقرار الإداري

سحب الإدارة لقراراتها يدخل في إطار ما تبذله من رقابة ذاتية على مشروعية وملائمة تلك القرارات، وسوف يتم تناولهما كوسيلة إدارية لانقضاء القرار الإداري، أما القرار الإداري الفردي هو القرار ، الذي تصدره إحدى الجهات الإدارية فالأصل العام الذي استقر أن القرارات الفردية ولا اعتبارات استقرار المعاملات هو عدم جواز إلغاء القرارات الإدارية الفردية لما يترتب على الإلغاء من مساس بالحقوق التي اكتسبها الأفراد من هذه القرارات، فإذا منحت الإدارة مثلا ترخيصا بفتح محل عام بعد موافقتها على موقعه، لا تجوز لها أن ترجع في قرارها هذا بقرار لاحق يلغيه).  
إذ أن من شأن القرار الصادر بالموافقة على موقع المحل أن ينشئ مركزا قانونيا ذاتيا لطالب الترخيص يكسبه حقا لا يجوز المساس به في حدود القانون.  
سنتناول ذلك في مبحثين الأول بعنوان السحب الإداري للقرار الإداري والمبحث الثاني بعنوان الغاء القرار الإداري .

### المبحث الأول: ماهية السحب الإداري للقرار الإداري

يعتبر السحب الإداري وسيلة في يد الإدارة لإنهاء القرار الإداري وإزالة ما ينتج عنه من آثار منذ صدوره أي انعدام القرار بأثر رجعي، وتعد في هذه الحالة كأن لم تكن<sup>(1)</sup>. وسنتعرض في هذا المبحث لتعريف السحب وكذلك الطبيعة القانونية والإدارية له، ميعاده وشروطه.

### المطلب الأول: مفهوم السحب الإداري للقرار الإداري

يعد القرار الإداري أهم وسائل مباشرة الوظيفة الإدارية، فقد تجد الإدارة نفسها وهي تباشر هذه الوظيفة أنها قد ارتكبت بعض الأخطاء، كونها اتخذت هذه الأعمال على عجل دون رؤية مما يجدر بها إلى العودة إلى صحيح القانون وجادة الصواب، فتقوم بسحب القرارات الفردية المنشئة التي شابها أحد عيوب المشروعية.

فالسحب هو إعدام لهذه القرارات المعيبة كونه يرتد إلى الماضي مزيلا كل اثر رتبته القرار المعيب وكان القرار لم يصدر أصلا<sup>2</sup>.

إن الإدارة ملزمة بالتدخل لتصحيح أوضاعها القانونية، فمن مقتضيات الإدارة السليمة أن تبادر إلى تصحيح الأوضاع المخالفة التي شددت عن القانون، فمتى صدر عنها قرار غير مشروع ومعيب بأحد عيوب المشروعية فإن سحبه يشكل التزاما يقع عليها إذ لا تملك إزاءه أي سلطة تقديرية، والحكمة من تجويز سحب القرارات أن يكون لجهة الإدارة المصدرة لهذا القرار تجنب حكم القضاء بسحبه.

إن الأساس القانوني لحق الإدارة في سحب قراراتها يكمن في فكرتين متقابلتين، الأولى حق الإدارة في تصحيح الأوضاع المخالفة للقانون إعمالا لمبدأ المشروعية، والثانية وجوب استقرار الأوضاع والمراكز القانونية المترتبة على القرار الإداري.

وقد عمل القضاء إلى التوفيق بين المبدئين المتعارضين من خلال تمكين جهة الإدارة من سحب قراراتها المعيبة خلال فترة زمنية معينة، قياس على مدد الطعن القضائي<sup>3</sup>

### أولاً: تعريف السحب

سنتناول في هذا الفرع التعريف اللغوي والاصطلاحي للسحب وكذلك التعريف الفقهي.

<sup>1</sup> - André de loubarder, jean administratif, tome 1, Dalloz, paris, 1984.

<sup>2</sup> - أحمد إسماعيل، اثر تغيير الظروف القانونية والواقعية في القرارات الإدارية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، المجلد العشرين، كلية الحقوق، جامعة دمشق، 2004، ص 08.

<sup>3</sup> - احمد إسماعيل، مرجع سابق، ص 08

## 1- المفهوم اللغوي والاصطلاحي لسحب القرار الإداري

### أ- السحب لغة :

هو سلب الشيء وانتزاعه من شيء آخر، ويقال سحب، يسحب، اسحب، سحب الشيء جره على الأرض.

ويعني السحب أيضا استرداد، استرجاع، رجوع عن الأمر<sup>1</sup>.

وقد ورد هذا المصطلح في القرآن الكريم لقوله تعالى: و إذا الأغلال في أعناقهم والسلاسل يسحبونه<sup>2</sup> ويفيد في هذه الحالة السحب معنى الجر، أما في قوله تعالى: و ربنا أبصرنا وسمعنا فأرجعنا نعمل صالحا إن موقنونة (4) فهنا يفيد الرجوع معنى الأثر الرجعي.

### ب- السحب اصطلاحا:

السحب في القاموس القانوني هو عملية إعدام آثار القرار بالنسبة إلى الماضي والمستقبل بحيث يعتبر القرار كأنه لم يولد إطلاقا<sup>3</sup>

## 2- تعريف السحب فقها

نتناوله كما يلي :

### أ- تعريف السحب في الفقه الفرنسي :

يعرف الأستاذ ديلوبادير السحب بأنه: «محو القرارات الفردية المعيبة بأثر رجعي عن طريق مصدرها، وهذا التعريف يغفل ما للسلطة الرئاسية من حق سحب القرارات المعيبة التي تصدر عن السلطات الدنيا»<sup>4</sup>

ويعرفه بونار: بأنه العمل الذي تنتهي القرار من قبل الجهة الإدارية التي أصدرته واعتبرته كأنه لم يكن.<sup>5</sup>

1 - سهيل إدريس، القاموس عربي عربي المنهل، طبعة 16، دار الآداب للنشر والتوزيع، بيروت، 1955، ص 254.

2 - سورة غافر، الآية 71 4- سورة السجدة، الآية 12،

3 - إبراهيم نجار، أحمد زكي بدوي، يوسف شلالا، القاموس القانوني، مكتبة لبنان، بيروت، 2002، ص 254.

4 - حسني درويش، مرجع سابق، ص 21.

5 - Bournard Rouger, Précis de droit Administratif ,librairie générale de droit, Paris, 1943

ويذهب الفقه الفرنسي المعاصر إلى توسيع سلطة السحب لتشمل السلطة الرئاسية<sup>1</sup>. ويعرفه muzelle بأنه: «إنهاء رجعي للقرار عن طريق مصدره أو من السلطة الرئاسية»<sup>2</sup>.

في حين يرى cabago بأنه: «القرار الذي بموجبه تسعى السلطة الإدارية لإنهاء قرار سابق بصورة رجعية»<sup>3</sup>

أما forget أن السحب طريقة خاصة لإنهاء القرار بأثر رجعي بإرادة مصدر القرار أو سلطته الرئاسية بالشروط التي حددها القانون الإداري<sup>4</sup>

### ب- تعريف السحب في الفقه العربي:

يعرف الأستاذ محمد فؤاد عبد الباسط السحب على انه: «تجريد القرار من قوته القانونية الإلزامية، ليس فقط بالنسبة لآثاره المستقبلية وإنما بالنسبة لآثاره في الماضي والمستقبل معا بحيث يصبح القرار كأن لم يكن، فقرار السحب يمثل احد الاستثناءات التي ترد على مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية»<sup>5</sup>

وقد ذهب الفقيه سليمان محمد الطماوي إلى أن السحب هو إلغاء بأثر رجعي<sup>6</sup> ويمتاز هذا التعريف بالسهولة والسير فهو يبين أن السحب ينطوي على شقين، الأول هو إلغاء أي إنهاء الوجود المادي والقانوني للقرار المسحوب، والشق الثاني أن القرار المسحوب تنتهي كل آثاره سواء بالنسبة للماضي أو المستقبل فيعيد الأوضاع إلى ما كانت عليه في السابق.

وعلى غرار ما سبق فإن الأستاذ عمار عوابدي يعرف السحب على أن: «السحب الإداري للقرارات الإدارية غير المشروعة بأثر رجعي كأنها لم توجد إطلاقاً، فهو عملية قطع الجذور الآثار القانونية للقرارات الإدارية نهائياً، وتتم عملية السحب من طرف السلطات الإدارية الولائية والرئاسية المختصة في فصل المدة المقررة قانوناً لعملية السحب»<sup>7</sup>

1 - عبد المالك بوضياف، ضوابط السلطة الإدارية في سحب قراراتها، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2007-2008، ص 6.

2 - ماجد راغب الحلو، القانون الإداري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008، ص 460.

3 - Forget-jean pierre, le régime juridique et administratif du permis de construire, j.dalmas, paris, 1977, p11.

4 - عبد المالك بوضياف، مرجع سابق، ص 34.

5 - محمد فؤاد عبد الباسط، القانون الإداري، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص 772.

6 - سليمان محمد الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية، دراسة مقارنة، ط5، دار الفكر العربي، القاهرة، 2007، ص 876.

7 - عمار عوابدي، نظرية القرارات الإدارية بين علم الإدارة العامة والقانون الإداري، دون طبعة، دار هومة، هومة، الجزائر، 2009، ص 170.

وعلى ذلك يؤكد أستاذنا محمد الصغير بعلي في أن السحب هو: «إعدام للقرار وقلع جذوره المسحوب في الماضي، كما يقضي على كل آثاره في المستقبل ومن ثم فهو يتمتع خلافا للإلغاء بأثر رجعي استثناء من مبدأ عدم الرجعية»<sup>1</sup>

أما الدكتور عمار بوضياف فيعرفه كالآتي: « يقصد بسطة السحب حق الإدارة في إعدام قراراتها بأثر رجعي من تاريخ صدورها، وتعد في هذه الحالة كان لم تكن وبذلك يلتقي السحب مع الإلغاء القضائي، كون أن كل منهما يسري على الماضي فيعدم القرار ساعة صدوره وبالضرورة يسقط كل آثاره وتوابعه معه ويمكن فارق كبير بينهما يجسد في أن السلطة التي تمارس السحب هي سلطة إدارية بينما السلطة التي تمارس الإلغاء هي سلطة قضائية»<sup>2</sup>

عرفه الأستاذ بوعمران عادل على أنه: « تجريد القرار من قوته القانونية ومحو آثاره في الماضي والمستقبل واعتباره كأن لم يكن»<sup>3</sup>

كما عرفه الأستاذ عبد العزيز عبد المنعم خليفة: « يقصد بسحب الإدارة لقرارها عدلها عنه بالنسبة للماضي والمستقبل، وذلك بإنهاء ما ولده القرار من آثار بالنسبة للماضي ومنع سريانه بالنسبة للمستقبل»<sup>4</sup>

### ثانيا: الطبيعة القانونية والإدارية لقرار السحب

كفل القانون لكل من له علاقة بقرار إداري حقه في الطعن في القرارات الإدارية المعيبة بعيب عدم المشروعية أو تلك القرارات الخاضعة لمبدأ الملائمة المقرر أساسا للإدارة وقد حدد القانون طريقتين للطعن وهذا ما سنتطرق إليه:

#### 1- الطبيعة القانونية لقرار السحب

##### أ- التظلم الإداري:

هو أن يكون لصاحب الشأن أن يتظلم من القرار لدى مصدره أو أمام السلطة الرئاسية ويمتاز هذا الطريق بالسهولة واليسر فهو يحقق احترام مبدأ المشروعية ومن جهة 130. أخرى يحسم المراكز القانونية المضطربة ويكفي المتظلم مؤونة التقاضي وعلى الرغم من أهميته فهو طريق اختياري فيما عدا الإجباري الذي نجده يتحتم قبل اللجوء إلى الطعن القضائي<sup>5</sup>

1 - محمد الصغير بعلي، القرارات الإدارية، دون طبعة، دار النشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 2.

2 - عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 231.

3 - بوعمران عادل، مرجع سابق، ص 64.

4 - عبد العزيز عبد المنعم خليفة، مرجع سابق، ص 247.

5 - حسني درويش عبد الحميد، مرجع سابق، ص 2- مرجع نفسه، ص 298-299.

### ب - الطعن القضائي:

وهو طريق وعر المسالك يتعد إجراءاته وكذا إطالة التقاضي ويهدف إلى إهدار القرار وأثاره القانونية من وقت نشأته، ويكون لصاحب الشأن الخيار في أي الطريقتين يسلك إما الطريق الإداري أو الطريق القضائي دون أن يضيع حقه فيما إذا سلك لحد الطريقتين فيحق له أن يسلك الطريق الثاني .

إن القرار الذي تصدره الإدارة بشأن التظلم الإداري يعتبر قرارا إداريا تعبر فيه الإدارة عن إرادتها في رفض التظلم ويكون الدليل هو أن القرار في رفض التظلم هو قرار إداري كون المتظلم جاز له أن يختصم في القرار الإداري أمام القضاء، هذا من جهة ومن جهة ثانية يجوز لمصدر القرار أو السلطة الرئاسية في سحبه، وهذا يخالف الأحكام القضائية التي تحوز حجية الشيء المقضي فيه فلا تكون للجهة القضائية التي أصدرته أن ترجع فيه ومن ثم تغل يدها ولا يكون الطعن فيه أي الحكم الصادر من الجهة القضائية، إلا وفقا للطرق المقررة للطعن في الأحكام القضائية ونخلص من ذلك إلى أن قرارات السحب سواء صدر من الجهة المصدرة أو السلطة الرئاسية تغير قرارات إدارية ويجوز الرجوع فيها خلال المدة المقررة للسحب قانونا.

### 2- الطبيعة الإدارية للسحب وأساسه القانوني

السحب هو وسيلة الإدارة في تصحيح قراراتها فمتى اتضح لها أنها مشوبة بعيب من العيوب سارعت إلى سحبها في الآجال المحددة، ولا يعد ذلك التفافا على تصرفاتها القانونية فطالما أن قراراتها لا تحوز حجية مطلقة يمكن لها تصحيحها، وهنا على الإدارة التوفيق بين مصلحتين متعارضتين فهي تسعى لتحقيق المشروعية في حين لا يجب عليها إهدار الحقوق المكتسبة للأفراد.

#### أ- الأساس القانوني لحق الإدارة في سحب قراراتها

الأساس القانوني لحق الإدارة في سحب قراراتها يرتكز على محورين الأول حق الإدارة في تصحيح الأوضاع المخالفة للقانون إعمالا لمبدأ المشروعية والثاني وجوب استقرار الأوضاع والمراكز القانونية للأفراد المترتبة على القرار الإداري. وقد توصل القضاء إلى التوفيق بين المبدأين المتعارضين من خلال تمكين جهة الإدارة من سحب قراراتها المعيبة خلال فترة زمنية معينة، قياسا على المدة المقررة للطعن القضائي

والتي بانقضائها يتحصن القرار الإداري ولا يحق للإدارة سحبه أو إلغائه حماية للمراكز القانونية الناشئة<sup>1</sup>.

### - مبدأ المشروعية

إن مبدأ المشروعية أو ما يسمى بمبدأ سيادة القانون هو عماد الدولة الحديثة وأساس بنائها وتنظيمها)، إذ لا يمكن أن نتصور في عصرنا الحالي وجود دولة لا تتبنى مبدأ المشروعية.

ويفرض هذا المبدأ أن تلتزم الإدارة في تصرفاتها جميعا في الحدود المرسومة لها في مجموعة القواعد القانونية المقررة في الدولة، وان تمارس فاعليتها في نطاقها)، ويعني مبدأ المشروعية بمعناه الضيق في مجال القانون الإداري أن تكون تصرفات الإدارة في حدود القانون بمعناه الواسع الذي يشمل جميع القواعد العامة أيا كان شكلها وأيا كان مصدرها في حدود تدرجها وأيا كان تصرف الإدارة وعملها فيكفل هذا المبدأ حماية حقوق المواطنين ومراكزهم وحررياتهم في مواجهة السلطة العامة وما قد يحبط بهم من أضرار<sup>2</sup>.

ويترتب على مخالفة مبدأ المشروعية الإدارية بطلان التصرفات الإدارية المخالفة واعتبارها باطلة معدومة وفقا لمدى جسامة المخالفة، فكل عمل أو تصرف تأتيه الإدارة مخالف للقانون أو ليس له أساس قانوني يعد غير مشروع ويكون محل الطعن فيه أمام الجهات المختصة بواسطة الطعون الإدارية والقضائية<sup>3</sup>

فسحب القرارات يمثل جزاء لعدم المشروعية توقعه الإدارة على نفسها فتقوم بنفيها لما يمكن أن يقوم به قاضي الإلغاء<sup>4</sup>، أن الاعتراف للإدارة بحقها بسحب قراراتها غير المشروعة مرتبط بمدى حرصها على مراعاة وتطبيق مبدأ المشروعية في كل تصرفاتها، وعليه وجب تقييد الإدارة بوجوب مراعاة مبدأ المشروعية في جميع قراراتها أن نعترف لها مبدأ المشروعية في قرار ما بحق العدول عن القرار الذي اتخذته وهذا بسحبه، فسلطة السحب يوجبها مبدأ المشروعية<sup>5</sup>، فالإدارة تقوم بسحب قراراتها متى أدركت بنفسها وجه عدم المشروعية فيها وذلك احتراما لسيادة القانون<sup>6</sup>

ويذهب الفقيه ديجي إلى أن الأساس القانوني لحق الإدارة في سحب قراراتها المعيبة يستند إلى مبدأ المشروعية، وقد بالغ في الدفاع عن هذا المبدأ إلى حد قوله أن هذا المبدأ

1 - يوسف شباط، موعد الطعن في دعوى الإلغاء ودوره في توطيد سيادة القانون، العدد الأول، المجلد الأول، مجلة جامعة دمشق، كلية الحقوق، جامعة دمشق، 1999، ص 180.

2 - عبد الله طلبة، القانون الإداري، الرقابة القضائية على أعمال الإدارة، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2010، ص 14.

3 - عمار عوابدي، مرجع سابق، ص 163.

4 - محمد فؤاد عبد الباسط، مرجع سابق، ص 775.

5 - عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 236.

6 - محمد فؤاد عبد الباسط، مرجع سابق، ص 247.

ليس له ولا يمكن أن يكون له ولا يجب أن يكون له استثناء، فالمحكمة الإدارية العليا تقرر بقولها أن حق الإدارة في سحب القرارات غير المشروعة وتصحيح الأوضاع المخالفة للقانون أصل مسلم به احتراماً لمبدأ المشروعية وسيادة القانون.

فعملية سحب القرارات الإدارية حق أصيل مقرر للسلطات الإدارية الولائية والرئاسية المختصة، أي النظام الإداري للدولة للممارسة التزاماتها في مراقبة وملائمة أعمالها وتعديلها والغائها لمقتضيات ومتطلبات وقواعد مبدأ الشرعية القانونية.

#### - مبدأ الملائمة:

إذا كان حق الإدارة سحب قراراتها فان هذا الحق ليس مطلقاً بل هو مقيد بقيدتين أحدهما يتعلق بالقرار المطلوب سحبه والثاني يتعلق بالمدة التي يجوز فيها السحب<sup>1</sup>، فسلطة السحب بالنسبة للإدارة يفرضها مبدأ المشروعية، وهذه السلطة ذات الآثار الخطيرة على مراكز الأفراد المعنيين بالقرار الإداري ينبغي أن تمارس خلال مدة زمنية معينة إن تجاوزتها اكتسب القرار الإداري حصانة ضد السحب<sup>2</sup>

فالموعد هو الذي يحدده المشرع للقيام بعمل معين أو تصرف محدد خلاله بحيث إذا انقضى هذا الأجل المحدد امتنع على ذوي الشأن إجراء هذا العمل أو القيام بهذا التصرف<sup>3</sup>. فإذا استغلق طريق الإلغاء القضائي وجب تحصين القرار من مواجهة الإدارة حتى لا تبقى العلاقة مفتوحة من جانب الإدارة ومغلقة من جانب الأفراد)، وللتوفيق بين ما يجب أن يكون للإدارة من حق في إصلاح ما ينطوي عليه قرارها من مخالفة قانونية وبين وجوب استقرار الأوضاع القانونية المترتبة على القرار الإداري، وعليه وجب عند النظر لسلطة السحب مراعاة مبدئين اثنين هما مبدأ المشروعية ومبدأ استقرار الحقوق والمراكز القانونية وان نوازن بينهما وهو ما يفرض تقييد سلطة السحب من حيث الزمن فنعطي للإدارة زمناً معيناً لممارسة هذه السلطة.

وهذا الزمن ينبغي ألا يطول ذلك أن تمكين الإدارة من سحب قراراتها ولو بعد سنة واحدة سينجم عنه المساس بالحقوق المكتسبة والمراكز القانونية الناجمة عن تنفيذ القرار الغير مشروع<sup>4</sup>

وفي هذا المعنى يذهب الفقيه هوريو إلى القول انه إذا كانت المصلحة العامة تقتضي تصحيح الأعمال غير المشروعة في كل وقت دون تقييد بميعاد معين فان مصلحة الأفراد تقتضي ثبات الأوضاع التي أنشأتها تلك الأعمال المشوبة، وقد ذهب المستشار عبده إلى

1 - محمد السناري، نفاذ القرارات الإدارية دراسة مقارنة، الإسراء للطباعة، الإسكندرية، 2004، ص242.

2 - عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 876.

3 - سعيد عصفور، حسين خليل، القضاء الإداري، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص 411.

4 - سليمان محمد الطماوي، مرجع سابق، ص 876. 5- عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 285.

اعتبار السحب إجراء يقصد به احترام القانون بالقدر الذي يوفق بين هذا الاحترام وبين استقرار الأوضاع التي ترتبت على القرارات الإدارية<sup>1</sup>

وعليه إن غلت يد الإدارة وقيدت بعد مدة محددة هي مدة الطعن القضائي لسحب قراراتها المعيبة وإرجاعها إلى حظيرة المشروعية، ففي الجهة المقابلة هو حماية المصالح والمراكز القانونية وما قد تلحقه هذه العملية من أضرار للأفراد فان المشرع أثقل الإدارة بقيد الميعاد وقيد سلطتها فلا تسحب إلا قرارا معيبا الآجال المعلومة.

### ثالثا: ميعاد السحب الإداري

إذا كانت سلطة السحب بالنسبة للإدارة يفرضها مبدأ المشروعية فإن هذه السلطة ذات الآثار الخطيرة على مراكز الأفراد المعنيين بالقرار ينبغي أن تمارس خلال مدة زمنية معينة وهي ذاتها مدة الطعن بالالغاء والتي حددتها المادة 829 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية حيث نصت على: "يحدد أجل الطعن أمام المحكمة الادارية بأربعة أشهر..."<sup>2</sup>

إن تجاوزتها اكتسب القرار الإداري حصانة ضد السحب<sup>3</sup>.

وعليه على الإدارة عند ممارستها لسلطة السحب مراعاة مبدأين اثنين هما مبدأ المشروعية ومبدأ استقرار الحقوق والمراكز القانونية، وأن نوازن بينهما، وهو ما يفرض تقييد سلطة السحب من حيث الزمن، وهذا الزمن ينبغي أن لا يطول.

### 1- القاعدة العامة للسحب:

لقد استقر القضاء على اشتراط أن يتم السحب للقرارات الإدارية ستون يوما أو شهران من تاريخ صدورها بحيث إذا انقضى هذا الميعاد اكتسب القرار حصانة تمنعه من أي إلغاء أو تعديل<sup>4</sup>.

وتجد المدة المحددة بشهرين مرجعيتها قياسا على ميعاد الطعن القضائي، وأن مدة الطعن القضائي شهران فإذا انقضت تحصن القرار من الإلغاء ولتحديد مدة السحب حكمة تكمن في:

1 - عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 237.

2 - المادة 829 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

3 - المادة 829 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

4 - عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 237.

- 1- تمكين السلطة الإدارية من مراقبة تصرفاتها ومراجعة نفسها في القرارات التي تصدر منها إذا كانت مخالفة للقانون وذلك إعمالاً للمصلحة العامة التي تقضي تصحيح الأوضاع المخالفة للقانون واحترام مبدأ المشروعية.
  - 2- كفالة استقرار المراكز والأوضاع القانونية من أن تظل معلقة إلى ما نهاية<sup>1</sup>.
- تنص المادة 112 من القانون رقم 04-16 على : " مع مراعاة أحكام المادتين 108-111 من هذا القانون، يقوم الأعوان المؤهلون بسحب رخصة السياقة فوراً لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً في الحالات المنصوص عليها في المواد 65 و 66 و 67 و 69 و 70 و 71 النقاط 1 و 4 و 12) و 72 ( النقاط 1 و 2 و 4 و 8 و 9 ) و 86 مكرر من هذا القانون.
- يوقف سحب الرخصة في الحالات المذكورة أعلاه القدرة على السياقة خلال نفس المدة"<sup>2</sup>

### 2- الاستثناءات التي ترد على ميعاد السحب:

إن قاعدة التقيد بميعاد سحب القرارات الإدارية ترد عليها بعض الاستثناءات، تستطيع الإدارة فيها أن تسحب قراراتها دون التقيد بمدة معينة<sup>3</sup>

#### أ- القرار المنعدم:

القرار الإداري المنعدم هو القرار المشوب بعيب جسيم يجرده من صفته الإدارية ويجعله مجرد عمل مادي، لا تتمتع بما يتمتع به الأعمال الإدارية من حماية، فلا يتحصن بمضي المدة، ويجوز سحبه في أي وقت، كما يجوز لصاحب الشأن أن يلجأ إلى القضاء طالبا إلغاء القرار المنعدم دون التقيد بمواعيد رفع دعوى الإلغاء<sup>4</sup>.

ذكر الدكتور سليمان محمد الطماوي « أن القرار المنعدم لا يرتب اثر قانونيا وأنه يجوز للأفراد ذوي الشأن التحلل من القوة الملزمة للقرار »، ومن الحالات التي يكون فيها القرار المنعدم

1 - حسني درويش عبد الحميد، مرجع السابق، ص 352.

2 - المادة 112، قانون رقم 04-16 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004، المتضمن تنظيم حركة المرور عبر الطرق

وسلامتها وأمنها، جريدة رسمية العدد 72، 2004، ص 35

3 - مازن ليلو راضي، القانون الإداري، طبيعة القانون الإداري، التنظيم الإداري، نشاط الإدارة العامة، الضبط الإداري، الوظيفة العامة، الأموال العامة، القرار الإداري، العقود الإدارية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 414.

4 - مرجع نفسه، ص 415.

أ- صدور القرار من فرد عادي لا يتمتع بصفة الموظف أو من هيئة خاصة لا تمد بصفة للإدارة صاحبة الاختصاص<sup>1</sup>

ب- أن يتضمن القرار اعتداء على اختصاصات السلطتين التشريعية أو القضائية<sup>2</sup>

ب- القرار الإداري المبني على غش أو تدليس:

إذا كانت الإدارة هي من أخطأت في تحديد ظروف استصدار القرار فعليها أن تتقيد بمدة ميعاد السحب، ولكن إذا صدر القرار الإداري بناء على غش أو تدليس من المستفيد من القرار فإن للإدارة أن تسحب القرار دون التقيد بمدة السحب لأنه لا يوجد هذا ما يبرر حماية المركز القانوني لهذا الشخص الذي استعمل طرقا احتيالية بنية تظليل الإدارة وحملها على إصدار القرار<sup>3</sup>

وعليه حتى تكون أمام حالة غش أو تدليس وجب توافر شرطين:

أ- أن يسلك المعني طرقا احتيالية كأن يقدم وثائق مزورة أو يدلي بتصريح كاذب عند حصوله على رخصة بناء.

ب- أن تكون هذه الطرق التي اتبعها المعني بالقرار السبب الأساس في إصداره فأوهمها مثلا أنه المالك القطعة الأرض المراد إقامة البناء عليها، ثم تبين بعد ذلك انه غير مالك وأن بعض الوثائق المقدمة مزورة، فهنا يحق للإدارة سحب قرارها في أي وقت<sup>4</sup>.

تنص المادة 16 من القرار الوزاري المشترك المحدد لشروط تسليم رخصة سياقة السيارات وصلاحياتها على: " لا يعتد بالاختبارات التي يجتازها المترشحون في احالات الآتية:

- استنادا إلى بيانات مزيفة عن الهوية، أو إحلال أشخاص آخرين محل المترشح في الامتحان أو محاولة إحلال، وفي حالة تقديم طلب في آن واحد لدى عدة ولايات أو طلب الحصول على رخصة سبق الحصول عليها عن طريق معادلة. - استنادا إلى تصريحات كاذبة إذا سبق الحصول على تحويل رخصة سياقة عسكرية إلى رخصة مدنية أو كان على أهبة الحصول عليه.

- استنادا إلى تصريحات مزيفة إذا سبق الحصول على تبديل رخصة سياقة أجنبية برخصة سياقة جزائرية من الصنف ذاته أو كان على أهبة الحصول عليه. يجب أن تسحب فوراً كل

1 - مازن ليلو راضي، مرجع سابق، ص 415-416

2 - حمدي ياسين عكاشة، السلطة الإدارية، القرار الإداري، العقد الإداري، طبعة 1989، ص 525.

3 - مازن ليلو راضي، مرجع لسابق، ص 414.

4 - عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 241.

رخصة سياقة سلمت في إحدى الحالات المذكورة أعلاه أو نيلت عن طريق الغش، دون المساس بالتابعات الجنائية التي يتعرض المترشح إليها<sup>1</sup>.

### - القرارات الإدارية التي لم تنشر أو لم تعلن:

من المستقر فقها وقضاء أن القرار الإداري يكون نافذا في مواجهة الإدارة من تاريخ صدوره في حين لا يسري في مواجهة الأفراد إلا بعلمهم به بالطرق المقررة قانونا<sup>2</sup> والقيود الذي يرد هنا على سحب القرارات الإدارية التي لم تنشر هو أن لا يعلم بها ذو الشأن علما يقينا والا كان علمهم بعد مدة الطعن يجعل من القرار محصن، فإذا أقر للإدارة سحب قرارها السليم الذي لم ينشر فإن السحب يكون من باب أولى بشأن القرار المعيب الذي لم ينشر.

وبناء على ذلك فإن لجهة الإدارة أن تسحب قراراتها الإدارية التي لم تنشر أو لم تعلن في أي وقت ومن باب أولى أن يتم ذلك في شأن القرارات الإدارية المعيبة التي لم تعلن أو تنشر<sup>3</sup>.

### - القرارات الإدارية المبنية على سلطة مقيدة:

القاعدة المستقرة في الفقه والقضاء هو أن القرار الفردي المخالف للقانون لا يجوز سحبه إلا خلال ستون يوما وإذا تجاوزت المدة تحصن القرار الإداري ويخرج من هذه القاعدة نوعين من القرارات وهما :

- القرارات المبنية على سلطة تقديرية - القرارات المبنية على سلطة مقيدة

إن القرارات التي تصدر بناء على اختصاص مقيد قرار الإدارة بترقية موظف على أساس الأقدمية، فإذا أخطأت الإدارة في مراعاة هذا الشرط وأصدرت قرارها متخطية الموظف المستحق إلى الموظف أحدث، جاز لها أن تسحب قرار الترقية دون التقيد لمدة معينة.

وعلى العكس من ذلك إذا مارست الإدارة اختصاصا تقديريا، فإنه لا يجوز لها أن ترجع في قرارها المعيب إلا خلال المدة المحددة للطعن بالإلغاء<sup>4</sup>

### الفرع الثاني: شروط سحب القرار الإداري

القرار الإداري يعد أهم الوسائل القانونية التي وضعها المشرع بين يدي الإدارة للقيام بأعبائها ووظائفها بهدف تحقيق المصلحة العامة)، ولقد منح المشرع للجهة الإدارية الحق

1 - المادة 16، القرار الوزاري المشترك، المؤرخ في 1 أوت 1989، المحدد لشروط تسليم رخصة سياقة السيارات وصلاحياتها، ص 219

2 - مازن ليلو راضي، مرجع سابق، ص 415.

3 - حسني درويش عبد الحميد، مرجع سابق، ص 397.

4 - مازن ليلو ماضي، مرجع سابق، ص 415.

في سحب قراراتها غير المشروعة لتتنفق وصحيح القانون ونظرا لخطورة عملية السحب على استقرار المعاملات والأعمال الإدارية فإنها مقيدة بمجموعة من الشروط والتي من دونها لا يمكن أن تتم عملية سحب القرارات الإدارية<sup>1</sup>.

**أولا: شرط عدم مشروعية القرار الإداري:**

أنه من واجب الإدارة سحب قراراتها المشوبة بأحد العيوب التي تصيب القرار الإداري وتجعله غير مشروع وتؤدي بالتالي إلى الحكم بسحبه، والتي يطلق عليها عادة أوجه الإلغاء<sup>2</sup>. والتي سنتطرق لها من خلال تبيان أوجه عدم مشروعية القرار الإداري أولا وستتناول مدى جواز سحب القرار الإداري ثانيا.

**1- أوجه عدم مشروعية القرار الإداري:**

الجهة الإدارة سحب قراراتها التنظيمية والفردية متى صدرت مخالفة للقانون، فالإدارة تبادر إلى سحبها ملتزمة في ذلك بمبدأ المشروعية في خلال مدة الطعن القضائي، فمتى شاب القرار الإداري عيب من العيوب التي تخلع عن القرار السلامة والمشروعية ما يلي:

**أ- العيوب الشكلية الخارجية:**

وتتمثل في صورتين الصورة الأولى وهي صدور القرار ممن لا ولاية له بإصداره من حيث الموضوع أو من حيث الزمان والمكان أما الصورة الثانية هي عيب الشكل والإجراءات وهو عدم مراعاة قواعد والإجراءات الشكلية التي يتعين مراعاتها. - عيب عدم الاختصاص:

تقوم الإدارة العامة المعاصرة على مبدأ تقسيم وتوزيع الاختصاص بين مختلف هيئاتها والأشخاص العاملين بها<sup>3</sup>، فيجب أن يصدر القرار من طرف الشخص المختص قانونا وعليه فإن الخروج على ذلك يشكل عدم اختصاص. حسب نص المادة 248 من المرسوم رقم 04-381 المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 376 - 11 المحدد لقواعد حركة المرور عبر الطرق على: " يجب على كل سائق دراجة نارية ذات محرك أن يكون حائزا ترخيصا تسلمه الولاية التي يوجد بها مقر سكناه أو رخصة سياقة صالحة لأي صنف من

1 - عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 5

2 - احمد هنية، عيوب القرار الإداري، حالات تجاوز السلطة، مجلة المنتدى القانوني، قسم الكفاءة المهنية للمحاماة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد الخامس، 2008، ص 61.

3 - محمد الصغير بعلي، المحاكم الإدارية الغرف الإدارية، دون طبعة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004، ص 67.

السيارات . تسلم الولاية المذكورة الترخيص بدن أي اجراء اللسائقين الذين يقدمون طلبا مكتوبا للمرة الأولى.

يؤهل الوالي وحده أن يقرر رد هذه الرخصة أو تعليقها أو سحبها بصفة نهائية "1.

- مفهوم عيب عدم الاختصاص:

يكون القرار مشوبا بهذا العيب إذا صدر عن لا ولاية له بإصداره ويقصد بعيب عدم الاختصاص عدم القدرة على مباشرة عمل قانوني معين لان المشرع جعله من سلطة هيئة أو فرد آخر<sup>2</sup> .

- صور عيب عدم الاختصاص:

لا يلزم عيب عدم الاختصاص صورة واحدة بل يأخذ صور مختلفة حيث أن القرار قد يصدر من غير مختص قانونا من حيث الموضوع أو المكان أو الزمان وتمثل حالات عدم الاختصاص فيما يلي:

- عدم الاختصاص الموضوعي:

وتتمثل في أن تتصرف سلطة إدارية لم تتلقى بشأنها أي اختصاص داوهي أربعة حالات :

**الحالة الأولى :** اعتداء سلطة إدارية على اختصاص مقرر لسلطة إدارية أخرى

لا ترتبط معها بالسلطة الرئاسية أو الرقابية، أي أنهما متساويتان ومستقلتان في مباشرة الاختصاص المنوط لكل منهما قانونا كأن يصدر وزيرا قرارا في موضوع يختص به أصلا وزير آخر<sup>3</sup>

**الحالة الثانية :** اعتداء سلطة إدارية على اختصاصات سلطة رئاسية لها

من المستقر عليه أنه لا يجوز لسلطة إدارية أدنى بأن تصدر قرارا يدخل في اختصاص سلطة إدارية أعلى منها إلا إذا كانت مفوضة في ذلك تفويضا صحيحا.

**الحالة الثالثة :** اعتداء سلطة رئاسية على اختصاص سلطة أدنى

<sup>1</sup> - المادة 248، المرسوم التنفيذي رقم 04-381 المؤرخ في 28 نوفمبر 2004 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم

376 - 11 المؤرخ في 12 نوفمبر 2011، المحدد لقواعد حركة المرور عبر الطرق، ص 113

<sup>2</sup> - احمد هنية، مرجع سابق، ص 50. 3- لحسين بن الشيخ أث ملويا، دروس في المنازعات الإدارية ووسائل المشروعية، الطبعة 2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 81

<sup>3</sup> - محمد أنور حمادة، القرارات الإدارية ورقابة القضاء، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2004، ص 115

إذا كان للرئيس سلطة واسعة على أعمال مرؤوسه توجيهها وتصديقها وتعديلا وسحبا وإلغاء، إلا أن لتلك السلطة حدودا بشكل تجاوزها اعتداء على اختصاص المرؤوس الأمر الذي يجعل قرار الرئيس معيبا إلا في حالة الحلول.<sup>1</sup>

- عدم الاختصاص الشخصي:

الأصل في الاختصاص أنه شخصي وهو ما يعني أنه يلزم صاحبه بأن يمارسه بنفسه وليس له حقا يسوغ له أن يعهد به إلى سواء وبناءا عليه وجب أن يصدر القرار من شخص معين ومحدد اعترف له نص القانون أو التنظيم بالقدرة على القيام بتصريف معين ولا يجوز له إسناد مهمته إلى غيره.<sup>2</sup>

- عدم الاختصاص الزمني:

في هذه الحالة نجد السلطة الإدارية وبسبب شروط المدة غير المحترمة تتصرف وهي غير مختصة بذلك أو تتصرف بعد فقدانها لاختصاصها، ونكون بصدد ذلك إما بالنسبة للموظف حتى يرتب أثره القانوني يجب أن يصدر القرار الإداري من الشخص أو الموظف المختص أثناء أداء مهامه التعيين التنصيب إلى تاريخ انتهائها طبقا للتشريع الساري المفعول وتطبيقا لذلك فقد ذهب مجلس الدولة إلى إلغاء القرارات السابقة على تعيين وتنصيب من قام بإصدارها، كما قصر مهمة الحكومة المستقبلية على تصديق وإدارة الشؤون الجارية حيث يبطل زمانها في اتخاذ قرارات جديدة ضمنا لمبدأ استمرارية المرافق العامة.

ومن تطبيقات القضاء الإداري الجزائري تشير إلى :

قرار مجلس الدولة الغرفة الثالثة بتاريخ/ 02 / 2003 قضية 25 ضد س/ مدير التربية الولاية سطيف الملف رقم 37462

- عدم الاختصاص المكاني :

الأصل أن عون الإدارة يمارس نشاطه داخل إقليمه المحدد قانونا، وان ما يصدر منه من قرارات هي ملزمة فقط وبقوة القانون لأفراد إقليميه وبمفهوم المخالفة فمن هم خارج الإقليم ليسوا معنيين بتلك القرارات.<sup>4</sup>

- عيب الشكل والإجراءات:

1 - محمد الصغير بعلي، مرجع سابق، ص 72.  
2 - عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 176. 3- لحسين بن الشيخ ملويا، مرجع سابق، ص 80. عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 176. 3- لحسين بن الشيخ ملويا، مرجع سابق، ص 80.  
3 - مجلس الدولة، قرار رقم 7462 بتاريخ 2003/02/25.

4 - مجلة مجلس الدولة، العدد الأول، 2002، ص 166

عندما يحدد المشرع مجموعة من القواعد والإجراءات الشكلية التي يتعين على الموظف إتباعها حين إصداره القرار، فإن خالفها عد مخطئاً مشوباً بعيب في الشكل والإجراءات مما يعرضه للإلغاء.

- حالات عيب الشكل:

ندرس حالات عيب الشكل من خلال التطرق للحالات التالية :

عدم تسبب القرارات الإدارية:

لقد استقر في البداية لدى الفقه والقضاء في فرنسا أن الإدارة ليست ملزمة بتسبب وتعليل قراراتها، أي أنها ليست ملزمة بالإشارة في صلب القرار الإداري إلى الحالة الواقعية والمادية التي كانت وراء اتخاذه أي ذكر أسباب القرار<sup>1</sup>، فيجب أن يكون التسبب كتابياً وأن يشمل التخصيص على الاعتبارات القانونية والواقعية المشكلة لأساس القرار الإداري لذلك يستبعد التسبب بواسطة الإحالة.

عدم احترام قواعد الإمضاء أو التصديق:

القاعدة العامة أن القرار الإداري المكتوب يقتضي عملياً توقيع الجهة المختصة عليه، سواء ورد هذا الإجراء في نص قانوني أو لم يرد، وذلك من أجل إضفاء المزيد من المصداقية والحجية على الوثائق الإدارية كوسائل إثبات<sup>2</sup>

- حالات عيب الإجراءات:

يقصد بإجراءات القرار الإداري الترتيب التي تتبعها الإدارة قبل اتخاذ القرار فإن ما تخلف.

### الاستشارة :

يعتبر الإجراء الاستشاري أهم الإجراءات القرار الإداري، ولطلب الاستشارة صورتين هما:

الأولى أن يكون طلب الاستشارة إلزامية، وهنا تكون الهيئة المحلية ملزمة باستشارة السلطة المركزية، والا عد حكمها باطلا بقوة القانون، أما الصورة الثانية فهي الاستشارة الاختيارية وهي الحالة التي لا يشترط فيها الرجوع إلى السلطة المركزية من أجل صحة العمل الذي تقوم به الهيئات المحلية.

1 - - محمد الصغير بعلي، مرجع سابق، ص 80.

2 - محمد الصغير بعلي، المرجع نفسه، ص 81.

**حقوق الدفاع :**

وهو المبدأ القانوني الذي تلتزم به الإدارة لدى إصدارها قرارها سواء ورد به نص أو لم يرد، ويظهر هذا الإجراء خاصة في مجال التأديب أو مجال الضبط الإداري<sup>1</sup>.

**3- العيوب الداخلية:**

العيوب الداخلية أو العيوب الموضوعية وتتمثل في العيوب التي تشوب القرار سواء في المحل عيب مخالفة القانون أو في السبب أو في الغاية عيب الانحراف بالسلطة.

**أ- عيب مخالفة القانون :**

تتحقق هذه الصورة في العيب في تفسير القانون، المخالفة المباشرة للقانون والعيوب في تطبيق القانون والتي سنتعرض لها كما يلي:

**- العيب في تفسير القانون :**

تتحقق هذه الصورة عند تجاهل الإدارة للقاعدة القانونية تجاهلا كلياً أو جزئياً بإتباعها عملاً تحرمه وامتناعاً عن القيام بعمل توجهه وقد تكون ايجابية أو سلبية على النحو التالي :

**المخالفة الايجابية للقانون :**

يقول الأستاذ أحمد محيو: "عند قيامه بتصرفه يجب أن توضع الإدارة التزام إيجابي يفرض عليها القاعدة القانونية مع كل النتائج المترتبة على ذلك والتزام الذي يفتح طريق دعوى تجاوز السلطة"<sup>2</sup>.

فالمخالفة الايجابية للقانون تتمثل في حالة خروج الإدارة بطريقة عمدية على حكم قاعدة قانونية أسمى من القرار الإداري، كأن تتخذ الإدارة قراراً بآثر رجعي خلافاً لمبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية.

**- المخالفة السلبية للقانون:**

تتمثل في حالة امتناع الإدارة عن تطبيق القاعدة القانونية أو رفضها تنفيذ ما تفرضه عليها من التزامات، ويتحقق ذلك عندما تكون ملزمة بالقيام بعمل معين أو إجراء تصرف

1 - عبد الحلیم مشري، نظام الرقابة الإدارية على الجماعات المحلية، مجلة الإجتهد القضائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد السادس، 2010، 107.

2 - لحسين بن الشيخ أنث ملويا، مرجع سابق، ص 257.

محدد، فإذا ما اتخذت موقفا سلبيا إزاء هذا الالتزام فإنها تكون قد ارتكبت مخالفة للقانون تجعل قرارها معيب وقابلا للإلغاء<sup>1</sup>

### - المخالفة المباشرة للقانون:

تتحقق هذه الصورة من خلال العيب غير المقصود في تفسير القانون والعيب المقصود في تفسير القانون والتي نتطرق لها كما يلي:

### - العيب غير المقصود في تفسير القانون:

يرجع ذلك الخطأ إلى وجود غموض أو إبهام، أو عدم وضوح في القاعدة القانونية موضوع التفسير فينتج عن ذلك أن تقوم الإدارة بتأويلها إلى غير المقصود قانونا<sup>2</sup>

### - العيب المقصود في تفسير القانون:

قد يكون الخطأ في تفسير القاعدة القانونية متعمدا أو مقصودا من قبل الإدارة كان تتعمد الإدارة التحايل على بعض القواعد القانونية تحت ستار تفسيرها، فتضيف إلى النص شرطا جديدا إلى جانب الشروط المحددة للقانون لمنح ترخيص في مجال معين، أو تضيف عقوبة تأديبية إلى العقوبات التأديبية المحددة في النظام لمعاقبة الموظف بحرمانه من إجازته العادية<sup>3</sup>.

### - العيب في تطبيق القانون:

يأخذ هذا العيب صورتين، الصورة الأولى عدم صحة الوقائع والصورة الثانية العيب في تقدير الوقائع وبتناولها كالاتي:

### عدم صحة الوقائع:

تتحقق هذه الحالة عند صدور القرار على غير أساس من الواقع المادي، وتنصب رقابة القضاء الإداري في هذه الصورة على حدوث الوقائع التي استندت لها الإدارة في إصدار القرار المطعون فيه، فإذا اتضح انه لم يستند إلى وقائع مادية معينة فإنه يكون مخالفا للقانون لانعدام الأساس القانوني الذي يقوم عليه<sup>4</sup>

<sup>1</sup>- C laude Ricci, contentieux administratif, Teme et Jean Charles Dabbach 2- édition, dalloz, paris, 1999, p 688

<sup>2</sup> - عبد الغني بسيوني عبد الله، القضاء الإداري، دون طبعة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1996، ص 626.

<sup>3</sup> - نواف كنعان، القضاء الإداري، الكتاب الثاني، دون طبعة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 305.

<sup>4</sup> - احمد هنية، مرجع سابق، ص 55.

وهكذا يراقب القضاء الإداري الوجود المادي للوقائع حتى يطمئن إلى صدور القرار على أساس وقائع محددة، ولا يعتبر ذلك تخطيا من جانبه لحدود المشروعية التي يناط به مراقبتها إلى نطاق الملائمة الذي يترك للسلطة التقديرية للإدارة.

### العيب في تقدير الوقائع

لا يكفي أن تكون الوقائع التي استندت إليها الإدارة لإصدار قراراتها سليمة في ذاتها، وإنما يجب أن تكون مستوفية للشروط التي تجعلها مبررة للقرار، فإذا اتضح للقاضي الإداري مثلا أن الوقائع التي استندت إليها الإدارة لا ترقى إلى مرتبة الخطأ الإداري الذي يستوجب المسائلة التأديبية وتوقيع الجزاء على صاحب الشأن<sup>1</sup>

### ثانيا: شرط المدة المقررة قانونا لعملية السحب الإداري

لقد اشترط القضاء الفرنسي والمصري وكذلك القضاء الجزائري في عملية سحب القرار الإداري التي تتم وفق مدة معينة ومقررة قانونا من خلالها تتمكن الإدارة من سحب قراراتها المعيبة خلال ميعاد الطعن القضائي، وذلك مراعاة للمصالح العام إلا أن هناك حالات أخرى حيث تقوم الإدارة فيها بسحب قراراتها في أي وقت دون تنقيد بميعاد، وذلك نظرا لاعتبارات تتعلق بالمشروعية وخطأ صاحب الشأن، وهي تعد بمثابة استثناءات من المواعيد المقررة للسحب.

### 1- مدة سحب القرار الإداري

سنتناول موقف كل من الفقه والقضاء الإداري حول المدة المقررة للسحب والمدة التي يجوز فيها سحب القرار الإداري.

#### أ- موقف الفقه الإداري المقارن من مدة السحب

لقد اختلف الفقه الفرنسي في تحديد ميعاد سحب القرار الإداري فمنهم من يرى أن الإدارة هي التي تنتقيد في سحب قراراتها بميعاد ومنهم من يرى أن للإدارة الحق في سحب قراراتها دون التقيد بمدة معينة للسحب.

#### - الاتجاه الأول:

ويتزعمه الفقيه الفرنسي هو ريو " حيث يرى أن الإدارة يجب أن تنتقيد بميعاد الطعن القضائي في حالة سحب قراراتها غير المشروعة وهي لمدة 60 يوما وهو ما أكده في قوله أي خطر يتعرض له ضمان استقرار الأوضاع والعلاقات الاجتماعية إذا قبل بإمكان السحب في أي وقت، وأن عدم التناسق يعيب البيان القانوني إذا قبل بعدم فتح الباب للطعن

1 - احمد هنية، مرجع سابق، ص 65.

بالإلغاء أمام القضاء الإداري للأفراد إلا من خلال ميعاد الشهرين القصيرين في الوقت الذي يمكن فيه للإدارة الإبطال التلقائي لذات القرار دون التقيد بأي ميعاد<sup>1</sup>.

### - الاتجاه الثاني:

ويرأسه العميد "دوجي" حيث يرى أن جهة الإدارة يمكنها سحب قراراتها غير المشروعة في أي وقت دون التقيد بميعاد الطعن القضائي، ويرى بعض الفقهاء في مصر تأييد هذا الاتجاه على أساس أن القرار الباطل لا يقيد الجهة الإدارية التي أصدرته، فهي تستطيع الرجوع فيه في أي وقت تشاء وهو ما يجعل الأصل عدم جواز الرجوع في القرارات الفردية الباطلة والرجوع فيها هو استثناء وفي هذا لا شك قلب الأوضاع القانونية<sup>2</sup>.

### ب- موقف القضاء الإداري المقارن من مدة السحب:

في السابق لم تكن الإدارة في فرنسا تتقيد أو تلتزم بأي مدة معينة في سحب القرارات المعيبة، حين كان بإمكانها سحبها في أي وقت طالما أن القرار الباطل لا يولد أي حقوق أو مزايا للغير، ولكن في عام 1922 صدر حكم مجلس الدولة الفرنسي وهو حكم "كاشي" الذي تقرر بمقتضاه أن سحب القرار الإداري غير المشروع، لا يجوز أن يقوم من جانب الإدارة إلا في الميعاد المقرر الدعوى للإلغاء.

وتدور وقائع هذا الحكم في أن السيدة "كاشي" كانت تملك في مدينة ليون الفرنسية بعض الممتلكات، عبارة عن منزل سكني وبعض البساتين والحدائق المؤجرة إلى بستان معفى من سداد القيمة الإيجارية تطبيقاً للقانون الصادر في 9 مارس 1918، ووفقاً للنصوص هذا القانون فإن المالك أن يطالب بالتعويض قد منح للسيدة المذكورة إلا بصورة جزئية فاحتكمت السيدة على الوزير الذي لم يرفع التعويض وإنما قام بسحب القرار الذي كان قد وافق عليه كما قرر أن الملكية المكونة من ممتلكات ريفية لا تدخل في مجال تطبيق القانون المذكور<sup>3</sup>

وبعد فصل مجلس الدولة في الدعوى وقضى بأن الإدارة لا يحق لها قانوناً أن تسحب القرار بعد انقضاء ميعاد الطعن في الدعوى، وقد حدد مجلس الدولة في الحكم الشروط اللازمة لسحب القرارات الغير مشروعة وغيرها من القرارات، أما مجلس الدولة المصري عند نشأته عام 1946 فقد قيد جهة الإدارة في سحب قراراتها المعيبة بمدة الطعن القضائي وهو 60 يوماً.

<sup>1</sup> - حكم مجلس الدولة الفرنسي، بتاريخ 1922/11/22، نقلاً عن شريف يوسف حلمي خاطر، مرجع سابق، ص 131.

<sup>2</sup> - سامي جمال الدين، أصول القانون الإداري، دون طبعة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004، ص 633.

<sup>3</sup> - عبد العزيز السيد الجوهري، القانون والقرار الإداري في الفترة ما بين الإصدار والشهر، دراسة مقارنة طبعة 2، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

- ومن أحكام مجلس الدولة الفرنسي والمصري، إنها تؤكد على المبادئ التالية :
- مدة إلغاء القرارات الإدارية المعيبة هي 60 يوما تبدأ من تاريخ علم صاحب الشأن.
- إذا كانت مدة الطعن بالإلغاء فانه لا يجوز وقفها أو انقضائها.
- إذا تم رفع دعوى بالإلغاء قرار إداري معيب فأن لجهة الإدارة الحق في سحب هذا القرار في أي وقت قبل صدور حكم في الدعوى.
- لا يشترط صدور قرار إداري بالسحب خلال ميعاد 60 يوما وإنما يكفي أن تكون إجراءات السحب قد بدأت خلال تلك المدة<sup>1</sup>

### ج- المدة المحددة للسحب:

نتطرق لمدة السحب في القانون الجزائري :

إذا كانت سلطة السحب بالنسبة للإدارة يفرضها مبدأ المشروعية، فإن هذه السلطة ذات الآثار الخطيرة على مراكز الأفراد المعنيين بالقرار ينبغي أن تمارس خلال مدة زمنية هي ذاتها مدة أو ميعاد الطعن بالإلغاء والمقدرة في قانون الإجراءات المدنية والإدارية بأربعة أشهر)، حسب المادة 829 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية التي تنص " يحدد أجل الطعن أمام المحكمة الإدارية بأربعة أشهر يسري من تاريخ التبليغ الشخصي بنسخة من القرار الإداري الفردي، أو من تاريخ نشر القرار الإداري الجماعي أو التنظيمي<sup>2</sup>.

وهذا ما ذهب إليه قضاة مجلس الدولة الجزائري في القرار رقم 355/880 الصادر بتاريخ 2000/10/23 في قضية (ب ع) ضد المدير العام للأمن الوطني، إذ اعتبروا كل الطعون الواردة خارج الآجال القانونية المحددة في قانون الإجراءات المدنية غير مقبولة شكلا، وبالتالي لا جدوى من فحص الدفوع الأخرى أو الالتفات إليها، وبالتالي رفض الدعوى شكلا لورودها خارج الآجال القانونية المنصوص عليها<sup>3</sup>.

ويمكن أن يقطع الميعاد في السحب الإداري على نحو الأحكام المقررة قانونا أمام القضاء الإداري حسب المادة 832 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية والتي تحدد حالات القطع، حيث تنص على تنقطع آجال الطعن في الحالات التالية :

- الطعن أمام جهة قضائية إدارية غير مختصة.

- طلب المساعدة القضائية.

<sup>1</sup> - شريف يوسف حلمي خاطر، القرار الإداري، دراسة مقارنة، دون طبعة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006-2007، ص 150.

<sup>2</sup> - Farida le aberkane, le role des juridictions administratives dans le fonctionnement de démocratie revue du conseil d'état, N° 04.2005 .P 7.

<sup>3</sup> - مجلس الدولة، قرار رقم 355/880، بتاريخ 2000/10/23، مجلة مجلس الدولة، عدد 88، 2003، ص 355.

- وفاة المدعي أو تغير أهليته.

- القوة القاهرة أو الحادث الفجائي.

وتبعاً لذلك قضت الغرفة الإدارية للمجلس الأعلى بتاريخ 1985/11/23 بأنه ...: ولكن حيث أنه وطبقاً للمبدأ المعمول به يبقى أجل الطعن القضائي أمام الجهة القضائية الإدارية قائماً طوال المدة التي تستغرقها الدعوى المرفوعة خطأً أمام جهة تقاض غير مختصة، حتى ولو انتقلت إلى الاستئناف شريطة أن ترفع الدعوى أمام الجهة القضائية غير المختصة خلال أجل الطعن القضائي المعمول به فيما يتعلق برفع الدعوى أمام الجهة القضائية المختصة فيما بعد وشريطة أن ترفع أمام هذه الأخيرة في أجل شهرين ابتداء من تبليغ قرار عدم الاختصاص<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: الآثار والرقابة على السحب الإداري

تتمثل آثار سحب القرار الإداري في محو القرار وأثاره بأثر رجعي واعتباره كأن لم يكن وإعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل إصدار القرار المسحوب وما يتبع ذلك من تغير في المراكز القانونية.

أما الرقابة على قرار السحب فإذا كان قرار السحب يحتوي على عيب من العيوب التي ترتب عدم صحة قرار السحب من الناحية القانونية ويمكن لصاحب الشأن أن يستصدر حكماً من القضاء إما بالطريق المباشر وذلك بإلغائه عن طريق إزالة ما شابته من عيوب أو بالطريق غير المباشر بمسائلة الإدارة التعويض إذا ما استغلق الطريق الأول بسبب فوات ميعاد الطعن بالقضاء وستقتصر دراستنا على الرقابة الإدارية على قرار السحب<sup>2</sup>.

### الفرع الأول: آثار السحب الإداري

السحب كما عرفه الأستاذ الطماوي بأنه: "إلغاء بأثر رجعي فهو إعدام الأثر القانونية للقرار منذ صدوره وكان القرار لو يوجد إطلاقاً"<sup>3</sup>.

فعملية السحب هي حق أصيل ومقرر للسلطات الإدارية و الولائية والرئاسية المختصة في النظام الإداري للدولة لممارسة التزاماتها في مراقبة أعمالها وتعديلها وإلغائها وسحبها بالقدر اللازم لشرعية وملائمة القرارات الإدارية وآثار سحب القرار المعيب يترتب عليه إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل إجراء السحب<sup>4</sup>.

1 - المجلس الأعلى، الغرفة الإدارية، قرار رقم 2156، بتاريخ 1985/11/13، المجلة القضائية، العدد 03، 1989، ص 202.

2 - سليمان محمد الطماوي، مرجع سابق، ص 876.

3 - مرجع نفسه، ص 877.

4 - عمار عوابدي، مرجع سابق، ص 618.

أولاً: زوال القرار المسحوب وآثاره القانونية بأثر رجعي

يتمثل السحب في إعدام القرار بأثر رجعي فهو يختلف عن التصرف الإنشائي الذي تجريه الإدارة ويتضمن تعديلاً في المراكز القانونية، والتي تقتضي تدخل الإدارة لإحداث ذلك الأثر والذي يتمثل في زوال القرار المسحوب واعتباره كأن لم يصدر قط ولم يكن له وجود قانوني ويرجع أثر السحب إلى وقت صدور القرار المسحوب.<sup>1</sup>

وتتم عملية سحب القرارات الإدارية من طرف السلطات الإدارية الولائية والرئاسية المختصة خلال المدة الزمنية القانونية لإجراء السحب.<sup>2</sup>

فينتج السحب آثاره بأثر رجعي بمعنى أن القرار المسحوب يعتبر كأن لم يكن من تاريخ مولده، وبمعنى آخر موته من تاريخ صدوره.<sup>3</sup>

وبمقتضى الحكم الصادر بالإلغاء وهي ذات المقتضيات الساحب إرجاع الحالة إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار الملغي على أن تمتنع الإدارة عن اتخاذ أي إجراء تنفيذي يتبنى عليه ترتيب اثر لهذا القرار بعد إلغائه أو بعد سحبه.

فالحكومة بتدخلها لتعديل المراكز القانونية في ضوء القواعد الجديدة في حدود القانون فإن هذا التصرف هو قرار جديد تجريه الإدارة في ضوء الوضع القانوني الجديد بتعديل المراكز القانونية ونتيجة بأثره للمستقبل فيترتب على القرار الساحب تجريد القرار المسحوب من قوته القانونية من وقت صدوره ومحو الآثار التي تولدت عنه، ومقتضى الأثر الرجعي للسحب هو أن تتدخل الإدارة بقرار آخر جديد لسحب القرار السابق الذي ولد معيب من وقت صدوره، وتطبيقاً لهذا النوع من آثار السحب قرر القضاء أن القرار الساحب يترتب عليه رد الموظف المبالغ التي تقاضاها بطريق الخطأ ومن قضاء مجلس الدولة الفرنسي في هذا الخصوص أن القرار الصادر بسحب تعيين أحد الموظفين بأثر رجعي كل المزايا المالية التي ترتبت على هذا التعيين.<sup>4</sup>

ويرى الدكتور حسيني درويش: "أن الرجعية في شأن سحب القرارات الإدارية غير المشروعة قد تبدو غير مقبولة ومثال ذلك سحب القرار الصادر بتعيين موظف يقتضي الأثر الرجعي للسحب اعتبار الأعمال الصادرة عنه معدومة لصدورها من غير مختص ومع ذلك تبقى في الحدود التي تقتضيها نظرية الموظف الفعلي أو الواقع.

1 - حسني درويش عبد الحميد، مرجع سابق، 491.

2 - عمار عوابدي، مرجع سابق، ص 170.

3 - المحكمة الإدارية العليا المصرية، طعن رقم 46/14 بتاريخ 1990/01/13

13 ، الموسوعة الحديثة 1993 - 1985 ، ج 5 ، ص 1007 ، نقلاً عن محمد فؤاد عبد الباسط، القرار الإداري، مرجع سابق، ص 567.

4 - حسني درويش عبد الحميد، مرجع سابق، ص 492 ، 493.

**ثانياً: إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار المسحوب:**

الإلغاء القضائي للقرار الإداري يؤدي إلى إعدام القرار بالنسبة للمستقبل والماضي، أي إلغاء القرار بأثر رجعي، بحيث يصبح وكأنه لم يوجد إطلاقاً.

وسيؤدي هذا بالضرورة إلى تدخل الإدارة لتنفيذ حكم الإلغاء وذلك بإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار الملغى، مهما طاللت الفترة ما بين صدور القرار وحكم الإلغاء وهذا يتماشى مع مبدأ ألا يضار المتقاضي من بطء إجراءات التقاضي.

أما بالنسبة للقرار الساحب فهو لا يستهدف إلغاء القرار المسحوب بأثر رجعي فحسب وإنما يتعين بحكم اللزوم إعادة الحال إلى ما كان عليه قبل صدور القرار المسحوب وبالتالي فإن جهة الإدارة تلتزم بإصدار كافة القرارات التي يقتضيها تحقيق إعادة الحال إلى ما كانت عليه فإن القرار المسحوب قرار إداري صادر بفضله موظف وعليه يتعين على الإدارة إصدار قرار بإعادة الموظف إلى عمله كما لو كانت خدمته مستمرة وترتب كافة الآثار التي تنجم عن ذلك

ومما تقدم نخلص إلى أن السحب يزيل القرار المسحوب بأثر رجعي ويعتبره كأن لم يصدر قط، ويعيد الشخص الصادر بشأنه إلى مركزه قبل القرار فإن الأمر يحتاج إلى إصدار بعض القرارات التي تعيد الأمر إلى ما كان عليه من الواجب أن يكون عليه لو لم يصدر القرار المسحوب وتصدر القرارات رجعية من التاريخ الواجب صدورها فيها<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: الرقابة على السحب الإداري

الرقابة الإدارية على السحب تكون إذا شاب قرار السحب عيب من العيوب التي ترتب عدم صحة قرار السحب من الناحية القانونية.

وتتمثل هذه الرقابة في :

- 1- في سحب الإدارة لقرارات السحب المعيبة وهو ما يعرف بسحب السحب.
- 2- ارتباط السبب بالنتيجة، وتتمثل في استمرار المراكز القانونية المسحوبة بقرارات سحب معيبة.

1 - حسين درويش عبد الحميد، مرجع سابق، ص 497.

### أولاً: سحب السحب

إذا كان قرار السحب صحيحاً وقامت الإدارة مع ذلك بسحبه من جديد كان قرار السحب الجديد معيباً بدوره، وعرضه لسحب ثالث خلال مدة الطعن القضائي بالالغاء، وهذا ما يعرف بسحب السحب.

وقد أشار مجلس الدولة الفرنسي بأن سحب القرار السليم يعتبر قراراً معيباً يجوز سحبه خلال مدة الطعن القضائي<sup>1</sup>

ويرى بعض الفقهاء أن تعدد القرارات السياحية والمسحوبة *de retrait retrait* يكشف عن فساد الجهاز الإداري وتضارب آرائه بالنسبة إلى أمر واحد.

ويرى بعضهم أننا لإدارة إذا أرادت أن تعيد قرار إلى الحياة بسحب القرار الصادر بسحبه فمن المستحسن أن تصدر قرار جديد مقيداً نشأ متضمناً للآثار المراد إحيائها وترتيباً على ذلك فلجهة الإدارة الرجوع في قرارات السحب المعيبة، وكذلك قرارات سحب السحب، وإعادة ترتيب الأوضاع إلى ما كانت عليه، وبذلك يتحقق مبدأ المشروعية في أعظم صورة له.<sup>2</sup>

### ثانياً: استمرار المراكز القانونية المسحوبة بقرار سحب معيب

من المبادئ المقررة أنه إذا صدر قرار السحب وكان مشوباً بعيب مخالف للقانون فإن جهة الإدارة ملزمة بسحبه خلال المدة المقررة للسحب قانوناً، حيث تقوم الإدارة بإعادة المراكز القانونية إلى وضعها السابق.<sup>3</sup>

وتنطبق هذه الحالة على حالة قرار السحب السليم الذي صادف جانب القانون وقامت الإدارة مع ذلك بسحبه، فإذا تصرفنا على هذا الوجه يكون مخالفاً للقانون متعينا سحبه أو الطعن عليه بالالغاء خلال المدة المقررة قانوناً.

في هذا الشأن فالإدارة في هذه الحالة ملزمة بإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه بافتراض عدم سحب قرار السحب السليم وإعادة بناء المراكز القانونية حسب وضعها السابق.

فالإدارة ملزمة قانوناً برد تصرفاتها إلى جادت القانون وهذا يتطلب منها أن تقوم باتخاذ الإجراءات وإصدار القرارات اللازمة لإعادة المراكز القانونية المسحوبة بقرارات سحب معيبة لأصحاب الشأن، وكان القرار الساحب لم يصدر أو لم يكن موجود من الناحية

1 - مرجع نفسه، ص 503.

2 - حسين درويش عبد الحميد، مرجع سابق، ص 507

3 - سليمان محمد الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية، القاهرة، 1961، ص 674.

القانونية ونخلص مما تقدم ذكره أن قيام جهة الإدارة وسحب قرارات السحب المعيبة تلتزم بإعادة المراكز القانونية إلى ما كانت عليه بافتراض عدم صدور القرار ومن جهة أخرى استمرار المراكز القانونية قائمة<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> - حسني درويش عبد الحميد، مرجع سابق، ص 509

المبحث الثاني: الإلغاء الإداري للقرار الإداري

الإلغاء الإداري للقرار الإداري هو إنهاء واعدام الآثار القانونية للقرار الإداري بالنسبة للمستقبل فقط اعتبار من تاريخ الإلغاء مع ترك وبقاء آثارها السابقة قائمة بالنسبة للماضي فقط، وسلطة الإلغاء الإداري للقرارات الإدارية تنصب على القرارات الإدارية غير المشروعة والقرارات المشروعة، فإن الإدارة مقيدة في استعمال سلطة الإلغاء الإداري ومدى إمكانية إلغاؤها إداريا وأن هذه القيود تنصب بهذا الشأن على القرارات الإدارية الفردية والتنظيمية<sup>1</sup>.

فالقرارات الإدارية الفردية المشروعة لا تجوز للإدارة العامة أن تمسها إلغاء أو تعديلا على أساس أنها خلقت وأنشأت مراكز قانونية ذاتية وفردية أي ولدت حقوق ذاتية مكتسبة لأصحابها لا تجوز المساس بها.

إن استعمال الإدارة العامة سلطة الإلغاء في مواجهة هذا النوع من القرارات الإدارية يشكل اغتصابا بالحقوق مكتسبة).

يقصد بالإلغاء الإداري للقرارات الإدارية أن تلجأ الإدارة إلى إصدار قرار إداري لا حق يزيل ويقضي على وجود قرار إداري سابق، من حيث عدم ترتيب هذا الأخير لآثاره في المستقبل، حيث يتمتع الإلغاء الإداري بأثر فوري تماشيا مع مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية *principe de la non retractive des administratifs* وهو مبدأ وأصل عام هو: عدم رجعية القانون كما هو وارد خاصة في المادتين 46 و 64 من الدستور<sup>2</sup>.

لقد عرف الأستاذ الدكتور "عمار بوضياف" سلطة الإلغاء الإداري للقرارات الإدارية أنه: "حق الإدارة الولائية أو الرئاسية في إعدام قرارها الإداري بالنسبة للمستقبل فقط بحيث تضل آثاره بالنسبة لمرحلة التنفيذ وقبل الإلغاء سليمة فلا يشملها الإلغاء، ذلك أن نطاق ممارسة سلطة الإلغاء الإداري للقرارات الإدارية إنما ينحصر فقط على دائرة القرارات المشروعة، أما القرارات الغير مشروعة إذا أرادت جهة الإدارة إعدامها بالنسبة للماضي فنكون حينئذ أمام سلطة سحب القرارات الإدارية لا سلطة إلغاء<sup>3</sup>.

1 - عمار عوابدي، مرجع سابق، ص 169

2 - محمد الصغير بعلي، مرجع سابق، ص 130

3 - عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 248.

إن نظرية الإلغاء الإداري تنصب على القرارات التنظيمية (اللوائح)، وأن آثاره مقصورة على المستقبل، بمعنى أن آثاره التي تولدت في الماضي تبقى سليمة ولا يجوز المساس بها وهذا هو المجال الأساسي الذي تعمل فيه نظرية الإلغاء)<sup>1</sup>.

### المطلب الأول: إلغاء القرارات الفردية

القرار الإداري الفردي هو القرار (المقرر *précision*)، الذي تصدره إحدى الجهات الإدارية والمتعلق سواء بفرد معين أي بمركز قانوني ذاتي وشخصي ومثال ذلك المرسوم الرئاسي بتعيين والي ولاية قسنطينة مثلا بناء على المادة 78 فقرة 9 من الدستور.

أو هو القرار المتعلق بمجموعة من الأفراد محددين بذاتهم ومثال على ذلك قرار الإدارة المتعلق بنتائج المسابقة للالتحاق بالوظيفة العامة المتضمن عدد 15 مثلا من الأفراد محددين ذاتيا وشخصيا وكذلك قرار الوالي بمنح ترخيص فتح محل عام لصالح شخصين<sup>2</sup>.

فالأصل العام الذي استقر عليه القضاء في فرنسا ومصر بخصوص القرارات الفردية ولا اعتبارات استقرار المعاملات هو عدم جواز إلغاء القرارات الإدارية الفردية لما يترتب على الإلغاء من مساس بالحقوق التي اكتسبها الأفراد من هذه القرارات، فإذا منحت الإدارة مثلا ترخيصا بفتح محل عام بعد موافقتها على موقعه، لا تجوز لها أن ترجع في قرارها هذا بقرار لاحق يلغيه)<sup>3</sup>.

إذ أن من شأن القرار الصادر بالموافقة على موقع المحل أن ينشئ مركزا قانونيا ذاتيا لطالب الترخيص يكسبه حقا لا يجوز المساس به في حدود القانون.

### أولا: إلغاء القرارات الولائية والوقائية:

القرارات الولائية والوقائية هي القرارات التي لا تنشئ حقوقا مكتسبة إنما تنشئ أوضاعا وقتية كانتداب موظف أو إجراء تجارب على مواقع مائية أو على الطرقات فهو محدد من حيث الزمن ولا يرتب حقا مكتسبا لذلك يجوز سحبها في أي وقت<sup>4</sup>.

### 1- القرارات الولائية:

وهي تلك القرارات التي تخول للفرد مجرد رخصة أو تسامح دون أن تحمله أي التزام

1 - حسني درويش عبد الحميد، مرجع سابق، ص 523.

2 - محمد الصغير بعلبي، مرجع سابق، ص 34.

3 - محمد فؤاد عبد الباسط، مرجع سابق، ص 457.

4 - حسني درويش عبد الحميد، مرجع سابق، ص 518.

أو عبء. ومثلها التقليدي في فرنسا منح أحد الأفراد من الموظفين إجازة مرضية في غير الحالات التي يتحتم فيها القانون منح هذه الإجازة والا اعتبرت حقا<sup>1</sup>.

فالقرارات الولائية لا تولد حقوقا أو مزايا، ولجهة الإدارة سحبها في أي وقت ويعرف البعض القرار الولائي بأنه مجرد جميل أو معروف ومن قبيل ذلك فإنه سمع عميد أحد الكليات الطالب منتسب بالاستماع إلى المحاضرات وبالرغم أن وضعه كطالب منتسب لا يخول له ذلك الحق، فإن من حق عميد الكلية أن يلغي ذلك القرار الولائي في أي وقت دون أن يستطيع الطالب بوضعه الراهن الادعاء بأنه اكتسب حقا من ذلك القرار وقد استقر قضاء مجلس الدولة الفرنسي على أن القرارات الولائية لا تنشئ حقوقا أو مزايا بل تنشأ وضعاً وقتياً وللاإدارة إلغاؤها في أي وقت. لكن مجلس الدولة الفرنسي في حكم قضية توليير " بتاريخ 1956/03/23، قضى بأن القرار الولائي يمكن أن يولد موقفاً لصاحب المصلحة ويكون المجلس أخذ بوجهة نظر مفوض الحكومة في تقريره في القضية المذكورة حيث أشار إلى: إن الإجراء الولائي لا يولد من حيث الأصل حقوقاً أو مزايا وأن رفضه لا يكون عرضة للطعن فيه بالإلغاء، ولكن يمكن أن يرتب صدور القرار الولائي حقوقاً أو مزايا ولذلك فإنه يمتنع على جهة الإدارة سحبه أو إلغاؤه " لكن هذا الحكم لا يغير كثيراً وجه القاعدة بشأن القرارات الولائية فهي تولد ترخيصاً فتسحب في حين إذا استمر الترخيص بحيث يسود في الاعتقاد أنها أصبحت قاعدة عرفية ملزمة فلا يجوز حينها سحب الترخيص والغاءه<sup>2</sup>.

## 2- القرارات الوقتية:

هي القرارات التي لا تنشئ حقوقاً بالمعنى القانوني لتعلقها بأوضاع مؤقتة ولم ينص على سريانها لمدة معينة ومن ذلك القرارات الصادرة بندب موظف عام أو بمنح تراخيص مؤقتة<sup>3</sup>.

وهذا النوع من القرارات لا يتمتع بالحماية المقررة كسائر القرارات الفردية المنشأة للحقوق، سواء القرارات الشخصية أو القرارات الشرطية، ويمكن أن تنتج الصفة الوقتية للقرار بوسائل عدة، وقد يكون التوقيت مرجعه بسبب السلطة التي أصدرته كقرارات الحاكم العسكري والقرارات الصادرة عن الحكومة المؤقتة أثناء حالات الاعتداء<sup>4</sup>.

وهذا النوع من القرارات لا يحقق الوضع المؤقت وذلك بعدة طرق:

1 - سليمان محمد الطماوي، مرجع سابق، ص 649.

2 - حسني درويش عبد الحميد، مرجع سابق، ص 534.

3 - مازن ليلو راضي، مرجع سابق، ص 410.

4 - حسني درويش عبد الحميد، مرجع سابق، ص 535.

- النص صراحة في القانون الذي يخول الإدارة إصداراً مثل هذه القرارات.
  - وقد تضمن الإدارة القرار صراحة حقها في إلغاءه في كل وقت.
  - والغالب أن يكون ذلك راجعاً إلى القرار ذاته، وأوضح مثال ذلك التراخيص التي تصدرها الإدارة باستعمال الأفراد للمال العام فهي بطبيعتها يجوز سحبها في كل وقت، وهو ما قرره مجلس الدولة بالنسبة للتراخيص بصفة عامة.
- ومن الأمثلة عن هاته القرارات:
- القرارات الصادرة بندب موظف للقيام بعمل معين، فالندب يقصد به: "هو تكليف مؤقت للموظف بالقيام بأعباء وظيفة ما ومن ثم فهو أمر مؤقت بطبيعته، يجوز للسلطة الإدارية الرجوع فيه في أي وقت، ولا يترتب بمقتضاه للموظف مركز قانوني نهائي المساس به"<sup>1</sup>.
- ولكن يجب الملاحظة أن الندب المقصود في هذه الحالة هو الندب الحقيقي أما في حالة استقالة الندب فإنه يتحول إلى النقل فهو الندب من وظيفة إلى وظيفة أخرى مماثلة لها أو مساوية لها في الدرجة، أما الندب من وظيفة إلى وظيفة أخرى أعلى منها في الدرجة المالية أو في مدارج السلم التصاعدي للوظائف فإنه مهما استقال لا يعتبر نقلاً ولا يترتب عليه أن يتعلق للمندوب دون غيره حق في الدرجة المندوب إليها.
- ومن الأمثلة أيضاً عن القرارات المؤقتة بطبيعتها:
- القرارات الصادرة بقيد الموظف على درجة أعلى فقرار القيد هو من القرارات القابلة بطبيعتها للعدول عنها، والرجوع فيها فهي لا تكسب صاحبها مركزاً قانونياً دائماً، ومن ثم كان للجهة الإدارية أن تلغي هذا القيد أو تصرف النظر عنه دون أن يتحدد حقها في ذلك بميعاد<sup>2</sup>.
- وقد يكون توقيت القرار مرجعه إلى الظروف التي أحاطت بإصداره ومن أمثلة ذلك من قضاء مجلس الدولة اليوناني، القرارات التي صدرت من حكومة اليونان المؤقتة في جزيرة اكرتي " أثناء الحرب العالمية الثانية، حينما كانت اليونان محتلة بقوات الأعداء.
  - ويمكن أن يكون مرجع التوقيت في القرار إلى تعليقه على شرط موقف (د)، وقد سبق شرح هاته النقطة في نهاية القرارات الإدارية من خلال تعليقها على شرط فاسخ أو موقف.

1 - سليمان محمد الطماوي، مرجع سابق، ص 650، ص 651.

2 - مرجع نفسه، ص 652. 3- مرجع نفسه، ص 653.

### ثانيا: إلغاء القرارات غير التنفيذية والقرارات السلبية:

تعتبر القرارات السلبية والقرارات التنفيذية من القرارات التي لا تولد حقوقا للأفراد وبالتالي فهي القرارات لا تحدث تغيرا في المراكز القانونية.

#### 1- القرارات غير التنفيذية

تندرج القرارات غير التنفيذية في نطاق القرارات التي لا تولد حقوقا، فالقرارات التي يعتد بها هي القرارات التنفيذية والتي تحدث تغيرا في المراكز القانونية في جانبها الإيجابي أو السلبي، وترتب أثارا قانونية في مواجهة أصحاب الشأن.

وعلى العكس القرارات غير التنفيذية فهي لا تحدث تغيرا أو تعديلا في الأوضاع أو المراكز القانونية، وبالتالي لا تولد حقوقا مؤثرة في مراكز أو حقوق أصحاب الشأن أو الغير.

ويقتصر هذا النوع من القرارات على الإعداد أو التحضير أو التمهيد الذي يسبق إصدار القرار.

فالقرارات التنفيذية هي التي تقبل الطعن بالإلغاء أمام مجلس الدولة، أما القرارات غير التنفيذية فهي لا تقبل الطعن بالإلغاء نتيجة تخلف السمة الجوهرية للقرارات غير التنفيذية وهي التأثير في المراكز القانونية لأصحاب الشأن<sup>1</sup>.

ومن ذلك القرارات التمهيدية التي تصدر بقصد الإعداد لإصدار قرار معين، مثل القرار الصادر بإيقاف موظف عن عمله بقصد إحالته إلى المحاكمة التأديبية والقرارات التي تحتاج إلى تصديق من السلطة الرئاسية سلطة الوصايا فإنه يمكن الرجوع عنها قبل التصديق<sup>2</sup>.

وهذا ما استقر في شأنه قضاء مجلس الدولة الفرنسي في قضائه القديم والحديث نسبيا، ففي قضائه القديم حكمه في قضية hospice de Cosne، حيث قضى بأن مداولات المجلس البلدي، لا تدخل في حيز التنفيذ إلا بتصديق المحافظ، وللمجلس أن يرجح في مداولاته في أي وقت، قبل أن تصادق المداولة تصديقا من قبل المحافظ. وعلى العكس تماما رفض المدير التصديق على مداولة المجلس البلدي بعد أخذ رأي الجهة المختصة، فإن تصديقه اللاحق يعد أمرا للقانون متعينا بالحكم بإلغائه).

1 - حسني درويش عبد الحميد، مرجع سابق، ص 537، ص 538.

2 - خالد سمارة الزغبى، مرجع سابق، ص 238.

2- القرارات السلبية:

القرارات السلبية هي التي تصدر من الإدارة بالرفض ، ولا يترتب عليها كقاعدة عامة حقوق أو مزايا للأفراد وللإدارة سحبها دائما وفي أي وقت، وأيضا لا اعتبارات الملائمة<sup>1</sup>. فالفقه الفرنسي الحديث أخذ بهذا المبدأ، فذهب البعض إلى القول بأن القرارات السلبية لا تولد حقوقا، وأن السمة المميزة لهذا النوع من القرارات أنها لا تستطيع أن تنشئ حقوق<sup>2</sup>.

ومن الأمثلة عن القرارات السلبية القرار الصادر برفض الترخيص لأحد الأفراد بمزاولة عمل معين، أو مهنة معينة كرفض الترخيص بحمل السلاح أو فتح محل عام أو مزاولة مهنة، فإن القرارات السلبية كقاعدة عامة لا تترتب حقوقا . ومن ثم رأينا كيف أجاز مجلس الدولة الفرنسي سحبها أي إعدامها بأثر رجعي ومن أحكامه الحديثة في هذا الخصوص حكمه الصادر في قضية canton<sup>3</sup>.

ولكن مجلس الدولة الفرنسي يستثني من هذه القاعدة القرارات الصادرة في خصوص الموظفين، لأن هذه القرارات تترتب آثار مباشرة في مواجهة زملاء الموظف التي تصدر في شأنه، ولهذا فإنها تعتبر مولدة للحقوق في مواجعتهم). وهذا ما أشار إليه القضاء الإداري المصري في حكمه بتاريخ 1979/02/27.

حيث جاء فيه "...لوزير الداخلية سلطة رفض منح ترخيص حيازة أو إحراز الأسلحة النازية أو سحبه أو إلغائه في أي وقت..."<sup>4</sup>.

والأمثلة سالفة الذكر تتعلق بتراخيص تتمتع الإدارة إزائها بسلطة تقديرية واسعة في تقدير أسباب المنح أو الرفض بل لها أيضا إذا ما منحت تلك التراخيص حق سحب تلك القرارات شريطة أن يقترن باعتبارات المصلحة العامة والا شاب قرارها عيب الانحراف بالسلطة.

فالقاعدة أن القرارات السلبية لا تولد حقوق، مثال ذلك رفض الإدارة الموافقة على ترخيص البوليس لا يؤدي إلى إنشاء حقوق أو مزايا للأفراد، على العكس في حالة الموافقة على منح الترخيص فإنه يتولد عنه مزايا لأصاحب الشأن<sup>5</sup>.

1 - حسني درويش عبد الحميد، مرجع سابق، ص 538.

2 - خالد سمارة الزغبى، مرجع سابق، ص 238.

3 - حسني درويش عبد الحميد، مرجع سابق، ص 541.

4 - سليمان محمد الطماوي، مرجع سابق، ص 654.

5 - حسني درويش عبد الحميد، مرجع سابق، ص 541، 542، 543.

### الفرع الثاني: أسباب إلغاء القرارات الفردية

يمكن رد الأسباب العامة التي تدفع بالإدارة و تخولها إلى إلغاء القرارات الإدارية الفردية السليمة ويمكن ذكرها ضمن الفروع التالية:

#### أولاً: رضا ذي المصلحة:

يجب أن يلاحظ في هذا الصدد أن رضا الأفراد كقاعدة عامة غير ذي أهمية كبيرة في علاقة القانون العام، وبالتالي فإن القضاء كثيراً ما يلغي قرارات إدارية تصدر برضا من وجهت إليهم لأنها مخالفة للقانون ومن هذا القبيل ما جرى عليه مجلس الدولة المصري، من أن قبول الموظف أن يعامل على خلاف القانون باطل، وأن مثل هذا الادعاء لا يؤثر على حقه في المطالبة بتصحيح وضعه

طبقاً للقانون، ذلك لأن العلاقة التي تربط الموظف بالحكومة ليست علاقة تعاقدية ينظم العقد، وإنما هي علاقة قانونية تنظمها القوانين واللوائح، ولا يجوز الاتفاق على ما يخالفها نظراً لتعلقها بالصالح العام<sup>1</sup>.

وقوله في حكم آخر: "...إذا كان التنازل قد انصب على حق مقرر للموظف قانوناً وواجب الحكومة العمل على وصوله لصاحبه لا المساومة عليه، فإنه باطل لأنه صدر بدون مقابل أو سبب مشروع، ذلك لأنه لا يجوز أن يتفق على تعديل حق للموظف أو تخفيضه أو يتمسك بما يجري عليه من تنازل لأن الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمي لائحية".

ولكن هناك بعض القرارات الإدارية يكون الدافع الأول من إصدارها مصلحة الفرد، وحينئذ يكون من الجائز للإدارة إلغاؤها بالاتفاق مع صاحب الشأن ومن ذلك القرارات الصادرة ببعض الترخيصات للمواطنين، فيجوز لسبب أو آخر أن تتفق الإدارة معهم على إلغاؤه واستناداً إلى هذه الفكرة، قال بعض الفقهاء بأن امتناع الفرد عن الاستفادة من القرار الصادر لصالحه يعد موافقة ضمنية منه على تخويل الإدارة حق إلغاؤه، ومن تطبيقات ذلك صدور قرار إداري تعيين أحد الأفراد وامتناعه عن تسلم العمل، أو رفضه التقدم لأداء القسم بعد أن تدعوه الإدارة إلى ذلك، فإن موقفه يمكن تفسيره بأنه موافقة ضمنية على إلغاء قرار التعيين<sup>2</sup>.

#### ثانياً: تغيير الظروف المادية التي على أساسها صدر القرار

وقد يرد هذا الشرط صراحة في القرار، فيعتبر تغيير الظروف المادية متى تحقق من قبيل الشروط الفاسخة التي تنتهي القرار نهاية طبيعية، ولكن تغيير الظروف المادية التي على أساسها صدر القرار يخول الإدارة حق إلغاؤه في بعض الحالات حتى ولو لم ينص

1 - سليمان محمد الطماوي، مرجع سابق، ص 662، ص 663.

2 - سليمان محمد الطماوي، مرجع نفسه، ص 664.

على ذلك صراحة في صلب القرار، ومن تلك الحالات أن يكون السبب في إصدار القرار هو قيام حالة معينة ومثال ذلك أن تسمح الإدارة لأحد الأفراد بفتح محل عام لأن المنطقة مأهولة بالسكان، فإذا ما هجرت تلك المنطقة بعد مدة

معينة، فإنه يحق للإدارة أن تلغي ذلك الترخيص، أو أن تسمح بعقد اجتماع عام في مكان حكومي ثم ترجع فيه حاجة الإدارة الملحة لذلك المكان فيما بعد).

وفي حالات أخرى يكون استمرار الحالة المادية شرطا لسلامة القرار، ومن ذلك أن ينص القانون مثلا على أنه لا يجوز منح ترخيص بإقامة كشك أو بفتح محل عام إلا في المناطق التي يزيد عدد سكانها عن رقم معين، فإذا منح أحد الأفراد ترخيصا لتحقيق الشرط وقت منحه، فإنه يحقق للإدارة أن تلغيه إذا نقص العدد عن القدر الذي يشترطه القانون لأن بقاء القرار يغدو غير مشروع<sup>1</sup>.

### ثالثا: إلغاء القرار لدواعي الصالح العام:

دواعي الصالح العام التي يجوز من أجلها إلغاء القرارات الإدارية السليمة بالنسبة إلى المستقبل عديدة، فقد تكون المحافظة على الصحة العامة أو السكينة العامة أو الأمن العام أو الاقتصاد القومي أو سلامة المال العام، لأن القاعدة أن الاستقرار الأوامر الإدارية إنما يقتضيه المحافظة على المصالح الخاصة، والمصالح العامة، يجب ترجيح المصلحة العامة على الأقل إذا يمكن التوفيق بين المصلحتين.

ولكن يجب التنبيه إلى ملحوظة هامة، وهي أن فكرة الصالح العام فكرة فضفاضة ويجب ألا يترك تقديرها بصفة عامة للإدارة والا لأهدرنا استقرار الأوامر السليمة ومن ثم فإن الإدارة لا تستطيع أن تلغي قرارا سليما قبل نهايته الطبيعية.

فالتصريح الصادر لأحد الأفراد ببيع نوع معين من الأدوية يجوز إلغاؤه، ولكن يجب أن يكون المقصود من ذلك المحافظة على الصحة العامة إذا ثبت أن هذا الدواء خطر<sup>2</sup>.

إن قيد الصالح العام في هذه الحالات وأمثالها ليس مقصورا عليها وحدها، ولكن قيد مفروض في جميع الحالات، إذ يتعين على الإدارة وهي تستعمل حقها في إلغاء القرار الإداري، بل وفي مزاوله كافة اختصاصاتها أن تستهدف الصالح العام دون غيره، ولكن قيد الصالح العام لا يؤدي دوره كاملا ولا يظهر أثره بوضوح إلا في حالة مزاوله الإدارة الاختصاصاتها التقديرية). وهناك أسباب أخرى تكون سببا في إلغاء القرارات الفردية وهي كالتالي:

1 - سليمان محمد الطماوي، مرجع نفسه، ص 665.

2 - سليمان محمد الطماوي مرجع نفسه، ص 667.

- إلغاء القرار الإداري لأي سبب يحدده المشرع.
- تغيير التشريع عقب إصدار القرار.
- عدم احترام المستفيد للالتزامات المفروضة عليه بمقتضى القرار<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: إلغاء القرارات التنظيمية

طبيعة الحياة الإدارية تتسم بالسرعة والتطور وهذه السرعة والتطور يقتضيان بطبيعة الحال تغيير القرارات الإدارية وتطورها حتى تتجاوب مع الأوضاع المتغيرة وعلى ذلك تقوم السلطة الإدارية بإلغاء الغير مناسب منها كلما دعت الحاجة لذلك وتهدف الإدارة من الإلغاء إلى حسن سير المرافق العامة والمصلحة العامة.

والقاعدة العامة والمسلم بها في الفقه والقضاء الإداريين أنه يجوز للإدارة في كل وقت أن تعدل القرارات التنظيمية أو تلغيها أو تستبدل بها غيرها وفقا لمقتضيات الصالح العام والسبب في ذلك أن هذه القرارات لا تنشئ بالأصل مراكز قانونية عامة، فيجوز للإدارة إلغاؤه دون قيد، لأن القواعد التي ينظمها القرار التنظيمي لا يتصور أن تكون مؤيدة بل تحكمها مقتضيات المصلحة العامة قد تستوجب تطويرها وتدخل الإدارة ما دام أثر الإلغاء يقتصر بأثره على المستقبل ولا يمس الماضي.

كما يمكن للإدارة بمعنى آخر أن تلغي القرارات الإدارية التنظيمية في كل وقت استنادا إلى متطلبات ومستجدات التسيير الإداري للمرافق العامة ( مبدأ التكيف)، من ناحية وجود الأفراد المخاطبين<sup>2</sup>

الجمهور في مركز قانوني عام لا يولد لهم أي حق مكتسب، نظرا لكونهم في علاقة تنظيمية لائحية من ناحية أخرى<sup>3</sup>.

### الفرع الأول: إلغاء القرار التنظيمي السليم

يذهب الفقيه Isaac إلى أن القرارات التنظيمية ينبغي أن تتوافق مع الظروف و الضرورات الجديدة و لجهة الإدارة أن تتدخل لإجراء المواءمة بين الظروف والأوضاع الجديدة وتلك القرارات، ولذوي الشأن حق الطعن في إلغاء الإدارة لقراراتها التنظيمية، ولمجلس الدولة إلغاؤها إذا انعدمت الأسباب التي استوجبت الإلغاء، وتوصم القرارات في هذه الحالة بعيب تجاوز السلطة.

عدم فإذا طبقت اللائحة تطبيقا فرديا، وتولد لأحد الأفراد حق أو مزية، فإنه يمتنع على السلطة الإدارية المختصة التعرض لها بالسحب أو الإلغاء، وهذا المركز لا يجوز

1 - - سليمان محمد الطماوي، مرجع سابق، ص 668، ص 669.

2 - خالد سمارة الزغبي، مرجع سابق، ص 235

3 - محمد الصغير بعلي، مرجع سابق، ص 132.

المساس به إلا بموجب نص قانوني ينص فيه على سريانه بأثر رجعي، فالقيد الذي يحكم الإلغاء هو مبدأ عدم جواز المساس بالمراكز الفردية المكتسبة، بمعنى أن الإلغاء جائز، طالما هو يتعارض مع مبدأ جواز المساس بالمراكز الفردية المكتسبة<sup>1</sup>.

### أولاً: الشكل والاجراءات في إلغاء القرار التنظيمي

يتضح مما تقدم أن لجهة الإدارة ولاية إلغاء قراراتها التنظيمية في أي وقت ويبدو أن هذه القاعدة مطلقة<sup>2</sup>، فهل تلتزم الإدارة وهي بصدد إلغاء القرارات التنظيمية بنفس الإجراءات التي اتبعتها عند إصدار القرار أم هناك إجراءات أخرى تتبعها هاته الأخيرة في إلغاء القرار التنظيمي وهذا ما سيوضح من خلال النقاط التالية:

#### 1- إلغاء القرارات التنظيمية وقاعدة تقابل الشكليات:

إن القاعدة العامة مؤداها أن يكون إلغاء أو تعديل القرار الإداري بقرار من نفس قوته ومن نفس السلطة التي أصدرت القرار الأول، أو بإتباع ذات الإجراءات إلا إذا نص قانون على خلاف ذلك، وهذه القاعدة تشمل على شقين :

فالشق الأول متعلق بقاعدة تقابل الاختصاصات:

فهذا الشق متعلق بقاعدة تقابل الاختصاصات فهي مطلقة في شأن إلغاء اللوائح. بمعنى أن يصدر إلغاء اللائحة من سلطة التي أصدرت اللائحة أو من سلطة أعلى، وهذه القاعدة ينص عليها قانون أو لائحة، وإن هذا الالتزام ينصرف إلى كافة الأجهزة الإدارية القائمة على مباشرة الوظيفة الإدارية).

وقد ذهب مفوض الحكومة galabert في تقريره في قضية federation nationale des syndicats pharmaceutique على ما سيحيء في موضعه إلى أن قاعدة تقابل الشكليات لا تنطبق الشكليات لا تنطبق في شأن إلغاء القرارات التنظيمية، ويرجع ذلك إلى أن إلغاء القرارات يحكمها نص في القانون أو اللائحة<sup>3</sup>.

أما الشق الثاني متعلق بقاعدة تقابل الإجراءات: فهذه القاعدة مقتضاها أن يتعين مراعاة قواعد الشكل والإجراءات عند إلغاء اللائحة، ويرجع ذلك إلى أن القانون واللائحة يحدد الإجراءات الواجب إتباعها عند إلغاء اللائحة وأن ذلك محل خلاف ، ومن الجهة العكسية فإن اللائحة تظل ملزمة قانونا طالما أنها لم تلم إلغاء صحيحا طبقا للطرق والأشكال التي اتبعت لسنها<sup>4</sup>.

1 - حسني درويش عبد الحميد ، مرجع سابق، ص 556، ص 561.

2 - مرجع نفسه، ص 562.

3 - حسني درويش عبد الحميد، مرجع سابق، ص 563، ص 564.

4 - مرجع نفسه، ص 564.

وهذا المبدأ استقر في القضاء المصري، فقد جاء في أحد أحكامه: "..... من المقرر قانوناً أن الجهة الإدارية إذا وضعت قاعدة تنظيمية، فمن من حقها أن تلغيها أو تعدلها بقاعدة تنظيمية أخرى في سبيل المصلحة العامة، على ألا تسري هذه القاعدة الجديدة إلا من تاريخ صدورها"<sup>1</sup>.

وهذا ما يؤيده العميد الطماوي بقوله: "إذا كانت السلطة التي أصدرت اللائحة تملك تعديلها في أي وقت، فلا يتأتى لها ذلك إلا بإجراء عام، أما الخروج على اللائحة في التطبيقات الفردية فهو غير مشروع، إلا إذا كانت اللائحة نفسها، أو القاعدة التنظيمية بصفة عامة أياً كان شكلها، تجيز ذلك وبشرط احترام الشروط المقررة في حالة الاستثناء"<sup>2</sup>.

### 2- صور إلغاء القرارات التنظيمية:

إن إلغاء القرارات التنظيمية أو اللوائح يتحقق بإحدى الطريقتين: الإلغاء الصريح أو الإلغاء الضمني، كلا الطريقتين يتفقان من حيث الهدف والغاية والتي هي شل وإعدام آثار اللائحة أو القرار التنظيمي بالنسبة للمستقبل.

#### أ- الإلغاء الصريح:

يتحقق عندما يصدر من السلطة الإدارية التي أصدرت اللائحة أو القرار التنظيمي أو السلطة الرئاسية قرار آخر بإلغاء القرار الأول، والإلغاء الصريح لا يثير إشكالا، وكل ما هو متطلب في هذا الطريق هو أن تفصح جهة الإدارة عن نيتها صراحة في إلغاء اللائحة والعمل باللائحة الجديدة اعتباراً من تاريخ نشرها، ولا تسري على الوقائع التي تمت في الماضي. وهذا ما عبر عنه القضاء المصري في حكمه بتاريخ 11/22/1949.

بقوله: "من المقرر قانوناً أن الجهة الإدارية إذا وضعت قاعدة تنظيمية فإن من حقها أن تلغيها أو تعدلها بقاعدة تنظيمية أخرى في سبيل المصلحة العامة على أن تسري هذه القاعدة الجديدة إلا من تاريخ صدورها"<sup>3</sup>.

وهذا المبدأ مضطرد في القضاء الإداري المصري، ففي حكمه بتاريخ 02/13/

1978

حيث جاء فيه: "إن لجهة الإدارة ولاية إلغاء أو تعديل القرارات التنظيمية في أي وقت..."<sup>4</sup>.

#### ب- الإلغاء الضمني:

1 - مرجع نفسه، ص 564.  
2 - سليمان محمد الطماوي، مرجع سابق، ص 646.  
3 - حسني درويش عبد الحميد، مرجع سابق، ص 565، ص 566.  
4 - مرجع نفسه، ص 566.

يحدث الإلغاء الضمني عندما يصدر قانون جديد أو لائحة تحل محل الأحكام واللوائح القديمة، إذ أن ذلك يعني إلغاء الأحكام القديمة، كما يحدث نتيجة وجود تعارض بين الأحكام الجديدة مع الأحكام القديمة، فيلغي النصوص القديمة ضمناً، ويشترط أن يتم الإلغاء الضمني بذات الأداة القانونية أو بأداة قانونية أعلى لا العكس.

وقد أخذ القضاء الفرنسي بالإلغاء الضمني في أحكامه القديمة والحديثة فمن أحكامه حكمه في قضية "syndicat des avocats de france"، حيث قضى المجلس بأن الإلغاء الضمني يظهر نتيجة تعارض بين النظام القانوني الجديد والنظام القانوني القديم، فيلغي النظام القديم ضمناً<sup>1</sup>.

الإلغاء الصريح والإلغاء الضمني يتفقان في الغاية والهدف وهو شل وإعدام آثار القرار بالقياس للمستقبل، ولكن الفقيه فالين له رأي مخالف، فيذهب إلى القول بأن: "إحلال قرار جديد محل قرار سابق (القرار الضمني)، لا يترتب مع ذلك نفس الآثار القانونية التي تترتب على الإلغاء الصريح، وليس له نفس الطبيعة القانونية، ويدل على ذلك بقوله: بأن اللائحة العامة لا تلغي اللائحة الخاصة بطريقة ضمنية".

وهذا الرأي في اعتقادنا هو ترديد للقاعدة المستقرة في القانون، بأن الخاص يقيد العام لا العكس، فالإلغاء اللائحة قد يكون صريحا كما قد يكون ضمناً وقد يكون كاملاً بالإلغاء الكلي للقرار وقد يكون جزئياً بأن ينصب على جزء من القرار مع ترك الأخرى سليمة، وهو ما يعرف بتعديل القرار<sup>2</sup>.

## ثانياً: تطبيقات إلغاء القرار التنظيمي السليم

### 1- إلغاء المرافق العام

القاعدة المستقرة في الفقه الفرنسي أنه ليس هناك أية قاعدة تفرض استمرار قيام المرفق، فليس ثمة حق مكتسب في ضرورة بقاءه وللسلطة الإدارية المختصة في كل وقت أن تلغي أي مرفق إذا لم تعد الظروف تبرر استمراره، أو تعدل من ظروف تشغيله أو إنشاء مرافق جديدة تتطلب المصلحة العامة، وفيما يتعلق بإنشاء المرافق العامة (صناعية، تجارية)، فقد أقر مجلس الدولة بحق البلديات في إنشاء مشروعات صناعية وتجارية في الحالات التي تسمح فيها ظروف المصلحة العامة، وعدل بذلك عن القاعدة الأصلية التي تحرم على البلديات أن تنشأ مشروعات صناعية وتجارية لمخالفة مبدأ الحرية التجارية<sup>3</sup>.

1 - حسني درويش عبد الحميد، مرجع سابق، ص 566.

2 - مرجع نفسه، ص 567.

3 - حسين درويش عبد الحميد، مرجع سابق، ص 568.

إن المنتفعين بالمرفق العام ليس له الحق في استمرار قيام المرفق وبقائه للإدارة الحق في كل وقت في إلغاء في أو تعديل نشاطه أو وقف نشاطه لفترة معينة وتستند الإدارة في ذلك إلى اعتبارات المصلحة العامة ودور جهة الإدارة بصفتها هي المهيمنة على إدارة شؤون المرافق العامة، فإذا ظهر لها أن في إلغاء أو وقف نشاط بعض المرافق العامة يبرره مقتضيات واعتبارات المصلحة العامة فلها أن تبادر إلى اتخاذ هذا الإجراء أو ذلك وفقا الظروف الحال، وقد يستثنى من ذلك وجود نص قانوني يلزم الإدارة باستمرار قيام المرفق، وتقديم خدماته في خلال فترة محددة، ففي هذه الحالة يتعين على الإدارة أن تتدخل بحد انقضاء المدة لعمل المرفق وأن تنهيه، بنفس الأداة القانونية التي اتبعت في شأن قيامه<sup>1</sup>.

- بالنسبة لقانونية إلغاء المرافق العامة: المرفق العام هو كل مشروع يستهدف الوفاء بحاجات ذات نفع عام، وتعجز المشروعات الفردية عن تحقيقه على وجه مرض فتتولاه الإدارة العامة وتديره إما بنفسها مباشرة أو تعهد إلى أفراد يديرونه تحت رقابتها<sup>2</sup>.

فالإدارة هي وحدها التي تستطيع تقدير المصلحة العامة في بقاءه أو عدم بقاءه، فإذا استبان لها بقاء المرفق العام ووجدت فيه سبيلا لتحقيق خدمات الجمهور بطريقة مرضية والإقامة بإلغائه.

ويرى الأستاذ "البير" أن إلغاء المرفق العام هو حق قانوني له صفة شرعية حتى وإن بدا غير ملائم، إذ أن الإدارة هي وحدها التي تستطيع تقدير المصلحة العامة في بقاءه أو عدم بقاءه، وهذا الحق وإن كان ظاهرا إذا ما كانت السلطة التشريعية هي التي تقوم بإلغاء المرافق العامة إلا أنه لا يقل وضوحا بالنسبة لحق السلطة الإدارية في القيام بهذا طالما أن استعمالها لهذا الحق لم يشبه عيب الانحراف بالسلطة<sup>3</sup>.

ولكن الحالة التي نعرض لها قوامها أن الإدارة تقوم بتلقاء نفسها بإلغاء المرفق العام الذي تديره إذا ما اقتضت بذلك اعتبارات المصلحة العامة<sup>4</sup>.

## 2- إلغاء الوظائف العامة

القاعدة المستقرة فقها وقضاء سواء في فرنسا أو مصر أن علاقة الموظف بالإدارة هي علاقة لائحة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح، ويجوز للإدارة في كل وقت أن تعدل اللوائح أو تلغيها، أو أن تستبدل بها غيرها وفقا لمقتضيات المصلحة العامة، وقد يكون إلغاء الوظائف العامة نتيجة إلغاء المرافق العامة ومعنى ذلك أن المراكز النظامية العامة التي أنشأتها القوانين واللوائح هي مراكز مؤقتة وقابلة للتغيير في كل وقت وفقا لمقتضيات

1 - مرجع نفسه، ص 569.

2 - توفيق شحاتة، مبادئ القانون الإداري، الجزء الأول، 1945، ص 148.

3 - حسين درويش عبد الحميد، مرجع سابق، ص 571.

4 - حسن درويش عبد الحميد، مرجع نفسه، ص 571.

المصلحة العامة، وأيضا ليس للموظف حق مكتسب في إبقاء اللائحة مطبقة إذا تراءى للإدارة إلغاؤها<sup>1</sup>.

إن لجهة الإدارة حق إلغاء الوظائف العامة لاعتبارات تتعلق بمصلحة المرفق وإن صاحب الشأن التعويض عما يناله من ضرر من جراء إلغاء الوظيفة، ويعتبر إلغاء الوظائف العامة من أسباب إنهاء خدمة الموظف، وأن علة ذلك هي المصلحة العامة التي يجب أن تعلق على المصلحة الخاصة، فيفصل الموظف متى اقتضت ضرورات المصلحة العامة الاستغناء عن الوظيفة التي كان يشغلها الموظف.

ففي هذه الحالة لا يستحق الموظف إلا المرتب السابق على إلغاء الوظيفة ولا ليس له حق مكتسب في تقاضي مرتبه اعتبارا من تاريخ إلغاء الوظيفة، وتنشأ بالتالي علاقات قانونية جديدة منشأها القانون مباشرة كحق الموظف في مكافأة أو معاش، فالموظف ليس له حق في الاحتفاظ لمستوى مرتبه لأنه قابل للزيادة أو النقص بقرارات فردية من السلطة الرئاسية، فإذا كانت المصلحة العامة مبررا لإلغاء بعض الوظائف العامة فيجب من الجهة المقابلة عدم الإضرار بالوظيفة العامة).

### الفرع الثاني: إلغاء القرار التنظيمي المعيب

إن القاعدة التي انتهى إليها القضاء والفقهاء الإداري تقضي بأن القرارات التنظيمية المعيبة تتحصن بانقضاء مدة الطعن القضائي، ولا يجوز للإدارة أن تتال منها لا بالسحب ولا بالإلغاء والا طعن على تصرفها بتجاوز السلطة)، فانقضاء مدة الطعن القضائي تحسن القرار المعيب من السحب لكن ليس من الإلغاء، فقبل انقضاء مدة الطعن يلجأ الأفراد إلى الإدارة لطلب إلغاء قرارها التنظيمي المعيب وإذا ما فرضت كان للأفراد الطعن في رفض الإدارة أمام مجلس الإدارة، وفي حالة طلب الأفراد بعد انقضاء مدة الطعن القضائي بإلغاء القرار التنظيمي المعيب فلا يكون للإدارة فلا يكون للإدارة الاحتجاج بانقضاء مدة الطعن القضائي وذلك أن للإدارة حق إلغاء قرارها المعيب بعد مدة الطعن القضائي في كل وقت لكن الإدارة في طلب القضاء تخضعه لمبدأ الملائمة فإن رأت في الإلغاء تحقيق المصلحة العامة أقدمت على الإلغاء<sup>2</sup>.

### الفرع الأول: ميعاد الإلغاء الإداري

استقر القضاء الفرنسي على أن سلطة الإدارة في إلغاء أو سحب قراراتها التنظيمية المعيبة تنقيد بمدة الطعن القضائي والتي بانقضائها تكتسب القرارات الحصانة، ويتمنع التعرض لها بالسحب أو الإلغاء، فقد قيد الفقهاء الفرنسي سلطة الإدارة في إلغاء قراراتها

1 - حسني درويش عبد الحميد، مرجع سابق، ص 573، 574.

2 - حسني درويش عبد الحميد، مرجع سابق، ص 574، 575.

التنظيمية بمبدأ استقرار الآثار الفردية للقرارات الإدارية، بقصد تأمين استقرار المعاملات القانونية في نطاق الإدارة العاملة ولن يأتي هذا الاستقرار إلا من خلال وضع قيد زمني على السلطة الإدارية في إلغاء قراراتها المعيبة<sup>1</sup>.

فالقاعدة المستقرة في القضاء الإداري المصري من مقتضاها أن سلطة الإدارة في إلغاء قراراتها مقيدة بمدد الطعن بالإلغاء القضائي، ولكن خرجت بعض أحكام محكمة القضاء الإداري على هذا الأصل إلى إطلاق يد الإدارة لإلغاء قراراتها التنظيمية المعيبة في أي وقت<sup>2</sup>.

أما الفقه المصري فقد اختلف في شأن ميعاد إلغاء القرارات التنظيمية المعيبة، فقد ذهب الدكتور "طعيمة الجرف" إلى أن: "سلطة الإلغاء الإداري للقرارات وهي القرارات غير المشروعة ليست سلطة مطلقة من غير قيد زمني، بحيث يمكن للإدارة أن تجريها دائما في أي وقت تشاء لأن القرار الإداري غير المشروع حيث تنقضي في شأنه مواعيد الطعن القضائي، فإنه يتحصن ضد الإلغاء القضائي، ولن يكون من المعقول منطقيا أن يباح للإدارة ما لا يباح للقضاء و لذلك فقد استقر على أنه بانقضاء مواعيد الطعن القضائي يلحق القرار غير المشروع بالقرار المشروع<sup>3</sup>.

وأن في ضوء هذا الاستثناء يعتبر عدولا جزئيا عن عدم جواز السحب للقرار الإداري المعيب من جواز إلغاء القرار المعيب منذ نشأته بالنسبة للمستقبل دون التقيد بمدد الطعن القضائي<sup>4</sup>.

### أولا: إلغاء القرارات التي تحصنت بقوة ميعاد الطعن القضائي

إن القرارات التنظيمية المعيبة تتحصن بفوات مدد الطعن القضائي، وبالتالي لا يجوز إثارة مشروعيتها مباشرة أمام القضاء مرة ثانية، ولكن يجوز الطعن عليها بطريق غير مباشر وذلك في أي وقت عند تطبيقها على الحالات الفردية بطلب عدم الأخذ بها دون التصدي لإلغائها.

إن القضاء يتشدد في تطبيق هاته القاعدة وذلك بعدم إيجازه الطعن المباشر على اللائحة أمام قضاء مجلس الدولة، بل أوجب على صاحب الشأن أن يلجأ إلى الإدارة مسبقا قبل لجوئه إلى القضاء وذلك بطلب إلغاء اللائحة نتيجة تغير الظروف الواقعية أو القانونية دون غيرها من الأسباب التي تبرر إلغاء القرارات التنظيمية، وفي حالة رفض الإدارة يقتصر الطعن على طلب إلغاء قرار الرفض، فالقاعدة أن جهة الإدارة ملزمة بالتدخل الإلغاء

1 - مرجع نفسه، ص 576.

2 - حسني درويش عبد الحميد، مرجع سابق، ص 576، 577.

3 - مرجع نفسه، ص 578.

4 - سليمان محمد الطماوي، مبادئ القانون الإداري، الطبعة الخامسة، 1963، ص 857.

القرارات التنظيمية المعيبة بناء على طلب الأفراد خلال مدد المقررة في هذا الشأن، وإذا رفضت الإدارة إلغاء اللائحة فلصاحب الشأن أن يطعن في قرار الرفض أمام مجلس الدولة لإلغائه، ولكن النتيجة المترتبة على فوات مدد الطعن القضائي هي تحصن القرار ويمتنع على جهة الإدارة أن تنال منه سواء بالسحب أو الإلغاء.

أما فيما يتعلق بإلغاء الإدارة لقراراتها التنظيمية المعيبة التي تحصنت بفوات مدد الطعن القضائي بناء على طلب الأفراد فهي تتمتع بشأنها بسلطة الملائمة ونطاقها مقصور على هذا النوع من القرارات، ويرجع ذلك إلى أن طريق القضاء اسند أمام الأفراد نتيجة فوات مدد الطعن القضائي<sup>1</sup>.

إن القضاء أطلق يد الإدارة في إلغاء قراراتها التنظيمية المعيبة في أي وقت وسيتم هذا التدخل بنوع من الملائمة باختيار وقت تدخلها إلا أن الإدارة مع ذلك تلتزم بالتدخل لإلغاء اللائحة بناء على طلب الأفراد أو من تلقاء نفسها .

ويرى البعض من الفقه المصري أن الإدارة في مثل هذه الأحوال ملزمة باحترام مبدأ المشروعية والامتناع عن تطبيق اللائحة التي انتهى القضاء بخروجها على أحكام القانون<sup>2</sup>.

### ثانياً: آثار الإلغاء الإداري

إن إلغاء القرار الإداري التنظيمي يقتصر على المستقبل مع بقاء الآثار القانونية التي تمت في الماضي، فليس من آثار الإلغاء أن يمحى في الماضي الآثار التي ترتبت على سريانه سليماً. وسيتم دراسة آثار الإلغاء ضمن النقاط التالية:

#### 1- إلغاء القرارات التنظيمية المتعلقة بالموظفين

كقاعدة عامة فإن علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح الصادرة في هذا الشأن، فمركز الموظف مركز قانوني عام يجوز تغييره وتعديله في كل وقت، ولا يجوز للموظف أن يطالب باستمرار بقاء اللائحة التنظيمية مطبقة في المستقبل، ومن هذا المنطلق تستطيع الإدارة أن تلغي قراراتها الإدارية التنظيمية التي تصدرها بشأن الموظفين بالنسبة للمستقبل.

وترتب على ذلك أنه منذ صدور اللائحة والقرار الإداري التنظيمي الجديد، فإن الموظفين الذين ينطبق عليهم هذا القرار أو اللائحة، يستطيعون أن يطالبوا بالمزايا السابقة

1 - حسني درويش عبد الحميد، مرجع سابق، ص 579، 580، 582.

2 - مرجع نفسه، ص 582.

التي تزيد عن المزايا الجديدة أو لا يستطيعون المطالبة بتلك المزايا أصلاً إذا ما كان القرار التنظيمي الجديد قد ألغاه<sup>1</sup>.

وقد استقر على ذلك قضاء مجلس الدولة الفرنسي، حيث قضى بأن المزايا الناشئة المصلحة الموظفين من تنظيم إداري معين معلقة على شرط بقاء هذا التنظيم، وأن هذه المزايا لا تعوق الإدارة في ممارسة حقها في إعادة النظر في هذا التنظيم.

لقد قضى القضاء الفرنسي بأن الإدارة عند إصدارها لللائحة أو القرار الإداري التنظيمي الجديد لا تستطيع أن ترجع تطبيق النص الذي ألغى المزايا الممنوحة للموظفين إلى تاريخ سابق على صدوره، لكن القضاء الإداري المصري خرج على قضاء مجلس الدولة الفرنسي وعالج هذا الإطلاق وضبط حدوده فقد قيد سلطته في هذا الشأن بعدم المساس بحقوق ذاتية اكتسبت في ظل نظام سابق). قد يتطلب القضاء الإداري أن يكون هذا التعديل أو السحب بإجراء عام لا بموجب إجراء فردي وألا يكون قد صدر به جزاء تأديبي الشخص الموظف<sup>2</sup>.

وقد حدد القضاء الحالات التي يحرم فيها الموظف من درجته

## 2- مدى التعويض عن إلغاء القرارات التنظيمية

إن إلغاء الإدارة لقراراتها التنظيمية المشوبة بعيب عدم المشروعية في خلال مدد الطعن القضائي، فالإدارة في هذه الحالة لا تسأل عن الأضرار المترتبة على إلغاء قراراتها المعيبة وذلك لانتفاء ركن الخطأ الذي يبرر حق التعويض، ويرجع ذلك إلى أن الإدارة ملزمة بالتدخل لإلغاء قراراتها التنظيمية المعيبة.

أما القرارات التنظيمية التي تحصنت بفوات مدد الطعن القضائية فإن إلغاؤها يترتب مسؤولية الإدارة إذا نشأ في ظلها حقوق أو مزايا لأصحاب الشأن وذلك عن طريق تطبيقها تطبيقاً فردياً، وفي هذه الحالة ينطبق في شأنها القاعدة التي انتهينا إليها في شأن التعويض عن قرارات السحب المعيبة، والتي تقضي بتعويض المضرور عما قد أصابه من ضرر جراء السحب غير المشروع<sup>3</sup>.

أما فيما يتعلق بالتعويض عن إلغاء القرارات السليمة هو أنه لا تعويض من جراء إلغاء أو تعديل اللائحة السليمة، ويرجع ذلك إلى اللائحة تتصف بالعمومية والتجريد، ولا يتولد للفرد حق مكتسب من القاعدة التنظيمية القابلة للتغيير والتعديل في كل وقت.

1 - حسني درويش عبد الحميد، مرجع سابق، ص 591.

2 - مرجع نفسه، ص 591، ص 592.

3 - حسني درويش عبد الحميد، مرجع سابق، ص 594.

والقول بغير ذلك يؤدي بنا إلى التقرير بأن لائحة هي التي رتبت الحق لفرد معين بالذات في حين أظن القاعدة القانونية بما تتطوي عليه من طابع العموم والتجريد تقتصر على إنشاء المركز القانوني، ومن مهمة القرار الإداري تحديد الشخص الذي ينتسب إلى هذا المركز وبذلك يكتسب حقا<sup>1</sup>.

---

1 - حسن درويش عبد الحميد، مرجع نفسه، ص 595.

### الفصل الثاني: الانتهاء غير الإداري للقرار الإداري

ينتهي القرار الإداري دون تدخل الإدارة وبصور مختلفة، ويتحقق ذلك خلال تنفيذه وتجسيد أثره القانونية واقعا وبصفة شاملة أو بانتهاء المدة المحددة السريانه أو بزوال الحالة القانونية أو الواقعية التي تبرر وجود القرار أو بتحقيق الشرط الفاسخ الذي ارتبط به القرار<sup>1</sup> سنتطرق إلى ذلك من خلال المباحث التالية:

**المبحث الأول : انقضاء القرار الإداري من غير طريق القضاء**

**المبحث الثاني : انقضاء القرار الإداري عن طريق القضاء**

---

1- بوعمران عادل، النظرية العامة للقرارات والعقود الإدارية، دراسة تشريعية فقهية وقضائية، دون طبعة، دار الهدى، الجزائر، 2011، ص 62.

## المبحث الأول: انقضاء القرار الإداري من غير طريق القضاء

ينقضي القرار الإداري دون تدخل الإدارة المصدرة له وبالتالي تختفي بالضرورة آثاره، فالقرار مثله كمثل كل الظواهر القانونية أمر موقوت فمهما طال مدة سريانه ونفاذه فإن لهذا النفاذ حد ينقضي إليه ويزول به، وتختلف الوسائل التي يتحقق بها الزوال والتي مهما تعددت فهي تهدف إلى نهاية القرار وآثاره، ويعود انقضائه إلى أسباب طبيعية وكذلك بانتهاء المدة المحددة له.

وينقضي القرار الإداري أيضا بزوال الحالة الواقعية أو القانونية وكذلك إذا ما تم تعليقه على أجل فاسخ وبحكم قضائي على اثر دعوى الإلغاء<sup>1</sup>

## المطلب الأول: الانقضاء الطبيعي للقرار الإداري

القرار الإداري كما نوهنا، يخضع في نشأته وحياته وزواله لمشئنة السلطة العامة، مستهدفة من ذلك تحقيق المصلحة العامة، فإذا كانت المصلحة العامة هي الهدف الذي تبتغاه الإدارة من كل قرار إداري سواء أكان منشأ أو معدلا لمركز قانوني، فإن زواله أيضا مرهون بتحقيق المصلحة العامة.

فقد ترى المصلحة العامة توقيت القرار بفترة زمنية معينة أو إدراج شرط فاسخ في القرار الإداري ينتهي القرار بتحقيقه وقد ينتهي القرار بتنفيذه من جانب الإدارة، فمن أسباب زوال القرار بطريقة طبيعية أو تلقائية استحالة التنفيذ أو استنفاذ مضمونه، فاستحالة التنفيذ قد تكون نتيجة لانعدام محل القرار، وذلك أن انعدام المحل يترتب عليه

- إذا كان الانعدام قبل صدور القرار

- إهداره منذ نشأته فلا يكون هناك قرار، أما إذا كان انعدام محل القرار بعد صدوره استحالة تنفيذه ويزول كذلك القرار من الوقت الذي يتضح فيه انعدام محله وما يتبع ذلك من توقف إنتاجه لآثاره القانونية من ذلك الوقت.

وانعدام المحل قد يكون ماديا أو قانونيا ومن أمثلة الانعدام المادي نهاية الترخيص للمحل الصناعي إذ تهدم، ونهاية الترخيص بمزاولة مهنة إذا مات المرخص له، وقد يكون انعدام المحل قانونيا، كنهاية الترخيص باستعمال المال العام نتيجة زوال صفة العمومية عن هذا المال<sup>2</sup>.

1- عمار بوضياف، القرار الإداري، دراسة تشريعية قضائية فقهية، طبعة أولى، الجسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 225.

2- حسني درويش عبد الحميد، نهاية القرار الإداري من غير طريق القضاء، دار الفكر العربي، طبعة 1981، ص 30-

وينتهي القرار الإداري نهاية طبيعية باستنفاد مضمونه، فالقرارات الإدارية الفردية تنتهي في معظم الأحوال بمجرد تنفيذها.<sup>1</sup>

فالقرار الصادر بهدم عقار ينتهي بهدم هذا العقار والقرار الصادر بإبعاد أجنبي ينتهي بمغادرة البلاد.

وقد ينتهي القرار تلقائياً أيضاً، إذا اقترن بأجل محدد لنفاذه فإذا لم ينفذ القرار خلال تلك المدة المحددة للقرار فإنه ينقضي بفوات المدة دون نفاذه، فإذا لم ينته القرار الإداري نهاية طبيعية، فإنه يظل سارياً منتجاً لآثاره إلى أن تتدخل جهة الإدارة لإنهاء القرار بوسيلة أو بالأخرى من الوسائل القانونية المقررة في هذا الشأن<sup>2</sup>

### الفرع الأول: تنفيذ القرار الإداري

ينتهي القرار الإداري بمجرد تنفيذه أو استنفاد الغرض منه، كتفويض القرار بإبعاد أجنبي، فإن القرار ينتهي بمغادرة ذلك الأجنبي للبلاد، والقرار الصادر بهدم منزل آيل للسقوط ينتهي بهدم ذلك البيت.

وقد يستدعي طبيعة بعض القرارات استمرارها لمدة طويلة من الزمن، كالقرار الصادر بترخيص محل، فلا ينتهي القرار بإنشاء محل، بل يستمر مادام المستفيد من الترخيص مزاولاً لنشاطه، إلا إذا تدخلت الإدارة وقامت بسحب الترخيص لمقتضيات المصلحة العامة أو المخالفة للمستفيد لشروط الاستفادة منه<sup>3</sup>

فالقرار الإداري يحدث أثره القانوني ويكون له قوة تنفيذية من يوم صدوره، بغض النظر عن تنفيذه مادياً، أو الطعن فيه بالإلغاء، بل يظل هكذا حتى يقضي بإلغائه فيعدم أثره قانوناً، أو تقوم الإدارة بسحبه في الحدود التي يجوز فيها السحب ومحو آثار القرار بأثر رجعي.

معظم القرارات الإدارية الفردية تعتبر قرارات منشأة، وهي تلك التي يترتب عليها إنشاء آثار جديدة في عالم القانون، وهذه القرارات تستنفذ مضمونها بتنفيذها، أو بمعنى آخر أن مضمونها يغدو مجرد من القوة التنفيذية مثال ذلك: حالة صدور قرار بتوقيع عقوبة تأديبية على موظف أو صدور قرار بترقية آخر، فتلك القرارات تنتهي باستنفاد مضمونها، وبتحقق هذا بتوقيع الجراء فيما يتعلق بالمثل الأول، وتعتبر في المركز القانوني للموظف يكون من شأنه تقديمه على غيره، وتدرجه في مدارج السلم الوظيفي الإداري<sup>4</sup>

1

2- مرجع نفسه، ص 31.

3- - مازن ليلو راضي، نفس المرجع، ص 406.

4- حسني درويش عبد الحميد، مرجع سابق، ص 32.

### أولاً: القرارات الإدارية ذات الأثر الحال والمباشر:

في هذا النوع من القرارات لاحظنا أنها تنتج أثارها مباشرة فور صدورها ولا يستغرق تنفيذها مدة طويلة، بل في بعض الأحيان يصدر القرار وينفذ في حينه ومن أمثلتها قرارات التعيين والترقية والجزاءات، فهذه ينتج أثرها بمجرد صدورها من السلطة المختصة وهي قرارات تصدر فورية التنفيذ، ومن هذا القبيل أيضا القرار الصادر من جهة الإدارة بهدم عقار وشيك الوقوع أو يتهدهد بالسقوط، فهذا القرار يستنفذ موضوعه بهدم العقار ويتوقف عن إحداث أثاره بالنسبة للمستقبل.

### ثانياً : القرارات الإدارية التي يستمر تنفيذها مدة طويلة أو التنفيذ المستمر:

وهذه الصورة تتناول القرارات التي يستمر تنفيذها مدة طويلة أو حالة تنفيذ القرار على أجال متعاقبة أي مرحليا، من ذلك القرار التنظيمي الذي يقضي بهدم كل منزل يزيد ارتفاعه على حد معين، فانه يظل قائما وقابلا للتطبيق في المستقبل على حالات أخرى، ولو لم يوجد وقت صدوره إلا منزل واحد ينطبق عليه مثال هذا الشرط فالقرار التنظيمي في هذه الحالة يستمر نافذا ويطبق على الحالات التي تتوافر فيها شروط التطبيق بمعنى أن اللائحة التي تتضمن قواعد عامة مجردة لا يستنفذ موضوعها بتطبيقها مرة واحدة، بل تظل قابلة للتطبيق في المستقبل ما دامت لم تلغ فهذا النوع من القرارات تظل نافذة ومنتجة لآثارها قانونا حتى تنتهي بطريق أو بأخر من طرق انقضاء القرارات الإدارية المقرر قانونا.

و هذا ما أشار إليه الفقيه villord بقوله: « إن من القرارات الإدارية ما تنتج أثارها خلال فترة زمنية طويلة، مادام لم تجر عليها الإدارة إحدى الوسائل القانونية المقررة في شأن انقضاء القرارات الإدارية كالسحب والإلغاء ».

ومن صور هذا النوع من القرارات، كما أشرت قرارات التعيين في الوظيفة العامة، وقرارات منح التراخيص استعمال الدومين العام، فهذه القرارات يستمر تنفيذها مدة طويلة حتى انتهائها وفقا للأوضاع العادية، فبالنسبة للقرار الأول ينتهي بإصدار قرار جديد مستقل عن قرار التعيين ويسمى بالقرار المضاد. يتضح بجلاء الفارق بين الصورتين، ففي الصورة الأولى هي المتعلقة بالقرارات ذات الأثر المباشر أو فورية التنفيذ، فهذه القرارات تصدر وتنتهي سريعا، وتزول بالتالي أثارها القانونية ولا تؤثر في التنظيم القانوني إلا بقدر فترة نفاذها وسريانها.

أما فيما يتعلق بالصورة الثانية وهي المتعلقة بالقرارات المستمرة وهي تستمر في النفاذ مدة طويلة حتى تنقضي بأحد طرق انقضاء القرارات الإدارية.

وهذه الصورة تترك آثار مباشرة في التنظيم القانوني، وأيضا في مجموع العلاقات القانونية من خلال إنشاء أو تعديل أو إنهاء مركز من المراكز القانونية القائمة<sup>1</sup>

وفي صورتين السابقتين تقوم الإدارة من جانبها بإصدار القرارات الإدارية سواء القرارات الفردية أو القرارات التنظيمية، تقوم بتنفيذ الأولى وتطبق الثانية على الحالات الفردية، أي على كل من تتوافر فيه شروط تطبيقها، وبعض من صور التنفيذ تعتمد في تنفيذها على ما للقرار من قوة تنفيذية.

ومثال ذلك: القرار الإداري الصادر بتوقيع جزاء تأديبي فيه احد الموظفين، وصور أخرى يتطلب فيها تدخل الإدارة لتنفيذ القرار تنفيذا ماديا دون أن يتطلب ذلك تدخل الإدارة الإجبار الفرد على تنفيذه مثال ذلك: توقيع عقوبة تأديبية على موظف وحرمانه من علاوة أو بخفض درجته أو فصله.

فالقاعدة في صدد بعض الحالات لصاحب الشأن الحق في التنازل عن الحق الذي يولد له من القرار الإداري ومن صور ذلك قرارات التعيين أو الترقية.

ويجدر بنا أن ننوه في عجالة قصيرة، إلى القرار الإداري بوصفه عملا قانونيا يحدث آثاره القانونية في مواجهة الفرد ذوي الشأن اعتبارا من تاريخ الإعلان أو النشر، وان قبول المستفيد من القرار أو عدم قبوله غير ذي أثر في شرعية القرار، بل يتطلب الأمر ضرورة تدخل الإدارة لإنهاء القرار وضع حد لآثاره القانونية بالنسبة للماضي والمستقبل معا. أي إنهاء القرار بأثر رجعي من وقت نشأته، ومرد ذلك كما سنرى أن القرار الإداري وليد إرادة إدارة المنفردة وأن أصحاب المصلحة من القرار غرباء تماما من هذا الشأن، ولا دخل لهم في نشأة القرار بل يعتبرون كذلك في صدد إنهاء القرار وزوال آثاره<sup>2</sup>

### الفرع الثاني: نهاية القرار بنهاية المدة المحددة

قد يعين للإدارة في ضوء ما تراه محققا لمقتضيات المصلحة العامة تحديد مدة معينة لسريان قرارها بحيث إذا ما انتهت تلك المدة زال وانقضى القرار الإداري من تلقاء نفسه، ودون احتجاج منها للتدخل بسحب قرارها أو إلغائه، فإذا رأت الإدارة أن المصلحة العامة تقتضي تقييد قرارها بالتصريح للأجنبي بالإقامة مدة محددة فإن ذلك القرار ينقضي بانقضاء المدة المحددة لسريانه حتى ولو لم يقع من الأجنبي ما يكدر النظام العام<sup>3</sup>

فالأصل أن الإدارة لا تصدر قرارا لمدة معينة، ولكن قد تقتضي ظروف معينة بأن تصدر قراراتها بصورة مؤقتة بحيث يبدأ مفعول هذا القرار بتاريخ معين وينتهي بتاريخ

1- حسني درويش عبد الحميد، مرجع سابق، ص 34.

2- حسني درويش عبد الحميد، مرجع سابق، ص 35.

3- عبد العزيز عبد المنعم خليفة، مرجع سابق، ص 240.

معين أيضا، فالقرار في هذه الحالة ينتهي عند تحقق التاريخ الأخير ومثال ذلك: ما تصدره الدولة من تراخيص وتصاريح للأفراد الخاصة بهذه التصاريح أو تلك التراخيص<sup>1</sup> فجواز السفر رقم 2 لسنة 1969 ينتهي مفعوله بعد انتهاء مدة صلاحيته وهي خمس سنوات من تاريخ صدوره، وكذلك فإن الترخيص وفقا لأحكام المادة 4 من نظام الرسوم رقم 1 لسنة 1986 الصادر لمقتضى المادة 60 من قانون السير رقم 14 لسنة 1984.

وقد جاء بأحد قرارات محكمة العدل العليا أن الحصول على رخصة مهن تخول لصاحبها ممارسة المهنة خلال سنة الترخيص وبانقضاء هذه السنة تنتهي الرخصة وينتهي معه القرار لتمام تنفيذه ويحدد لمدة سنة، وبهذه الحالة لا يكتسب الحاصل على رخصة حقا مكتسب لهذا السبب لأن سلطة أمين العاصمة سلطة مقيدة. كما أن القرار قد يكون مرفوقا بموسم معين فتنتهي بانتهائه مثل القرارات التي يصدرها وزير الزراعة بتحديد أوقات الصيد<sup>2</sup>.

فنكون أمام حالة انتهاء القرار بانتهاء المدة إذا حدد القانون سلفا مدة زمنية محددة النهائية قرارات إدارية معينة ومعروفة، فهنا إذا تحقق عنصر الزمن بأن انتهت المدة التي أعلن عنها التشريع لسريان قرارات إدارية فإن ذلك يؤدي بالضرورة إلى نهاية القرار الإداري.

وهذا أمر في غاية طبيعية فالقانون أعلى درجة من القرار الإداري فإن صدر وحدد مدة ونفاذ قرارات إدارية معينة فإن زوال هذه المدة يعني حتما زوال القرار الإداري ونهايته، كما أن المدة قد تحددها الإدارة مصدرة للقرار بما تملكه من سلطة تقديرية فتعلن في قرارها عن زمن محدد للاستفادة من إجراء ما أو خدمة ما، فإذا انتهت المدة انتهى معها القرار<sup>3</sup>

فالقرار الإداري ينقضي لحظة انتهاء الأجل الذي حدد لسريانه، بحيث يتوقف عن إحداث آثاره القانونية بالنسبة للمستقبل. وقد تكون تلك المدة محددة بنص القانون أو محددة في صلب القرار.

والمستفاد من هذا، أنه يجوز للجهة الإدارية أن تقرر نفاذ القرار لمدة معينة ويزول القرار بانقضائها.

1- خالد سمارة الزغبى، القرار الإداري من النظرية والتطبيق دراسة مقارنة، دون طبعة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1999، ص 240.

2- خالد سمارة الزغبى، مرجع سابق، ص 240.

3- عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 226.

ومن أمثلة ذلك الترخيص المؤقت باستعمال المال العام لمدة محددة سلفاً وجرى القضاء والفقهاء الفرنسي على استعمال المصطلح التالي :

temporairel ' occupation.Domain public

أو بالتصريح بالإقامة لأحد الأجانب لمدة معلومة وهو ما يعرف بالإقامة الخاصة أو المؤقتة، وأخيراً وليس آخراً، التصريح بإجازة لمدة معينة لأحد الموظفين ففي تلك الحالات وما يشابهها لا توجد مشكلة، فقرار الإدارة بإبعاد الأجنبي في حالة الإقامة المؤقتة، يزول وفقاً لمجربات الأمور العادية بانتهاء أجل سريانه، ومن ثم فعلى الأجنبي أن يغادر أراضي الدولة عند انتهاء مدة إقامته. فإن الإدارة إذا أصرت على مغادرة الأجنبي للبلاد بعد انتهاء مدة إقامته التي كانت قد رخص له بها، أو إذا رفض مدها بما لها من سلطة تقديرية<sup>1</sup>، فإن تصرف الإدارة على هذا النحو يكون متسقاً مع القانون.

وفي المسائل المتعلقة بالتصريح بإجازة لمدة معينة لأحد الموظفين، والمقصود بالإجازة هنا بالطبع الإجازة المرخص بها الموظف طبقاً للقانون فإن الإدارة لا تملك في هذه الحالة حرمانه منها، كما لا تملك سلطة تقديرية منحها بل سلطتها هنا مقيدة.

ويظهر من المثالين السابقين أن الأثر المترتب على نهاية المدة المحددة لنفاذ القرار هو انقضاؤه وتوقفه عن إحداث أثاره القانونية بالنسبة للمستقبل.

ونعتقد أن هذا السبب من أسباب انقضاء القرارات الإدارية بالصورة التي عرضنا لها لا تثير أشكالا، ولكن بالتدقيق وبإمعان النظر في نظام التراخيص سواء الانفرادية أو التي تتسم بطابع تعاقدية، نلاحظ أنها تثير من الإشكالات ما تستلزم بالضرورة وضع حلول لها<sup>2</sup>.

### الفرع الثالث : تعليق القرار الإداري على شرط فاسخ

فالشرط هنا هو الشرط الفاسخ فتوافر هذا الشرط يعني انتهاء القرار الإداري الذي اقترن به من الوجود والقرار المعلق على شرط فاسخ هو قرار كامل التكوين وتكون أثاره نفاذة وكل ما يترتب على تحقيقه هو زوال القرار وانقضاؤه من تاريخ صدور القرار وليس من تاريخ تحققه دون أن يؤثر ذلك في الحقوق المكتسبة.

فالحكمة من عدم تحقق هذا الشرط هو درء لمضار تلحق بالإدارة وتؤثر بالنتيجة في بنية القرار الإداري ذاته، فتعيين موظف تحت التجربة لمدة سنة يعني أن للإدارة الحق في الاستغناء عن هذا الموظف إذا رأت أنه ليس كفواً لأشغال الوظيفة التي عين فيها فعدم

1- حسني درويش عبد الحميد، مرجع سابق، ص 38..

2- حسني درويش عبد الحميد، مرجع سابق، ص 39.

الكفاءة الذي لحق بالموظف شرط بسبب توافره انقضى القرار الإداري الذي بموجبه عين هذا الموظف ولقد جاء بقرار المحكمة الإدارية العليا الصادرة في 15/01/1963 أن فترة الاختيار... يكون مركز الموظف فيها معلقا على شرط فاسخ يتحقق بعدم ثبوت صلاحيته... وللإدارة الحق في إلغاء ترخيص الاستعمال غير العادي في أي وقت إذا خالف المرخص له شروط الترخيص أو اقتضت المصلحة العامة، أو إذا تعلق الأمر بالحفاظ على المال العام ذاته، أو بتحقيق غرض من أغراض الضبط الإداري كالأمن العام أو المصلحة العامة أو السكينة العامة.

فالإدارة عندما تصدر قراراتها لمصلحة الموظفين فإن على هؤلاء الموظفين أن يلتزموا حدود هذا القرار وأن يراعوا المصلحة العامة التزاما بشروط هذا القرار وأظهرها تكون هذه الحالة في حالة منح التراخيص إذا ما قام الأفراد الذين حصلوا على تراخيص بإساءة الاستعمال هذه التراخيص وخالفوا الشروط الممنوحة لهم بموجبها<sup>1</sup>

إن الحصول على رخصة مهن يخول صاحبها ممارسة المهنة خلال سنة الترخيص عملا بالمادة الثامنة من قانون رخص المهن المدينة عمان، وبانقضاء هذه السنة تنتهي الرخصة حقا مكتسب بتجديد الترخيص لهذا السبب، لأن سلطة الترخيص مقيدة وعلى رجل الإدارة أن يتقيد بشرط الترخيص القانونية لدى ممارستها صلاحيته عند تجديد الترخيص، ويتبين من هذا الحكم انه وان كانت سلطة الإدارة مقيدة في منح الترخيص بشكل تجديد له إلا أن هذا التقييد لا يمنع هذه السلطة من رفض التجديد إذا خالف صاحب المصلحة شروط الرخصة التي كانت ممنوحة له سابقا، ومن هذا القبيل ما نصت عليه المادة الرابعة من نظام الأسلحة النارية رقم 01 لسنة 1953، الصادر بمقتضى المادة العاشرة من قانون الأسلحة النارية والذخائر رقم 34 لسنة 1952 إذ جاء فيها: "لوزير الداخلية أو من ينيبه عنه أن يضمن الرخصة التي يصدرها الشروط التي يراها مناسبة أما المادة الثالثة من النظام المذكور فقط نصت على أنه لوزير الداخلية أو من ينيبه عنه أن يرفق الرخصة أو أن يسحبها بعد منحها دون بيان الأسباب"<sup>2</sup>

فالشرط الفاسخ بصفة عامة هو ذلك الشرط الذي يؤدي تحققه إلى زوال هذا الالتزام بأثر رجعي. ومن فإذا كان القرار الإداري المعلق على شرط فاسخ يترتب آثاره القانونية كاملة، إلا أن ذلك مرهون بعدم تحقق الشرط، فإذا تحقق الشرط فان ذلك يؤدي لزوال هذا القرار وانقضاؤها بأثر رجعي.

1- خالد سمارة الزغبي، مرجع سابق، ص 242.

2- خالد سمارة الزغبي، مرجع سابق، ص 243.

ومن الشروط الفاسخة أن تمنح الإدارة ترخيص وتعلق، استمرار نفاذه على بقاء حالة واقعية أو قانونية معينة فإذا زالت تلك الحالة انقضى اثر القرار<sup>1</sup>

### أولاً : في حالة الشرط المشروع

من المسلم به كقاعدة عامة أن يلزم أن يكون الشرط مشروعاً حتى يحقق آثاره القانونية

### ثانياً : في حالة الشرط الغير مشروع

إذا كان الشرط غير مشروع أو مخالف للنظام العام، كان القرار سليماً مع بطلان الشرط الذي علق عليه القرار، وذلك في حالة مطابقة القرار للقانون من الوجهة الموضوعية، فعدم مشروعية الشرط يؤدي إلى بطلان القرار الذي يقترن به بطلاناً مطلقاً أو بمعنى آخر إن الإدارة لم تكن لتصدر القرار أولاً الشرط فهذه المسألة موضوعية، يقدرها القضاء في كل حالة على حدة<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني: نهاية القرار الإداري لأسباب خارج إرادة الإدارة العامة

ومن أوجه نهاية القرار الإداري هو وقوع أسباب خارجة عن إرادة الإدارة تؤدي بالنتيجة إلى نهاية القرار وهذه الأسباب لا دخل لإرادة الإدارة فيها، ويكون دورها فقط بعد ظهور حالات واقعية أو قانونية تدفعها إلى التدخل وذلك بوضع حد للآثار المترتبة على القرار سواء بأثر رجعي أو بأثر مستقبلي ومن صور نهاية القرار بهذا الاتجاه ما يتعلق بتغيير الظروف الواقعية أو القانونية أولاً ونهايته بالترك والإهمال ثانياً<sup>3</sup>.

### الفرع الأول : نهاية القرار الإداري بتغيير الظروف الواقعية أو القانونية:

الإدارة وهي تمارس وظائفها فتصدر قرارات إدارية لحسن سيرها وهي كذلك لا تكون بمعزل عن ظروف قائمة عن ذلك، وهذه الظروف إما أن تكون ظروف واقعية أو قانونية أو إذا تنازل صاحب الشأن عن حقه الذي تولد له بموجب هذا القرار<sup>4</sup>

### أولاً : تغيير الظروف الواقعية أو القانونية

القرار الإداري يصدر ضمن ظروف معينة كانت السبب الذي دفع رجل الإدارة إلى اتخاذه ويحصل أن تتغير الظروف فهل يبقى القرار سارياً وما هي نتيجة سريانه، الفقه الإداري وكذلك القضاء الإداري في فرنسا ينظران إلى شرعية القرار من خلال الظروف الواقعية التي تصدر ظلها، وأن سلطة الإدارة تكاد تكون مطلقة في ترتيب تصرفاتها

1- عبد العزيز عبد المنعم خليفة، مرجع سابق، ص 241.

2- حسني درويش عبد الحميد، مرجع سابق، ص 41.

3- حسني درويش عبد الحميد، مرجع سابق، ص 99.

4- مرجع نفسه، ص 98.

القانونية تبعا لتغيير الظروف وهذا الإطلاق نجده في اللوائح التنظيمية أكثر من الإطلاق في القرارات الفردية.

على أساس أن الأخيرة تؤدي إلى إيجاد حقوق ومراكز قانونية تتعلق بعنصر الشخص الذاتي، ثم أن القرارات التنظيمية ينظر إليها ليس من خلال القواعد والظروف التي نشأت فيها وإنما في ظل القواعد والظروف المستجدة ذلك أنها عبارة عن تصرف دائم وأنها لا تولد حقوق، بل تهدف إلى تنظيم حالات مستقبلية، وفي هذا الصدد يقول الدكتور سليمان الطماوي: "أما اللائحة فإنها وفقا لطبيعتها الإدارية تتغير وفقا لمستلزمات الحياة الإدارية ومقتضيات سير المرافق العامة".

أما القرارات الفردية فإنها كقواعد لا يجوز التعرض لها إذا تولدت عنها حقوقا وأصبح استقرارها مفروغا فيه يعكس تلك التي لا تولد حقا لفرد ما.

فإن الإدارة لها كل حرية في سحبها تبعا لتغيير الظروف ذلك أن سحب القرار الفردي والذي لم يولد حقوقا لا يتعارض مع مبدأ عدم رجعية القرارات الاحترام الحقوق المكتسبة<sup>1</sup>.

أما كون الحالة الرجعية هنا حالة ظاهرية وليست حقيقية، وهو ما ذهب إليه الدكتور الطماوي حيث يرى أن هذا التبرير تحوزه الدقة، فالرجعية تجعل سواء كانت ظاهرية أو غير ظاهرية، وأن عدم تعارضها مع المبدأ في رأينا هو خلو القرار من أي حق، سيما وأن الدكتور الطماوي يدلل قوله بأخذ القرارات القضائية الصادرة في 10/04/1955 التي تقول أن القرارات الإدارية الفردية التي ينشأ مزايا و مراكز أو أوضاعا قانونية بالنسبة للمغير هذه القرارات تكون من حق الإدارة سحبها في أي وقت لأن القيود تفرض على جهة الإدارة في سحب القرارات الفردية في حالة ما إذا أنشأت هذه القرارات مزايا أو أوضاع أو مراكز قانونية المصلحة الفرد فلا يكون مناسبا حرمانهم منها.

وفي جميع الأحوال فإن سحب القرار يحكمه التتابع الفعلي والحقيقي للظروف والمستجدات التي تحصل بعد صدوره وكون السحب أصبح ضرورة لا مجال للحيداء عنها<sup>2</sup> فالإدارة وهي تبرم عقود مع الآخرين ضمن نطاق القانون الخاص منحت لها سلطة واسعة فأبيح لها حق تعديل العقد بإرادتها المنفردة، كذلك الأمر بالنسبة للقرارات الإدارية فسلطة الإدارة تكاد تكون مطلقة بالنسبة للقرارات التنظيمية بخلاف القرارات الفردية حيث تغل يد الإدارة قليلا.

<sup>1</sup> - سليمان محمد الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية، دراسة مقارنة، طبعة 1991، دار الفكر العربي، ص 458.

<sup>2</sup> - سليمان محمد الطماوي، مرجع سابق، ص 459.

بالنسبة للقرارات الفردية وأثر تغيير الظروف عليها أن العبرة في تقدير ما إذا كان القرار صحيحاً وقت صدوره لا بما يحدث بعد ذلك من أحداث يكون من شأنها أن تغير من وجه الحكم عليه إذ لا يسوغ في الحكم على مشروعية القرار وسلامته جعل الظروف اللاحقة المستجدة من أثر في شرعية القرار باستثناء حالة صدور حكم بالإلغاء حائز حجية الشيء المقضي فيه حالة سحب القرارات الفردية المعيبة بأثر رجعي بالإضافة إلى حالة ما إذا أصدر المشرع نصوصاً جديدة ذات أثر رجعي.

بالنسبة للقرارات اللائحية التنظيمية القاعدة المقررة هنا على خلاف القرارات الفردية ومؤدى ذلك أن مشروعية القرارات التنظيمية تقدر ليس فقط على ضوء القواعد التي كانت قائمة وقت صدورها وإنما تكون أيضاً في ظل القواعد والظروف الجديدة وذلك لاعتبار أن القرارات التنظيمية هي تصرف دائم لا يولد حقوق كأصل عام وقد أكد الفقيه HOSTING ذلك بقوله "أن تقدير شرعية أو عدم شرعية القرار التنظيمي، تقدر بالنظر إلى القواعد القانونية القائمة وقت إصدارها وأيضاً في ضوء القواعد والظروف المعاصرة"<sup>1</sup>

### ثانياً: نهاية القرار الإداري نتيجة تنازل من تولدت له حقوق بموجب القرار

في هذا الجانب نستعرض جانبين من الموضوع، نوردهما على هيئة تساؤل ثم نستنتج على ضوء الإجابة عليهما رأينا في التشابه بين القرار الكاشف وقرار الإنهاء وتساؤلنا هنا: ما أثر التنازل عن الحق الوارد بالقرار على القرار بذاته؟ وفي حالة تضمن القرار الحقوق تخص أكثر من فرد وتنازل أحدهم عن حقه فيه فما التنازل هذا بالنسبة للآخرين؟

كقاعدة عامة إن القرارات التي تنشأ سليمة وتتضمن حقوقاً فردية لا يمكن للإدارة أن تسحبها ذلك أن السحب معمول به فقط للقرارات الفردية التي لا تولد حقوقاً أو يكون معمولاً به بالنسبة للقرارات التي فيها عيب أو ليست مشروعية، إن يتم السحب في المدد المحدد الدعوى للإلغاء فكيف إذن العمل بمبدأ السحب بالنسبة للقرارات المولدة لحقوق فردية وخارج المدد المقررة. إن أثر التنازل عن الحقوق التي يولدها القرار يجعل من ذلك القرار غير منشأ للحق فالتنازل عن الحق بالقرار لا يعني بالتأكيد إزالة وإنهاء القرار ما لم تتدخل الإدارة بإرادتها وتنتهي القرار استناداً إلى ذلك التنازل وإذا تضمن القرار الحقوق لأكثر من فرد فإن التنازل لا يستطيع بتنازله أن ينهي القرار إذ يبقى سارياً بالنسبة للآخرين الذي لم يتنازلوا عن حقوقهم.

1- حسني درويش عبد الحميد، مرجع سابق، ص 100.

أما القرارات التنظيمية التي تصدرها الإدارة لفرض الإدارة المرافق الإدارية المختلفة فإنها تخرج عن نطاق ولاية التنازل التي للأفراد لعدم احتوائها أساس على حقوق و مزايا فردية تبعا لذلك فيجوز للإدارة أن تسحبها في أي وقت تشاء وحسب ما تقرر المصلحة العامة.

فالتنازل والسحب يرتبط كل منهما بالآخر فالأول يعتبر تصرفا تحضيريا وتمهيديا والثاني هو الطريق الكاشف من انتهاء القرار.

وفي رأينا أن هناك علاقة تربط كل منهما وبالوجه الذي بيناه والمستمد من الحقائق التي توفرت لدينا نقول أن إنهاء الإدارة لهذا القرار يعتبر بحد ذاته قرار كاشف عن واقعة التنازل وبالتالي يكشف الإنهاء عن قرار جديد وهو إلغاء الحقوق المقررة للفرد المتنازل بأثر رجعي من وقت تقريرها<sup>1</sup>.

حيث أن الإدارة حينها تقرر التنازل وتنتهي القرار بجميع آثاره كما أسلفنا فإنها تفصح عن قرار جديد يكشف حقيقة ما يقره، طالما أن طبيعة القرارات الكاشفة لا تستحدث جديدا في عالم القانون، بل يقتصر عملها على إثبات أو تقرير حالة موجودة من قبل وتحققه بذاتها (للآثار القانونية)، ذلك أن قبول التنازل من قبل الإدارة عن الحق المتنازل عنه و صدور قرار الإدارة الجديدة بإلغاء القرار أي الإلغاء الحق المتنازل عنه يعني أنها أفصحت عن الحق المقرر وقبلت التنازل وأن السحب وقع على قرار مشروع وسليم<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني: نهاية القرار الإداري بالترك أو الإهمال

فمفهوم الترك في القانون الخاص مؤداه أن صاحب الحق لسبب أو لآخر يعزف عن استعمال هذا الحق بانقضاء المدة التي حددها للمطالبة على قرينة مؤداه إلى انقضاء تلك المدة دون استعمال هذا الحق يكشف عن نية صاحبه في التنازل عنه، أما فيما يتعلق بمدلول الإهمال في نطاق علاقات القانون الخاص مؤداه أن الفرد صاحب الحق قد أهمل عن عدم بصيرة أو عن عمد، في المطالبة في حقه الناشئ لموجب القانون أو العقد أما في 271.

نطاق القانون العام بالضبط في نطاق القانون الإداري فمدلول الإهمال معناه أن الإدارة تسامحت في تطبيق القرار لاعتبارات معينة بما يحمل على الاعتقاد بأنها قد تنازلت عن تطبيقه أو تراخت في تنفيذه.

### أولا : نهاية القرار الإداري بالترك أو بالإهمال بعدم التطبيق

فبالنسبة للقرارات التنظيمية ذهب الدكتور الطماوي بقوله: " أن إهمال الإدارة في تطبيق لائحة معينة لا يمكن أن تؤدي بحال من الأحوال إلى سقوطها بل يكون للإدارة في

1- حسني درويش عبد الحميد، مرجع سابق، ص 271

2- مرجع نفسه، ص 263.

كل وقت أن تطبقها، ولذى مصلحة أن يطالب الإدارة بتطبيقها إذا ما كانت له مصلحة بذلك<sup>1</sup> لذا فإن القرار التنظيمي أو اللائحة التنظيمية تبقى محتفظة بقوتها التنفيذية مادامت هي باقية لم تلغى بموجب قانون أو يلغى القانون الذي صدرت بموجبها وفي هذا الصدد وجدنا من يقول الإدارة أن يطبق اللائحة في أي وقت وأن للأفراد أن يطلبوا من الإدارة تطبيقها على حالاتهم فإذا امتنعت الإدارة عن تطبيق اللائحة على مراكز الأفراد يعد عملاً غير مشروع يعرض قراراتها الصريحة أو الضمنية بالرفض للطعن بالإلغاء<sup>2</sup>

فإذا كان الحق للأفراد في التصدي للوائح التنظيمية عن تغيير الظروف فيما غير المعقول أن يهدر حقهم في المطالبة بتطبيقها في الظروف المناسبة طالما كانت هذه اللوائح لم تلغى بنص قانوني أو يلغى القانون الذي أسست عليه على أننا وجدنا عكس هذا التوجه، فمن شراح القانون الإداري من يذهب إلى أن: « إهمال الإدارة في تطبيق قرار معين أو عدم تنفيذه مدة طويلة يؤدي إلى نهاية القرار أو زواله وذلك بشرط أن يكون الامتناع عن التطبيق بعلم الجهة المختصة بالإلغاء وإنها سكتت عن التطبيق مدة طويلة واستقر في اعتقادها أنها ملزمة بعدم التطبيق بحيث يمكن أن يقال أن هناك قاعدة عرفية قد نشأت مخالفة، أما إذا كان عدم التطبيق على سبيل التسامح أو نتيجة إهمال السلطات المنوط بها التنفيذ دون علم أو موافقة السلطة المختصة بإصدار القرار وبإلغائه فلا تنشأ قاعدة مضادة لهذا القرار<sup>3</sup>»

مع احترامنا لهذا الرأي إلا أننا نميل إلى الأخذ بالرأيين السابقين الذين لا يكون إهمال الإدارة بموجبها بعدم التطبيق سبب لنهاية اللوائح الإدارية هذا بالإضافة إلى التناقض الذي وجدناه في محمل الرأي الثالث إذ يعزى عدم التطبيق ولمدة طويلة أن يكون مؤداه إلى نشوء قاعدة عرفية مخالفة للقرار.

وفي رأينا أن القاعدة العرفية لا يتوفر لها عنصر الالتزام إذا كان النص القانوني لا يزال سارياً والذي بناء عليه صدرت اللوائح أو القرارات، حتى في حالات وجود قواعد عرفية، فإذا كانت مخالفة للقرار أو بالأحرى للقانون الذي أسس عليه القرار فلا تكون بهذا الوصف لأنها تصبح مخالفة للقانون وهو الأعلى مرتبة منها.

أما القرار الفردي فإن إهمال المستفيد من التمتع بالحقوق المقررة له مدة طويلة يعطي للإدارة الحق في الاعتراض على تنفيذه وقد سبق لنا وأن أشرنا إلى ذلك في مواقع متقدمة من هذا البحث، فيكون للإدارة هنا فقط التحقق من توفر الشروط المطلوبة والتي

1- - سليمان محمد الطماوي، مرجع سابق، ص 589 وما بعدها

2- - حسني درويش عبد الحميد، مرجع سابق، ص 286.

3- محمود حلمي، نهاية القرارات الإدارية، طبعة 6، العدد الأول، مجلة العلوم الإدارية، 1964، ص 333

بموجبها اتخذتها الإدارة سبباً لإصدار القرار، وفي هذا الاتجاه وجدنا أن احترام الخلف الإداري لملفه، يتحتم على الأخير عدم التعرض والاعتداء على السلطة الممنوحة للأول من جهة واستقراراً للتعامل واحتراماً للحقوق المكتسبة من جهة أخرى، ومع أن البعض يعتبر امتناع الفرد عن تنفيذ القرار لصالحه اختياراً<sup>1</sup>، يكون بمثابة قرينة على موافقته الضمنية علم حق الإدارة في إلغاء هذا القرار.

وأدنا نؤيد حق الإدارة في حالة تراخي الفرد في عدم التنفيذ ولمدة طويلة، أن يتحقق من الشروط المطلوبة إلى تنفيذ القرار وما يتوافر بالفرد من مستلزمات بغرض تنفيذ القرار كي يواكب التعامل الإداري التطور المطلوب ولا يكون ذلك امتهاً لحقوق الأفراد طالما كانت هناك السبل الكفيلة لحماية الحقوق بصورة عامة، وقبل أن تنتقل إلى نهاية القرار الإداري بعمل الإدارة ووفقاً لإرادتها المنفردة لا بد لنا وأن نستعيد مجمل النقاط<sup>2</sup> الجوهرية التي تم بحثها، ممهدين بعدها للانتقال إلى الجانب الآخر في هذه الدراسة والتي أشرنا إليها أعلاه.

حيث أوضحنا إلى الإدارة تكون أمام أسباب خارجة عن إرادتها تدفعها للتدخل لتجعل من القرار الصادر أكثر انسجاماً مع الظروف المستجدة وأن هذا التدخل هو أمر طبيعي لعملية تسيير المرافق العامة ومما للإدارة من سلطة مطلقة بالنسبة للوائح التنظيمية في هذا المجال لأنها قواعداً مستقبلية تستوعب جميع الحالات بالتنظيم إذا كان يجب أن تكون متلائمة مع الظروف ومتغيراتها وأن الإدارة محددة في عملية التدخل بالنسبة للقرارات الفردية التي ترتب حقوقاً متعلقة بالعنصر الشخصي للفرد، لذا فإنها تتعرض فقط في هذا المجال للقرارات التي لا تولد حقاً<sup>3</sup>.

### ثانياً: آثارها على القرار

وفي آخر المطاف تناولنا كيف يكون بالترك أو الإهمال تأثيرها في إنهاء القرارات حيث أوجزنا ما للقرارات التنظيمية من قوة تنفيذية بالرغم من إهمال الإدارة في تطبيقها ولا يؤدي هذا إلى سقوطها ما لم تكن هناك نص قانوني مغاير لتلك القرارات، وأن ترك الأفراد للقرارات الفردية وعدم تمتعهم بالحقوق الواردة فيها يعطي الحق للإدارة في الاعتراض على التمتع بتلك الحقوق لمضي فترة طويلة وفي هذا الاتجاه اعتبرنا حسب رأينا من الأمور التي تتماشى مع حسن تطور التعامل الإداري<sup>4</sup>.

1- سليمان محمد الطماوي، مرجع سابق، ص 600.

2- حسني درويش عبد الحميد، مرجع سابق، ص 332.

3- سليمان محمد الطماوي، مرجع سابق، ص 600.

4- حسني درويش عبد الحميد، مرجع سابق، ص 333.

## المبحث الثاني: نهاية القرار الإداري عن طريق القضاء

هي التي تمثل الرقابة القضائية على أعمال الإدارة فتكون للقاضي مراقبة مدى مشروعية القرار الإداري فقط دون أن يتعرض إلى التعديل وهو ما يطلق عليه بقضاء الإلغاء ونجد في القضاء الكامل القاضي الإداري لا يكتفي بتقدير مشروعية القرار الإداري بل يتعدى إلى تعديله.

وهنا فنحن بصدد التعرض لماهية دعوى الإلغاء وخصائصها وشروطها<sup>1</sup>.

### المطلب الأول: ماهية دعوى الإلغاء ينتهي القرار الإداري

بتدخل من القضاء وهذا بعد رفع دعوى أمام السلطة المختصة تتمثل في دعوى الإلغاء سواء أمام مجلس الدولة ويتعلق الأمر بقرار إداري صادر عن سلطة مركزية أو هيئة عمومية وطنية أو منظمة مهنية وطنية أو أمام غرفة جهوية إن تعلق الأمر بقرار صادر عن والي الولاية أو غرفة إن تعلق أمر دعوى الإلغاء بقرار بلدي أو مؤسسة إدارية مستقلة<sup>2</sup>. الفرع الأول: تعريف دعوى الإلغاء فقد عرف كل من الفقه، التشريع، القضاء دعوى الإلغاء وهذا ما سنتطرق إليه في ما يلي:

#### أولاً : الفقه

##### أ/ الفقه العربي:

و هي الدعوى القضائية الإدارية الموضوعية والعينية التي يحركها ويرفعها ذو الصفة القانونية والمصلحة أمام الجهات القضائية المختصة في الدولة للمطالبة بإلغاء قرارات إدارية غير مشروعة.

##### ب/ الفقه الفرنسي :

لا يعرفها الفقيه الفرنسي ديلوبادير أنها دعوى تجاوز السلطة أو الإلغاء بأنها طعن قضائي يرمي إلى إبطال قرار إداري غير مشروع من طرف القاضي الإداري، ومن هنا يمكن تعريف دعوى الإلغاء بأنها الدعوى القضائية المرفوعة أمام إحدى الهيئات القضائية الإدارية التي تستهدف إلغاء قرار إداري بسبب عدم مشروعيته لما يشوب أركانه من عيوب<sup>3</sup>.

1- - سليمان محمد الطماوي، مرجع سابق، ص 622

2 - Kouroghli Mokdad, le contrôle juridictionnel exercé par les juridictions administratives sur l'action de l'administration, revue du conseil d'état no 3, 2003, p11

3- سامي جمال الدين، دعاوي الإدارية والإجراءات أمام القضاء الإداري، دعاوي الإلغاء، دون طبعة، نشأة المعارف، الإسكندرية، 1991، ص 122.

### ثانيا: التشريع:

لم يعرف التشريع دعوى الإلغاء مباشرة والدعوى الإدارية عامة لكن تناول مباشرة في المادتين 139، 140 من الدستور ونص على حماية السلطة القضائية للمجتمع والحريات وحقوقهم وعلى مبدأ أمام القضاء.

أما قانون الإجراءات المدنية والإدارية القديم أشار في المادة 07 منه على أنها: " طعن بالبطلان" وتشير إليها النصوص الأخرى بمصطلح « تجاوز السلطة » أو دعوى إبطال الطعن بالإلغاء حسب المادة 09 من القانون العضوي رقم 98-01 المتعلق بمجلس الدولة.

### ثالثا : القضاء

لم يقدم القضاء الإداري الجزائري منذ تأسيسه أي تعريف الدعوى الإلغاء حيث إستمد قراراته بالإختصار والتقصي<sup>1</sup>

القضاء الإداري المقارن: لم يكن هناك تعريف مباشر لدعوى الإلغاء في القضاء الفرنسي لكن ذهب بعض القرارات مجلس الدولة لتعريف غير مباشر لدعوى الإلغاء كما حدث في قضية لافاج 1927.

المحكمة الإدارية العليا في مصر: قامت بتعريف مطول ومفصل لدعوى الإلغاء ارتكز على إلغاء القرارات الإدارية واقتصار دور القضاء الإداري على رقابة مشروعية القرارات الإدارية محل الطعن.

### الفرع الثاني: خصائص دعوى الإلغاء

ان هناك عدة خصائص تتميز بها دعوى الإلغاء، فهي دعوى قضائية وإجراءاتها خاصة ومميزة ولذلك هي دعوى عينية موضوعية.

#### أولا : دعوى قضائية

لم تعد دعوى الإلغاء مجرد تظلم أو طعن إداري وإنما أصبحت دعوى قضائية بأتم معنى الكلمة تسيير وفق إطار ونظام قانوني طبقا للإجراءات والقوانين السارية المفعول أمام القضاء لها شروط قبولها، جهات مختصة تنظر فيها، إجراءات وقرار مترتب عنها).

<sup>1</sup> - مرجع نفسه، ص 123.

### ثانيا : ذات إجراءات خاصة ومميزة

تنتم إجراءاتها بخصائص تميزها عن الإجراءات القضائية الأخرى كل جهة التي تفصل فيها.

### ثالثا : دعوى موضوعية عينية

خلافا للدعاوي المدنية والإدارية الأخرى التي لها طابع شخصي تتميز دعوى الإلغاء بطابعها الموضوعي لأنها تتعلق بقرار إداري أي أنها موجهة للإدارة المصدرة للقرار وليس للموظف ويترتب عن هذه الخاصية

أ- إضفاء المرونة والسهولة في إثبات شروط الصفة والمصلحة والتوسيع فيه عكس الدعاوى الأخرى التي تستلزم المساس بالحق.

ب- اعتبار دعوى الإلغاء من النظام العام

ج- اكتساب القرار المترتب عن الفصل فيها الحجة المطلقة حيث تمتد آثاره إلى الكافة<sup>1</sup>.

### رابعا : دعوى مشروعية

بالنظر إلى هدفها فإن في دعوى الإلغاء تسعى لضمان مبدأ المشروعية بإلغاء قرارات إدارية غير مشروعية أي مخالفة للنظام القانوني السائد بالدولة إذن فهي دعوى مشروعية<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني: شروط قبول دعوى الإلغاء

إن دعوى الإلغاء باعتبارها دعوى قضائية تخضع في تحريكها وتطبيقها للشروط المقررة قانونا لقبولها وتطبيقها، فيجب أولا توفر الشروط العامة المطلوبة في كل الدعاوى الإدارية كالشروط المتعلقة بالطاعن من صفة ومصلحة وأهلية<sup>3</sup>، والشروط المتعلقة بالعريضة الإفتتاحية للدعوى<sup>4</sup>، و شرط التمثيل بمحامي<sup>5</sup>، وتنقسم هذه الشروط إلى قسمين تخصص لهما فرعين شروط شكلية من جهة وشروط موضوعية من جهة أخرى.

### الفرع الأول: الشروط الشكلية

1- محمد الصغير بعلي، الوسيط في المنازعات الإدارية، دون طبعة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 164.

2- محمد الصغير بعلي، مرجع سابق، ص 164-165.

3- المادة 13 من القانون رقم 08-09، المؤرخ في 25 فيفري 2008، المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ج ر، رقم 21، مؤرخة في 23 أفريل 2008.

4- المادة 15 من نفس القانون.

5- المادة 826 - 906 من نفس القانون.

يقصد بالشروط الشكلية لقبول دعوى الإلغاء هي مجموعة الشروط التي يجب توافرها حتى يمكن لجهة القضاء المختص بدعوى الإلغاء أن ينعقد الاختصاص لها بقبول النظر والفصل في دعوى الإلغاء هي:

#### أولاً: القرار الإداري

أي يكون محل وموضوع دعوى الإلغاء الطعن في قرار إداري فلكي يقبل القاضي دعوى الإلغاء ويفصل فيها لا بد أن يكون موضوع الطعن قراراً إدارياً نهائياً له مواصفات القرار الإداري فهو عمل إداري بقصد إحداث أو تعديل أو إلغاء مراكز قانونية أي إنشاء حقوق وترتيب التزامات فلا يمكن رفع دعوى الإلغاء هذا كل من ضمن أعمال إدارية مادية أو عقود إدارية وكذا لا يمكن رفع دعوى الإلغاء هذا كل من الأعمال التشريعية والأعمال السياسية والأعمال القضائية وبالتالي يشترط في القرار الإداري محل الطعن بدعوى الإلغاء عدة مواصفات هي:

1- يجب أن يكون القرار الإداري موجود فلا يقبل الطعن في الإلغاء في قرار لم يصدر أو قرار ألغي قضائياً أو إدارياً.

2- يجب أن يكون القرار الإداري صادر من سلطة إدارية وأن يكون مولداً لآثار قانونية إما بالتعديل أو الإنشاء أو لاجبة لالتزامات وحقوق ومراكز قانونية.

3- يجب أن يكون القرار الإداري قابلاً للنفذ وجوب عرضه بعد ذلك على سلطة عليا. فحسب نص المادة 819 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية :

يجب أن يرفق مع العريضة الرامية إلى إلغاء أو تفسير أو تقدير مشروعية القرار الإداري، تحت طائلة عدم القبول، القرار الإداري المطعون فيه، ما لم يوجد مانع مبرر. وإذا ثبت أن هذا المانع يعود إلى امتناع الإدارة من تمكين المدعي من القرار المطعون فيه، أمرها القاضي المقرر بتقديمه في أول جلسة، ويستخلص النتائج القانونية المترتبة على هذا الامتناع<sup>1</sup>.

#### ثانياً: شرط التظلم الإداري السابق

لا تقبل دعوى الإلغاء في النظام القضائي الجزائري إلا بعد القيام بعملية التظلم الإداري الرئاسي أساساً وأصلاً أو التظلم الإداري الولائي في حالة عدم وجود سلطة رئاسية للسلطة الإدارية مصدرة للقرار المطعون فيه بدعوى الإلغاء فالتظلم يرفع إلى السلطات

1- المادة 819 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

الإدارية الرئاسية أصلاً خلال الشهرين من تاريخ العلم الشخصي بالقرار الإداري الفردي وابتداءً من النشر الرسمي للقرارات الإدارية التنظيمية العامة<sup>1</sup>.

تنص المادة 830 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية على: "يجوز للشخص المعني بالقرار الإداري، تقديم تظلم إلى الجهة الإدارية مصدرة القرار في الأجل المنصوص عليه في المادة 829 أعلاه .

يعد سكوت الجهة الإدارية المتظلم أمامها عن الرد، خلال شهرين بمثابة قرار بالرفض ويبدأ هذا الأجل من تاريخ تبليغ التظلم.

في حالة رد الجهة الإدارية خلال الأجل الممنوح لها، يبدأ سريان أجل شهرين من تاريخ تبليغ الرفض.

يثبت إيداع التظلم أمام الجهة الإدارية بكل الوسائل المكتوبة، ويرفق مع العريضة<sup>2</sup>.

### ثالثاً: شرط المدة أو شروط الميعاد رفع دعوى :

يعد شرط الميعاد من أبرز الشروط الجوهرية لدعوى الإلغاء، حيث لا تقبل تلك الدعوى إلا في حدود المدة الزمنية المقررة قانوناً لرفع وقبول دعوى الإلغاء، وميعاد الطعن محدد في قانون الإجراءات المدنية والإدارية حيث نصت المادة 829 على: "يحدد أجل الطعن أمام المحكمة الإدارية بأربعة أشهر، يسري من تاريخ التبليغ الشخصي بنسخة من القرار الفردي، أو من تاريخ نشر القرار الإداري الجماعي أو التنظيمي"<sup>3</sup>.

في حالة سكوت السلطة الإدارية المختصة والمتظلم أمامها يستفيد المتظلم من أجل شهرين، لتقديم طعنه القضائي، الذي يسري من تاريخ انتهاء أجل الشهرين<sup>4</sup>.

ويمكن مد رفع الدعوى حسب نص المادة 832 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية للأسباب التالية :

### 1- رفع دعوى الإلغاء أمام محكمة قضائية إدارية غير مختصة:

إن الحكمة من اعتبار رفع الدعوى الإلغاء أمام محكمة غير مختصة سبب من أسباب قطع الميعاد في رفع دعوى الإلغاء وبداية هذا الميعاد من جديد، ذلك أن تحرك رافع دعوى الإلغاء وخطأه في جهة الاختصاص القضائي دليل على تمسكه بحقه في المطالبة بإلغاء القرار الإداري غير المشروع ولكنه أخطأ في الوصول إلى جهة الاختصاص القضائي

1- رشيد خلوفي، قانون المنازعات الإدارية، شروط قبول دعوى تجاوز السلطة ودعوى القضاء الكامل، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994، ص 161.

2- المادة 830 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

3- المادة 829 من نفس القانون.

4- المادة 830 من نفس القانون

بدعوى الإلغاء فلا يجب حرمانه من حقه دعوى الإلغاء وتبدأ من تاريخ تبليغه بالحكم بعد الاختصاص<sup>1</sup>.

## 2- طلب المساعدة القضائية وطلب الإعفاء من الرسوم القضائية

والحكمة من هذه القاعدة أنه لا يجب حرمان صاحب الصفة القانونية من استعمال الحق رفع دعوى الإلغاء بسبب فقره وعجزه عن دفع الرسوم القضائية وطلب المساعدة القضائية دليل على تمسك صاحب الصفة بحقه في استعمال دعوى الإلغاء وننبه هنا بأن المشرع الجزائري قد حول مسألة طلب المساعدة القضائية سببا من أسباب وقف المدة وليس سببا من أسباب قطع الميعاد أو المدة إذ يبدأ الميعاد في السريان من جديد لمدة شهرين كاملين، يوقف سريان ميعاد الطعن بإيداع طلب المساعدة القضائية ويبدأ سريان ميعاد من جديد للمدة الباقية من تاريخ تبليغ القرار أو رفض الطلب من مكتب المساعدة القضائية لكل ذي مصلحة إما بالطريق الإداري أو الكتاب موصي عليه بعلم الوصول).

## 3- القوة القاهرة كسب لوقف الميعاد:

يقرر القضاء الإداري أن القوة القاهرة يترتب عليها وقف أو توقف ميعاد رفع دعوى الإلغاء بحيث لا تبدأ المدة الباقية في السريان من جديد إلا بعد زوال أسباب القوة القاهرة<sup>2</sup>.

## الفرع الثاني: الشروط الموضوعية

بعد تحقيق الشروط الشكلية لقبول دعوى الإلغاء وينعقد الاختصاص للقاضي المختص بدعوى الإلغاء في فحص وتحليل القرارات الإدارية من حيث المشروعية وعدمها أي البحث في مدى توافر وشرعية الأركان في القرار المطعون فيه بدعوى الإلغاء وسلامته وخلوه من عيوب الشرعية.

تنص المادة 09 من القانون العضوي 98-01 المتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله على: " يفصل مجلس الدولة ابتدائيا ونهائيا في:

- الطعون بالإلغاء المرفوعة ضد القرارات التنظيمية أو الفردية الصادرة عن السلطات الإدارية..."<sup>3</sup>.

وتتمثل هذه الشروط في النقاط التالية:

1- المادة 832 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.  
2- عمار عوابدي، النظرية العامة للمنازعات الإدارية في النظام القضائي الجزائري، نظرية الدعوى الإدارية، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 100.  
3- المادة 09 من القانون العضوي رقم 98-01 المؤرخ في 30 ماي 1998، يتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله، ج ر، 37، المؤرخة في 1 جوان 1998.

### أولاً: عيب السبب

يقصد بعيب السبب انعدام الوقائع المادية أو القانونية أو وقوع خطأ في تقديرها وتكيفها خلال صدور قرار إداري معين من قبل سلطة إدارية مختصة كأن تصدر السلطة الإدارية المختصة قرار إداريا بحرق منزل على اعتقاد بأنه موبوء ولكنه سليم من كل وباء أو تهديمه، كذلك يمكن أن تصدر السلطة الإدارية قرار إداريا بمعاقبة الموظف على أنه خالف القانون في حين أنه لم يخالفه.

### ثانياً: عيب الاختصاص

يعرف على أنه انعدام القدرة والأهلية والصفة القانونية على اتخاذ قرار إداري معين باسم ولدساب الإدارة العامة بصفة شرعية اعتداء سلطة مركزية على أخرى مثل اعتداء وزير على سلطات وزير آخر.

### ثالثاً: عيب الشكل والإجراءات

هو عدم الالتزام والقيام بالشكليات والإجراءات المطلوبة القيام بها عند إصدار قرار إداري أو إهمال شكلية الكتابة أو عدم القيام بإجراءات الإلزامية لصدور قرار إداري مثل عدم القيام بإجراء التحقيقات اللازمة في القرارات الإدارية مثل قرار نزع الملكية لمنفعة عامة أو مثل عدم احترام نظام سير المداولات في القرارات الإدارية التي تتخذ في المجالس الإدارية بواسطة التداول كما في قرارات المجلس الشعبي الولائي وكما في قرارات غلق المحلات وهدم المنازل الموجودة والآيلة للسقوط، فإن لم يحترم القرار الإداري إجراء شكلي يلغى.

### رابعاً: عيب المحل ومخالفة القانون

هو الخروج عن أحكام القانون ومبادئه في مضمونه وموضوعه أو محله ومن صورته المخالفة الصريحة للقانون الخطأ في تفسير القانون أو تطبيقه<sup>1</sup>.

### خامساً: عيب الانحراف في استعمال السلطة

إذا كانت السلطة الإدارية مصدرة القرار الإداري تستهدف غرض غير الغرض الذي من أجله منحت وأعطيت سلطة إصدار هذا القرار مراعية مصلحة سياسية أو أدبية أو مادية غير المصلحة العامة والسير الحسن للمرافق العامة<sup>2</sup>.

1- رشيد خلوفي، مرجع سابق، ص 164.

2- عمار عوابدي، مرجع سابق، ص

### الخاتمة

بعد دراستنا لموضوع انقضاء القرار الإداري نخلص إلى أن القرار الإداري قد ينتهي نهاية طبيعية وذلك عن طريق تنفيذه أو نهاية المدة المحددة لسريانه أو عن طريق تعليقه على شرط فاسخ ويكون هذا الشرط هو السبب في انتهائه .

وقد ينتهي عن طريق أسباب خارجة عن إرادة الإدارة وهي المتمثلة في تغير الظروف الواقعية أو القانونية أو ينتهي عن طريق الترك والإهمال، كما يمكن أن ينتهي القرار إداريا وذلك عن طريق السحب والإلغاء وهو ما يهمننا في دراستنا لموضوع انقضاء القرار الإداري.

وبعد معالجتنا لمختلف جوانب الموضوع خاصنا إلى إن الإدارة عند سحبها وإلغائها لقراراتها تكون سلطتها تقديرية حيث إذا ما رأت الإدارة أن القرار غير مشروع وفيه مساس لحقوق الأفراد فإن لها سلطة سحبه وإلغائه واستثناء يجوز لها سحب قراراتها المشروعة إذا كانت لا تولد حقوقا للأفراد.

ومن خلال الدراسة السابقة لموضوع نهاية القرار الإداري توصلنا إلى النتائج التالية:  
. في حالة ما إذا شاب قرار الإدارة عيب من العيوب فإن الإدارة تلجأ إلى إلغاء وسحب القرار الإداري.

• يترتب على السحب الإداري للقرار الإداري إعدام كافة آثاره بالنسبة للماضي والمستقبل.  
. قد يشمل السحب القرار بأكمله إذا كان القرار غير قابل للتجزئة وقد يشمل أجزاء فقط من القرار ونكون هنا أمام سحب جزئي .

إلغاء القرار يكون بالنسبة للمستقبل فقط فهو لا يشمل آثاره التي أحدثت في الماضي.  
. إلغاء القرار قد يكون صريحا وذلك عن طريق إفصاح الإدارة عن إرادتها في إلغاء القرار، وقد يكون الإلغاء ضمني عن طريق سكوت الإدارة.

من خلال ما سبق توصلنا إلى اقتراح التوصيات التالية :  
. مراعاة الإدارة للحقوق المكتسبة عن طريق القرارات الإدارية الخاطئة عند سحبها لهاته القرارات .

- وضع قوانين تقيد سلطة الإدارة في إلغاء وسحب قراراتها الإدارية المعيبة.
- وضع قوانين تلزم الإدارة بأن تعطي الأفراد القرارات الملغاة والمسحوبة في حالة لجوئها إلى القضاء من أجل الطعن في قرار الإلغاء أو السحب ويجب على الإدارة أن لا تتذرع بحجة السرية المهنية.
- رفع جميع القيود عن الإدارة في حالة سحبها وإلغائها لقراراتها من أجل تسريع نشاطها.

### قائمة المراجع

#### المصادر

#### القرآن الكريم

1- سورة غافر، الآية 71. 2- سورة السجدة، الآية 12.

#### المراجع:

#### أولاً: النصوص القانونية

#### أ/ القوانين :

1- القانون رقم 09-08 ، المؤرخ في 25 فيفري 2008، المتضمن قانون الإجراءات المدنية و الإدارية، جر، العدد 21، مؤرخة في 23 أبريل 2008.

2- القانون العضوي رقم 01-98 المؤرخ في 30 ماي 1998، يتعلق باختصاصات مجلس الدولة و تنظيمه وعمله، ج ر 37، المؤرخة في 1 جوان 1998.

#### ب/ المراسيم التنفيذية:

1- المرسوم التنفيذي رقم 04-381 المؤرخ في 28 نوفمبر 2004 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 11-376 المؤرخ في 12 نوفمبر 2011، المحدد لقواعد حركة المرور عبر الطرق.

#### ثانياً: المؤلفات

#### أ/ الكتب باللغة العربية:

1- إبراهيم نجار، أحمد زكي بدوي، يوسف شلالا، القاموس القانوني، مكتبة لبنان، بيروت،

2002.

2- بوعمران عادل، النظرية العامة للقرارات والعقود الإدارية، دراسة تشريعية فقهية وقضائية، دون طبعة، دار الهدى، الجزائر، 2011

3- توفيق شحاتة، مبادئ القانون الإداري، الجزء الأول، 1945.

4- حسني درويش عبد الحميد، نهاية القرار الإداري من غير طريق القضاء، دار الفكر العربي، طبعة 1981.

5- حسين بن الشيخ آت ملويا، دروس في المنازعات الإدارية ووسائل المشروعية، الطبعة 2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

- 6- خالد سمارة الزغبى، القرار الإداري من النظرية والتطبيق دراسة مقارنة، دون طبعة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1999.
- 7- رشيد خلوفي ، قانون المنازعات الإدارية ، شروط قبول دعوى تجاوز السلطة و دعوى القضاء الكامل ، دون طبعة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1994.
- 8- سامي جمال الدين، أصول القانون الإداري، دون طبعة ، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004.
- 9- سامي جمال الدين، الدعاوي الإدارية والإجراءات أمام القضاء الإداري، دعاوي الإلغاء ، دون طبعة ، نشأة المعارف، الإسكندرية، 1991.
- 10- سعيد عصفور، حسين خليل، القضاء الإداري، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- 11- سليمان محمد الطماوي ، النظرية العامة للقرارات الإدارية، دراسة مقارنة، طبعة 1991، دار الفكر العربي.
- 12- سليمان الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية، القاهرة، 1961.
- 13- سليمان الطماوي، مبادئ القانون الإداري، الطبعة الخامسة 1963.
- 14- سليمان محمد الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية، دراسة مقارنة، ط5، دار الفكر العربي، القاهرة، 2007.
- 15- شريف يوسف حلمي خاطر، القرار الإداري، دراسة مقارنة، دون طبعة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006-2007.
- 16- عبد العزيز السيد الجوهري، القانون والقرار الإداري في الفترة ما بين الإصدار والشهر، دراسة مقارنة، طبعة 2، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 17- عبد العزيز عبد المنعم خليفة، الأسس العامة للقرارات الإدارية، مقومات و عيوب القرار الإداري، نفاذ و تنفيذ القرار الإداري و انقضاؤه ، دون طبعة ، دار الكتب والوثائق القومية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، 2012.
- 18- عبد الغني بسيوني عبد الله، القضاء الإداري، دون طبعة ، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1996.
- 19- عمار بوضياف، القرار الإداري، دراسة تشريعية قضائية فقهية، طبعة أولى، الجسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- 20- عمار عوابدي، النظرية العامة للمنازعات الإدارية في النظام القضائي الجزائري، نظرية الدعوى الإدارية، دون طبعة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.

- 21- عمار عوابدي، نظرية القرارات الإدارية بين علم الإدارة العامة والقانون الإداري، دون طبعة، دار هومة، الجزائر، 2009.
- 22- ماجد راغب الحلو، القانون الإداري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008.
- 23- مازن ليلو راضي، القانون الإداري، طبعة القانون الإداري، التنظيم الإداري، نشاط الإدارة العامة، الضبط الإداري، الوظيفة العامة، الأموال العامة، القرار الإداري، العقود الإدارية، دون طبعة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- 24- محمد السناري، نفاذ القرارات الإدارية دراسة مقارنة، الإسراء للطباعة، الإسكندرية، 2004.
- 25- محمد الصغير بعلي، القرارات الإدارية، دون طبعة، دار النشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
- 26- محمد الصغير بعلي، المحاكم الإدارية الغرفة الإدارية، دون طبعة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004.
- 27- محمد الصغير بعلي، الوسيط في المنازعات الإدارية، دون طبعة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- 28- محمد أنور حمادة، القرارات الإدارية ورقابة القضاء، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2004.
- 29- محمد فؤاد عبد الباسط، القانون الإداري دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
- 30- نواف كنعان، القضاء الإداري، الكتاب الثاني، دون طبعة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- ب/ الكتب باللغة الأجنبية:

- 1-André de loubardera , jean Claude, venizia yves gaudement,  
traite de  
droit administratif, tomel, dollar, paris, 1984.
- 2-Bournard Rouger , Precis de droit Administratif ,librairie  
generale de  
droit, Paris, 1943 .
- 3-Charles Dabbach et Jeanclaue Ricci, contentieux  
administratif, Teme

édition, dalloz, paris, 1999.

4-Farida

rôle des juridictions administratives dans le **aberkane**, le fonctionnement de démocratie revue du conseil d'état, No 04 - 2005.

5-Forget-jean pierre, le regime juridique et administratif du permis de construire, j.dalmas, paris, 1977.

6-Kourogli Mokdad, le contrôle juridictionnel exercé par les juridictions administratives sur l'action de l'administration, revue du conseil d'état no 3, 2003.

مذكرات الماجستير:

1- احمد إسـماعيل، اثر تغيير الظروف القانونية والواقعية في القرارات الإدارية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، كلية الحقوق، جامعة دمشق، المجلد العشرين، العدد الأول، 2004.

2- احمد هنية، عيوب القرار الإداري، حالات تجاوز السلطة، مجلة المنتدى القانوني، قسم الكفاءة المهنية للمحاماة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد الخامس، 2008.

د/ المجلات:

3- عبد الحليم مشري، نظام الرقابة الإدارية على الجامعات المحلية، مجلة الاجتهاد القضائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد السادس، 2010.

1- عبد المالك بوضياف، ضوابط السلطة الإدارية في سحب قراراتها، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2007، 2008.

1- المجلة القضائية، العدد 03، 1989.

2- مجلة مجلس الدولة، العدد الأول، 2002.

3- مجلة مجلس الدولة، عدد 88، 2003.

4- محمود حلمي، نهاية القرارات الإدارية، طبعة 6، مجلة العلوم الإدارية، العدد الأول، 1964 .

8- يوسف شباط، موعد الطعن في دعوى الإلغاء ودوره في توطيد سيادة القانون، مجلة جامعة دمشق، كلية الحقوق، جامعة دمشق، العدد الأول، المجلد الأول، 1999

والقاموس:

1- سهيل إدريس، القاموس عربي عربي المنهل، طبعة 16 ، دار الآداب للنشر والتوزيع، بيروت، 1955.

01	..... مقدمة
04	..... الفصل الأول: السحب والالغاء الإداري للقرار الإداري
05	..... المبحث الأول: ماهية السحب الإداري للقرار الإداري
06	..... المطلب الأول: مفهوم السحب الإداري للقرار الإداري
15	..... الفرع الثاني: شروط سحب القرار الإداري
24	..... المطلب الثاني: الآثار والرقابة على السحب الإداري
24	..... الفرع الأول: آثار السحب الإداري
25	..... أولاً: زوال القرار المسحوب وآثاره القانونية بأثر رجعي
26	..... ثانياً: إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار المسحوب
26	..... الفرع الثاني: الرقابة على السحب الإداري
27	..... أولاً: سحب السحب
27	..... ثانياً: استمرار المراكز القانونية المسحوبة بقرار سحب معيب
28	..... المبحث الثاني: الإلغاء الإداري للقرار الإداري
30	..... المطلب الأول: إلغاء القرارات الفردية
32	..... ثانياً: إلغاء القرارات غير التنفيذية والقرارات السلبية
34	..... الفرع الثاني: أسباب إلغاء القرارات الفردية
34	..... أولاً: رضا ذي المصلحة
35	..... ثانياً: تغيير الظروف المادية التي على أساسها صدر القرار
36	..... المطلب الثاني: إلغاء القرارات التنظيمية
37	..... الفرع الأول: إلغاء القرار التنظيمي السليم
37	..... أولاً: الشكل والاجراءات في إلغاء القرار التنظيمي
40	..... ثانياً: تطبيقات إلغاء القرار التنظيمي السليم
42	..... الفرع الأول: ميعاد الإلغاء الإداري
43	..... أولاً: إلغاء القرارات التي تحصنت بقوة ميعاد الطعن القضائي
43	..... ثانياً: آثار الإلغاء الإداري
46	..... الفصل الثاني الانهاء غير الإداري للقرار الإداري
47	..... المبحث الأول: انقضاء القرار الإداري من غير طريق القضاء

48	المطلب الأول : الانقضاء الطبيعي للقرار الإداري
48	المطلب الأول : الانقضاء الطبيعي للقرار الإداري
48	الفرع الأول: تنفيذ القرار الإداري
48	أولا: القرارات الإدارية ذات الأثر الحال والمباشر
49	ثانيا : القرارات الإدارية التي يستمر تنفيذها مدة طويلة أو التنفيذ المستمر
50	الفرع الثاني: نهاية القرار بنهاية المدة المحددة
52	الفرع الثالث : تعليق القرار الإداري على شرط فاسخ
53	أولا : في حالة الشرط المشروع
54	ثانيا : في حالة الشرط الغير مشروع
54	المطلب الثاني: نهاية القرار الإداري لأسباب خارج إرادة الإدارة العامة
54	الفرع الأول : نهاية القرار الإداري بتغيير الظروف الواقعية أو القانونية
54	أولا : تغيير الظروف الواقعية أو القانونية
56	ثانيا: نهاية القرار الإداري نتيجة تنازل من تولدت له حقوق بموجب القرار
57	الفرع الثاني: نهاية القرار الإداري بالترك أو الإهمال
57	أولا : نهاية القرار الإداري بالترك أو بالإهمال بعدم التطبيق
59	ثانيا : أثارها على القرار
60	المبحث الثاني: نهاية القرار الإداري عن طريق القضاء
60	المطلب الأول: ماهية دعوى الإلغاء ينتهي القرار الإداري
60	أولا : الفقه
61	ثانيا: التشريع
61	ثالثا : القضاء
61	الفرع الثاني: خصائص دعوى الإلغاء
61	أولا : دعوى قضائية
62	ثانيا : ذات إجراءات خاصة ومميزة
62	ثالثا : دعوى موضوعية عينية
62	رابعا : دعوى مشروعية

62.....	المطلب الثاني: شروط قبول دعوى الإلغاء.....
63.....	الفرع الأول: الشروط الشكلية.....
63.....	أولاً: القرار الإداري.....
63.....	ثانياً: شرط التظلم الإداري السابق.....
64.....	ثالثاً: شرط المدة أو شروط الميعاد رفع دعوى.....
65 .....	الفرع الثاني: الشروط الموضوعية.....
66.....	أولاً: عيب السبب.....
66.....	ثانياً: عيب الاختصاص.....
66.....	ثالثاً: عيب الشكل والإجراءات.....
66.....	رابعاً: عيب المحل ومخالفة القانون.....
66.....	خامساً: عيب الانحراف في استعمال السلطة.....
67.....	الخاتمة.....
68.....	قائمة المراجع.....



## ملخص المذكرة

يعد القرار الإداري أهم الوسائل القانونية التي تقوم الإدارة من خلالها بالقيام بأعبائها ووظائفها بهدف تحقيق المصلحة العامة وخدمة الأفراد.

إن لنفاذ القرار الإداري حد ينتهي إليه ويزول به القرار وهو المرحلة الأخيرة من حياة القرار الإداري وهو ما يعرف بنهاية القرار الإداري. ينتهي القرار الإداري عن طريق المراحل التالية والتي سنذكرها بإيجاز:

ينقضي القرار الإداري نهاية طبيعية وذلك عن طريق تنفيذ القرار الإداري أو عن طريق نهاية المدة المحددة لنفاذه أو سريانه، أو عن طريق تعليق القرار على شرط فاسخ.

أيضا ينتهي القرار الإداري عن طريق أسباب خارجة عن إرادة الإدارة والمتمثلة في تغير الظروف القانونية والواقعية التي أدت إلى إصدار القرار. كما يعتبر الترك والإهمال أحد الأسباب التي تؤدي إلى نهاية القرار الإداري .

بالإضافة إلى الإنقضاء عن طريق القضاء وذلك عن طريق دعوى الإلغاء التي لها شروط وخصائص ودعوى الإلغاء يرفعها المتضرر من القرار الإداري محل الطعن بالإلغاء أمام الجهات القضائية المختصة.

وفي الأخير ينتهي القرار الإداري عن طريق تدخل الإدارة و ذلك عن طريق سحب القرار الإداري أو عن طريق إلغائه.

إن السحب والإلغاء للقرار الإداري يعدان من أهم الوسائل القانونية لإنهاء القرار الإداري، فالسحب هو إعدام القرارات الإدارية المعيبة واعدام آثارها بالنسبة للماضي والمستقبل، أما الإلغاء الإداري فهو إعدام وإنهاء الآثار القانونية للقرار الإداري بالنسبة للمستقبل فقط.

**الكلمات المفتاحية:** 1/ الإنقضاء 2/ القرار الإداري  
3/ السحب الإداري 4/ الإلغاء الإداري